

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي
سلسلة الدراسات الحضارية



الشيعة اليوم

إشكاليات الهوية والاندماج

محمد محفوظ



محمد محفوظ

من القطيف المملكة العربية السعودية،
مدير تحرير مجلة الكلمة، فصلية تعنى
بشؤون الفكر الإسلامي وقضايا العصر
والتجديد الحضاري.

من مؤلفاته :

١ - الإسلام مشروع المستقبل، دار
النخيل، بيروت.

٢- نظرات في الفكر السياسي الإسلامي،
دار الصفوة، بيروت.

٣- الإسلام الغرب وحوار المستقبل،
المركز الثقافي العربي، بيروت.

٤- الفكر الإسلامي المعاصر ورهانات
المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت.

٥- الأمة والدولة من القطيعة إلى
المصالحة لبناء المستقبل، المركز الثقافي
العربي، بيروت.

٦- الواقع العربي وتحديات المرحلة
الراهنة، دار الإشراف الثقافي، بيروت.

٧- الحوار والوحدة الوطنية في المملكة
العربية السعودية، دار الساقى، بيروت.

٨- أوليات في فقه السنن في القرآن
الحكيم، مركز الراية للتنمية الفكرية،
دمشق.

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

مؤسسة فكرية تنشط في ميدان البحث العلمي، وتنطلق من الإيمان الراسخ بقدرة الإسلام على تقديم البديل الحضاري للإنسان، كما إنها تحمل قناعة راسخة بأن الفكر الإسلامي المعاصر لا يمكن أن يمثل مساهمة حضارية إلا إذا سار بين حدّين، هما: حدّ عدم القطيعة مع الأصول والمنطلقات الفكرية الثابتة، وحدّ قبول النقد والانفتاح عليه في سعي دؤوب للرقى بالواقع الثقافي للعالم الإسلامي.

وتندرج إصدارات المركز ضمن سلاسل بحثية هي:

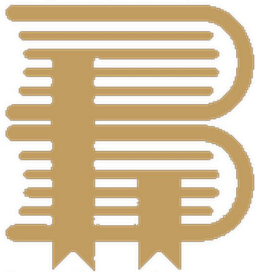
- سلسلة الدراسات القرآنية
- سلسلة الدراسات الحضارية
- سلسلة أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلامي
- سلسلة دراسات الفكر الإيراني المعاصر

الشّعبة اليوم
إشكاليّات الهوية والاندماج

محمد محفوظ

الشّيعَة اليَوْم إشكاليّات الهويّة والاندماج

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابطه يديل < mktba.net

المؤلف: محمد محفوظ
العنوان: الشيعة اليوم: إشكاليات الهوية والاندماج
المراجعة والتقويم: فريق مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي
الإخراج: إبراهيم الشحوري
تصميم الغلاف: حسين موسى
الطبعة الأولى، بيروت، 2014
ISBN: 978-614-427-046-2

Shiites Today: Problems of Identity and Integration

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن قناعات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي واتجاهاته»



مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي
جميع الحقوق محفوظة ©

Center of Civilization
for the Development of Islamic Thought

بناية ماميا، ط5 - خلف الفانتازي وُرد - بولفار الأسد - بئر حسن - بيروت
هاتف: 826233 (9611) - فاكس: 820378 (9611) - ص.ب 25/55
info@hadaraweb.com
www.hadaraweb.com

المحتويات

7	كلمة المركز
9	المقدمة
15	تمهيد
25	الفصل الأول: الإطار النظري
27	سؤال الهوية والتعددية في المجال الإسلامي المعاصر
61	نظرات وأفكار حول المسألة الشيعية في العالم العربي
151	مقاربات في المسألة المذهبية
167	الفصل الثاني: الشيعة وخيارات الراهن
169	سؤال المواطنة والتعددية المذهبية
187	شيعة الخليج وسؤال العلاقة مع الشريك الوطني
197	الشيعة والعبور نحو المختلف
211	الربيع العربي والشيعة العرب
245	الخاتمة
251	المصادر والمراجع

كلمة المركز

الشيعة والسنة، كلمتان دخلتا في المجال التداولي الإسلامي منذ مئات السنين وسوف تبقيان كذلك إلى أن يقضي الله غير ذلك. وتعبّر هاتان الكلمتان عن مدرستين في الفكر الإسلامي، ولا شك في وجود الاختلاف بين هاتين المدرستين في كثير من تفاصيل الأفكار وجزئياتها. ولكن إلى جانب هذا الاختلاف -بعض النظر عن الموقف منه تأييداً أو رفضاً- فإنّ ثمة حقائق لا يمكن تجاهلها تدور في فلك هذه الثنائية:

1- إنّ المتفق عليه بين هاتين المدرستين ربّما يفوق كمّاً ونوعاً ما تختلفان فيه، بدءاً من الإيمان بالأصول العقديّة الثلاثة (التوحيد، والنبوة، والمعاد) وانتهاءً بالأحكام والسلوكيات الدينيّة المشتركة.

2- إنّ الاختلاف الداخليّ بين الشيعة في ما بينهم والاختلاف الداخليّ بين السنة في ما بينهم فاق في بعض الفترات التاريخيّة الاختلاف بين المدرستين؛ خذ مثلاً أحمد بن حنبل ومحتته، وانقراض المعتزلة بعد ذلك، ومالك أحد الفقهاء الأربعة وما ناله من الحاكم الذي لم يكن شيعياً بالتأكيد. والقائمة تطول إن أردنا استعراض مثل هذه الحالات التي سُحِنَ بها تاريخنا الفكريّ.

3- إنَّ التعميم حيث لا ينبغي التعميم هو آفة الفكر التي لا دواء لها. فلا الشيعة نسخ متكررة يشبه أحدهم الآخر، ولا السنة كذلك.

4- إنَّ الكتب والتراث المكتوب شيء والواقع الاجتماعي بل والفكريّ الراهن شيء آخر، وبالتالي لا ينبغي محاكمة الواقع الراهن على ضوء شهادات التراث الذي أحاطت به في كثير من الأحيان ملاسبات قد تخفى اليوم على كثير من «قضاة محاكم التفتيش الرسمية وغير الرسمية».

5- لسنا ننكر وجود أحكام قيمة يُستفاد منها في مجال المعرفة، مثل الصواب والخطأ، والهداية والضلال، والكفر والإيمان وما سواها، ولكن الواقع الخارجيّ أكثر تعقيدًا مما يبدو عليه الأمر في عالم الذهن. وبالتالي ربّما يسهُلُ الحكم على شخص بالضلال في عالم الذهن، ولكن ما هي الخطوة الثانية في عالم الواقع!

6- إنَّ تحويل الموقف الاجتهادي والفكريّ إلى جماعة وطائفة لا يكون، في كثير من الأحيان، خيارًا ذاتيًا، بل نتيجة إقصاء وإكراه يمارس على صاحبه من الخارج.

لقد جرّب المسلمون الكثير من جولات الصراع الجسدي، والجدال الفكريّ، والإقصاء النفسي والمفاصلة. ودخلنا في تجارب مختلفة من الحوار ومحاولات التقارب والتفاهم. فهل نتابع التجربة بعد أن لنا أن نياس من محاولات الإلغاء التي لن تحقّق لصاحبها إلا المزيد من التعب وضنك العيش دون جدوى. هذا بعض ما يحاول هذا الكتاب قوله. والله من وراء القصد.

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

بيروت، 2014

المقدمة

حين نتحدث عن مكون أصيل من مكونات مجتمعاتنا العربية والإسلامية، فإننا لا ندعو إلى تكريس الفروقات المذهبية بين العرب والمسلمين، وإنما ندعو إلى إطلاق حالة من التعارف العميق بين مكونات الأمة وتعبيرات أوطانها.

وما يؤكد هذه القناعة، هو أننا لا نتحدث عن الشيعة أو السنة أو أي مذهب إسلامي، بوصفه مجموعة من العقائد والخصوصيات، وإنما بوصفهم جماعة بشرية يشكلون حقيقة اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية، يؤثرون في الواقع العام، كما يتأثرون به.

من خلال هذه الرؤية نحن نرصد حالة الشيعة اليوم انطلاقاً من رؤيتين أساسيتين:

رؤية تتبنى خيار المزيد من إبراز الهوية المذهبية بكل تعبيراتها وشعائرها وطقوسها، حتى لو أثارَت بعض هذه التعبيرات الهواجس والمخاوف لدى شريك الوطن أو الآخر المذهبي. وبين رؤية أخرى يتبناها كاتب هذه السطور وهي أن المجتمعات العربية والإسلامية بكل مكوناتها المذهبية، لا تحتاج في هذه اللحظة إلى إبراز هوياتها المذهبية المتصارعة-

المتحاربة والمتوجسة أحداها من الأخرى؛ بل هي بحاجة إلى بناء جسور الثقة بين مكوناتها، وإطلاق مبادرات للفهم والتفاهم والحوار والتواصل والتعايش بين جميع تعبيراتها وأطيافها.

ويتطلب بناء الثقة إبراز المشتركات وتنميتها، وصياغة السياسات والأولويات على هدى هذه الجوامع والمشاركات.

وأما الاستغراق في مسائل التباين المذهبي بين أهل الوطن الواحد، سيفضي إلى المزيد من التآكل الداخلي الذي لا يربح إلا خصوم الأمة والعرب والمسلمين.

وفي سياق تظهير هذه القناعة المركزية، يأتي هذا الكتاب الذي يود القول:

1 - إن المسلمين الشيعة بكل مذاهبهم ومدارسهم الفقهية، هم جزء أصيل من الأمة الإسلامية، وإن مستقبلهم، ليس منفصلاً عن مستقبل الأمة الإسلامية.

والمطلوب في ظل الظروف والتحديات التي تواجه المجتمعات الإسلامية سواء الداخلية أم الخارجية، بناء رؤية وصياغة استراتيجية تمكن هذه المجتمعات بكل نخبها ومؤسساتها العامة من مواجهة هذه التحديات.

2 - إن المستقبل السياسي والثقافي والاجتماعي للمسلمين جميعاً، مرهون بقدرة المجتمعات الإسلامية بكل أطيافها على تطوير علاقتها الداخلية بين مختلف تعبيراتها ومؤسساتها الدينية والسياسية والثقافية والاجتماعية؛ لأن الكثير من الجهود والطاقات تصرف في صراعات وتباينات أقل ما يقال عنها إنها لا تخدم راهن هذه المجتمعات ومستقبلها، وإنما تضره وتدفعه نحو خيارات تصرف هذه المجتمعات

بكل قواها ومؤسساتها عن القضايا الكبرى والأهداف العليا لهذه المجتمعات والأمة جمعاء.

3- من الضروري أن ندرك أن إنهاء أزمات وجودنا، مرهون بقدرة مجتمعاتنا العربية والإسلامية على التحرر من ربة الاستبداد، وتعزيز الحياة الدستورية والديمقراطية وقيام دولة المواطنين التي لا تفرق لاعتبارات دينية أو مذهبية أو عرقية بين مواطن وآخر.

فخلاصنا في كل مجتمعاتنا من مشكلاتنا السياسية والأمنية والاقتصادية، يعتمد على قدرتنا مع شركائنا في الوطن، على بناء دولة مدنية عادلة تستوعب جميع الأطياف، وتكون تعبيراً أميناً عن مكونات شعبها ومصالحه الحيوية. فلا خلاص لنا بمعزل عن إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية العامة في مجتمعاتنا ودولنا.

وبعيداً عن النزعات الأيديولوجية والديماغوجية نستطيع القول: إن أغلب المجتمعات الإسلامية-الشيعة اليوم، تعيش حالة نهوض وتسعى لتحقيق ذاتها عبر نيلها حقوقها السياسية والمدنية والمذهبية في كل مناطق تواجدها. وفي هذا السياق تتأكد الحاجة إلى بناء رؤية متكاملة لهذه المجتمعات حتى لا تذهب حالة النهوض والصعود سدى.

وما نود تأكيده في إطار هذا الكتاب أن نهوض المجتمعات الإسلامية-الشيعة ليس ضد المجتمعات الإسلامية-السنية، وإنما هو ضد كل حالات التمييز التي مورست بحقهم وبحق غيرهم.

وإن خيار أغلب المسلمين الشيعة في مجتمعاتهم، هو إنجاز مفهوم الشراكة والاندماج، بحيث يشكلون مع شركائهم في الأوطان، مجتمعات موحدة على قاعدة المواطنة الجامعة. لذلك فإن هذا الكتاب يستهدف التأكيد على أن المسلمين الشيعة في كل أوطانهم لا يبحثون عن حلول خاصة لمشكلاتهم، وإنما يبحثون عن معالجة مشاكل وأزمات أوطانهم

ومن ضمنها أزمة التمييز الطائفي. وهذا يتطلب منهم بمختلف فعاليتهم الدينية والمدنية ونخبهم الثقافية والسياسية العمل على نسج علاقات إيجابية مع أطراف وأطراف أوطانهم؛ لأن هذا من صميم رؤيتهم لأوطانهم ومجتمعاتهم.

كما إن الخطابات الإسلامية بشقيها السني والشيعي بحاجة إلى إصلاح وتطوير حتى تساهم هذه الخطابات في تطوير نظام العلاقة بين المسلمين جميعًا بمختلف مدارسهم الفقهية والمذهبية. فالمجتمعات الإسلامية اليوم بحاجة إلى خطابات تؤكد على المشترك وتعمل على تنميته، وتدير عناصر التباين والاختلاف بحوارات علمية-موضوعية لا تستهدف المساجلة والإفحام، وإنما تعزيز خيار التلاقي والتفاهم بين المسلمين.

وإن بناء حقائق الائتلاف والوحدة بين المسلمين في مختلف أوطانهم، يتطلب العمل على بناء مبادرات حقيقية من جميع الأطراف تستهدف المزيد من الفهم والتفاهم وتعميق المشتركات ومحاصرة كل نزعات الانغلاق المذهبي والتطرف الطائفي.

فهذا الكتاب لا يستهدف عزل المسلمين الشيعة عن محيطهم العربي والإسلامي، وإنما يعمل على تأسيس رؤية جديدة للمسلمين الشيعة في التعامل مع ذواتهم مذهبياً واجتماعياً وسياسياً بعيداً عن نزعات الانطواء والنظرة الترجسية للذات والمساهمة في تطوير نظام التفاعل والشراكة الوطنية والإسلامية.

ودعوة الكتاب الأساسية حث المجتمعات الإسلامية-الشيعية إلى الانفتاح والتواصل الفعال مع شركائهم في الوطن، بعيداً عن نزعة الأقلية التي قد تبرر الانكفاء والانغلاق. فالكيانات المغلقة تضر براهنها ومستقبلها قبل أن تضر غيرها؛ لذلك ثمة ضرورة لإعادة صياغة رؤية هذه المجتمعات

إلى ذاتها ومحيطها، لتفكيك كل مسوغات الانكماش والشعور الدائم بالخوف على الهوية والوجود.

والكتاب وإن كان يناقش واقع الشيعة اليوم وخياراتهم الراهنة والمستقبلية، إلا أنه يرفض نزوع أبناء هذه المجتمعات في كل أوطانهم للتفكير في شؤونهم بمعزل عن التفكير في شؤون أوطانهم. فلا مستقبل لأحد بمعزل عن شركائهم في الوطن، ومن يبحث عن حلول خاصة لمشاكله وأزماته بعيداً عن سياقه الاجتماعي-الوطني، فإنه لن يحصد إلا المزيد من الخيبات والأفول. فالمطلوب هو الشراكة والاندماج على قاعدة المواطنة الجامعة والمتساوية في الحقوق والواجبات.

ووجود وقائع ومعطيات مناقضة لهذا الخيار، يحمل الجميع مسؤولية العمل على بناء كتلة وطنية عابرة للمذاهب والقوميات والجهويات، تعمل من أجل الإصلاح، وتسعى بكل إمكاناتها لإخراج أوطاننا جميعاً من احتمالات ومنزقات الفتن الطائفية والاحتراب المذهبي.

ويبقى أن أشير إلى أن دراسات هذا الكتاب، كتبت في أوقات متباعدة، إلا أنها من الناحية الموضوعية، مترابطة في ما بينها، ويجمعها عنوان الكتاب الأساس.

وأرجو أن أكون قد وفقت في إبراز خيار التواصل وبناء الثقة بين المسلمين وتجاوز كل إحن التاريخ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محمد محفوظ

2014/5/1م

تمهيد

كثيرة هي الحقائق والمعطيات الموجودة في المشهد السياسي الإقليمي والدولي التي تؤكد أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي في الدول الحديثة اليوم بالقمع والغطرسة وتجاهل حاجات الناس وتطلعاتهم المشروعة. فالترسانة العسكرية ليست وسيلة جلب الاستقرار وحفظه. كما إن زهو القوة وخيلائها وأوهامها، ليس هو الذي ينجز مفهوم الاستقرار؛ فالعديد من الدول تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية متطورة، وكل مظاهر القوة المادية إلا أن استقرارها السياسي هش وضعيف، ومع أي ضغط أو تحول، نجد التداعي والاهتراء والضعف.

وفي المقابل نجد دولاً لا تمتلك أسلحة عسكرية ضخمة، ولا مؤسسة أمنية متطورة، إلا أن استقرارها صلب ومتين، وقادرة بإمكاناتها الذاتية على مواجهة الأزمات ومقاومة المؤامرات، وحفظ استقرارها وأمنها العام.

فالاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عيناً ساهرة على الأمن ورافداً أساسياً من روافد الاستقرار. وتخطى الدول وترتكب حماقة تاريخية بحق نفسها وشعبها، حينما تتعامل مع مفهوم

الاستقرار السياسي بوصفه المزيد من تكديس الأسلحة أو بناء الأجهزة الأمنية، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير.

ولذلك نجد أن الدول المتقدمة عسكرياً وأمنياً والمتخلفة سياسياً، هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة، وتشترك قوى المجتمع في الحقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة، هي الدول المستقرة والمتماسكة والتي تتمكن من مواجهة كل مؤامرات الأعداء ومخططاتهم.

فقوة الدول واستقرارها اليوم، لا يمكن أن تقاس بحجم الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أو عدد الأجهزة الأمنية، وإنما تقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة وبمستوى الحياة السياسية الداخلية، التي تفسح المجال لكل الطاقات والكفاءات للمشاركة في الحياة العامة.

فالاستقرار السياسي اليوم، لا يتأتى بالمزيد من الإجراءات الاحترازية أو تكثير لائحة الممنوعات والاستثناءات، وإنما ببناء حياة سياسية حقيقية تتنافس فيها الأفكار والتصورات والمشروعات بوسائل سلمية-ديمقراطية.

فالعراق الذي كان البلد القوي على الصعيدين الأمني والعسكري، لم يستطع أن يحافظ على نظامه السياسي الشمولي، لكون المجتمع هو الضحية الأولى لهذا النظام القمعي والشمولي.

فالاستقرار السياسي ومن وحي التجربة العراقية والتجارب السياسية الأخرى، لا يأتي من خلال نظام شمولي، يجمع الناس ويكبد تطلعاتهم ويحارب مصالحهم الحقيقية؛ لذلك نجد أن الدول التي تحكم بأنظمة قمعية وشمولية، هي المهتدة أكثر في أمنها واستقرارها.

فالأمن المجرد لا يفضي إلى الاستقرار، والقوة العسكرية وحدها لا تتمكن من مواجهة تحديات المرحلة. لهذا كله فإننا ندعو كل الدول العربية والإسلامية، إلى إعادة صياغة وعيها وفهمها لمقولة الاستقرار السياسي. لأن الرؤية التي ترى أن سبيل الاستقرار، هو المزيد من الإجراءات والاحتراقات والتضييق على حريات الناس، رؤية أثبتت التجربة قصورها وخطأها. فالقمع لا يصنع أمنًا واستقرارًا؛ بل يضاعف عوامل الانفجار السياسي والاجتماعي وأسبابه.

لهذا فإن المجالين العربي والإسلامي اليوم، بحاجة إلى صياغة رؤية ووعي جديد، تجاه مسألة الاستقرار السياسي؛ لأن الرؤية السائدة في الكثير من الدول والبلدان لم تحقق الاستقرار؛ بل على العكس من ذلك تمامًا؛ إذ كل خطر داخلي أو خارجي حقيقي كشف وهم الاستقرار الذي كانت تعيشه العديد من الدول والبلدان.

وفي تقديرنا ورؤيتنا أن مكونات الاستقرار السياسي في المجالين العربي والإسلامي هي:

1- وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع، بحيث إن كل طرف يقوم بدوره الطبيعي في عملية البناء وال عمران. فالاستقرار السياسي لا يمكن أن يتحقق على الصعيد الواقعي بعيدًا عن انسجام الخيارات السياسية والثقافية بين السلطة والمجتمع. والدول التي تعيش حالة حقيقية من الوثام والانسجام على صعيد الرؤية والخيارات بين السلطة والمجتمع، هي الدول المستقرة والقادرة على مواجهة كل التحديات والمخاطر.

لذلك، فإننا نرى أهمية أن تخطو الدول العربية والإسلامية والمهددة في أمنها واستقرارها، إلى بلورة مشروع وطني متكامل للمصالحة بين

السلطة والمجتمع. فالاستقرار السياسي الحقيقي يكمن في مستوى الانسجام السياسي والاستراتيجي بين السلطة والمجتمع.

2 - وجود الثقة المتبادلة والرضا المتبادل بين السلطة والمجتمع. فالأنظمة التي لا تثق بشعبها أو الشعب الذي لا يثق بحكومته، مهدد بشكل حقيقي في أمنه واستقراره؛ لأن الأمن الحقيقي والاستقرار العميق هو الذي يستند إلى حقيقة راسخة وهي توفر الثقة العميقة والمتبادلة بين السلطة والمجتمع. هذه الثقة هي التي تمنح القوة لكلا الطرفين. فقوة المجتمع في انسجامه السياسي مع نظامه السياسي، وقوة النظام السياسي في ثقة المجتمع به وبخياراته السياسيّة والاستراتيجية. لذلك فإن الاستقرار السياسي يتطلب وبشكل دائم العمل على غرس بذور الثقة بين السلطة والمجتمع.

ولا ريب في أن خلق الثقة المتبادلة بين الطرفين، يحتاج إلى مبادرات حقيقية وانفتاح متواصل ومستديم بين مختلف القوى، حتى يتوفر المناخ المؤاتي للثقة والرضا المتبادل بين السلطة والمجتمع.

3 - توفر الحريات السياسيّة والثقافيّة. فلو تأملنا في العديد من التجارب السياسيّة على هذا الصعيد، لاكتشفنا وبشكل لا لبس فيه أن الدول التي تتوفر فيها حريات وتمنح شعبها بعض الحقوق، هي الدول المستقرة والتي تتمكن من مواجهة التحديات والمخاطر. أمّا الدول التي تمارس السياسة بعقلية الاستئصال والتوحش وتمنع شعبها من بعض حقوقه ومكتسباته السياسيّة فإنها دول مهددة في استقرارها وأمنها. لأنه لا يمكن لأي شعب أن يدافع عن دولة هو أول ضحاياها؛ لهذا فإن الاستقرار السياسي هو وليد طبيعي لتوفر الحريات في الداخل العربي والإسلامي.

ومن يبحث عن الاستقرار السياسي بعيداً عن ذلك، فإنه لن يحصل

إلا على أوهام القوة والاستقرار. واللحظة التاريخية التي نعيشها اليوم على أكثر من صعيد، تتطلب تجديد فهمنا ووعينا لمعنى الاستقرار السياسي، والانخراط الفعلي في بناء المكونات الأساسية لخيار الأمن والاستقرار.

فكل التحديات والمخاطر لا يمكن مواجهتها، إلا باستقرار سياسي عميق، ولا استقرار حقيقي إلا بديمقراطية وتنمية مستدامة. لذلك فإن الخطوة الأولى والاستراتيجية في مشروع مواجهة تحديات المرحلة ومخاطرها المتعددة هي بناء أمنا واستقرارنا على أسس ومبادئ حقيقية تزيدنا منعة وصلابة وقدرة على المواجهة.

وكثيرة هي الدول والنخب السائدة، التي تعتقد أن سبيل استقرارها واستمرار سيطرتها وهيمنتها على مجتمعها، هو بالمزيد من الإجراءات والأنظمة التي تكبل المواطنين وتمنعهم من حرية الحركة وتحول دون ممارسة الكثير من حقوقهم ومكتسباتهم المدنية.

لذلك، فإن هؤلاء يتعاملون مع مفهوم الاستقرار السياسي والاجتماعي بوصفه صنو الأمن وتوأم تقييد الحريات وملازمًا للكثير من الإجراءات المقيدة للحريات والمانعة من ممارسة الحقوق. وعلى ضوء هذا الفهم للاستقرار وطريق الوصول إليه، فإن هذه النخب مع أي مشكلة تتعرض إليها أو أزمة تصيبها، لا تفكر في أسبابها الحقيقية وموجباتها العميقة، وإنما تعمل على زيادة الاحتياطات والاحتراقات الأمنية، وكأن غياب الاستقرار أو تعرضه لبعض الهزات، هو من جراء تراخي الأمن.

وهكذا، فإن هذه الرؤية تتعاطى مع مسألة الاستقرار ليس بوصفه محصلة نهائية للعديد من الشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، وإنما بوصفه نتاج القوة المادية وممارستها تجاه الفئات أو النخب الاجتماعية الأخرى.

ومن هنا نفهم طبيعة الخوف والحذر الذي تبديه النخب السائدة في العديد من الدول من الحرية وتوسيع حقائقها وآليات عملها في الفضاء الاجتماعي. فتجعل وفق هذا المنطق قيمة الاستقرار مناقضة لقيمة الحرية وحقوق الإنسان، وإذا أردنا الاستقرار فعلينا أن نضحى بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولا سبيل إلى الجمع بين هذه القيم في الفضاء الاجتماعي. فيتم شراء الاستقرار بمنع الحرية وبانتهاك حقوق الإنسان الأساسية. وهكذا توفرت في العديد من الدول تقاليد لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، مؤدى هذه التقاليد هو أن طريق الاستقرار هو التضحية بحريات الناس وحقوقهم الأساسية وبالمزيد من تعظيم دور الإجراءات التنفيذية والعملية كمقيد لحركة الناس وحررياتهم. وفي مقابل هذه الرؤية التي تتعاطى مع مفهوم الاستقرار من زاوية أمنية محضة، ثمة رؤية أخرى تحاول أن توفق بين مطلب الاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي وضرورات الحرية ومتطلبات صيانة حقوق الإنسان، وأنه لا تناقض جوهري بين هذه الضرورات والمتطلبات والاستقرارين السياسي والاجتماعي؛ بل على العكس من ذلك تمامًا. حيث إن طريق الاستقرار الحقيقي لا يمر إلا عبر بوابة ممارسة الحرية ونيل الحقوق والمكاسب المدنية. وأي محاولة لفك الارتباط بين الاستقرار والحرية بين الأمن وحقوق الإنسان، ستفضي إلى المزيد من تدهور الأوضاع وانهدام أسباب الاستقرار الحقيقية.

ويخطئ من يتصور أن طريق الاستقرار يمر عبر التضحية بحريات الناس أو التعدي على حقوقهم، وذلك لأن هذه الممارسات بتأثيراتها المتعددة وانعكاساتها المتباينة، ستزيد من فرص عدم الاستقرار وتدهور الأوضاع.

فالطريق إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي، هو ممارسة الحرية وصيانة الحقوق الإنسانية والمدنية.

ولذلك نجد في المشهد السياسي العالمي، أن الدول التي تنتهك فيها الحقوق وتندم فيها فرص ممارسة الحرية والديمقراطية، هي ذاتها الدول التي تعاني الأزمات السياسية والاقتصادية وتعيش الاضطرابات الاجتماعية وتعاني الأمرين من جراء غياب معنى الاستقرار السياسي والاجتماعي الحقيقي.

أما الدول الديمقراطية والتي تصون حقوق مواطنيها وتعمل على تعزيز فرص المشاركة لدى مختلف فئات المجتمع في الحياة العامة، هي الدول التي تعيش الاستقرار والأمن، وهي البعيدة عن موجبات الاندحار وأسباب تدهور الأوضاع.

فالتجارب السياسية والاجتماعية في العديد من مناطق العالم، تعلمنا أن طريق الاستقرار السياسي والاجتماعي، ليس المزيد من تقييد الحريات، وإنما صيانة الحرية وتعزيز وقائع حقوق الإنسان في الفضاء الاجتماعي وحقوقه، فكلما توفرت أسباب الحرية وصيانة الحقوق الأساسية في الفضاء الاجتماعي، اضمحلت أسباب الأزمة وتلاشت عوامل النكوص وتدهور الأوضاع. وخطيئة تاريخية وحضارية كبرى، أن نتعامل مع مفهوم الاستقرار وكأنه مناقض لمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لأن هذا الفهم هو الذي يقود إلى الاستبداد بكل صنوفه، بدعوى المحافظة على الاستقرار. ولكن، ومن خلال تجارب العديد من الأمم والشعوب، فإن الاستبداد يحمل في بنيته وأحشائه كل عوامل الاضطراب وأسباب الفتن وموجبات التفكك السياسي والاجتماعي. فبدون معادلة متوازنة بين الاستقرار والحرية، بين السلطة وحقوق الإنسان، لن تتمكن مجتمعاتنا العربية والإسلامية من صيانة استقرارها والمحافظة على أمنها الوطني والقومي.

وكل محاولة لفك الارتباط بين الاستقرار والحرية أو السلطة وحقوق

الإنسان، هي في المحصلة النهائية دق إسفين في مشروع الاستقرار السياسي والاجتماعي. لأنه لا يمكن أن نحصل على الاستقرار الحقيقي بانتهاك الحقوق وتكسيم الأفواه؛ لأن هذه تزيد من تدهور الأوضاع وتؤسس على الصعيدين السياسي والاجتماعي لكل أسباب الاضطراب والفوضى والتمرد. فالعلاقة جد عميقة بين الاستقرار والحرية، فلا حرية بدون استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي، كما إنه لا استقرار بدون حرية مؤسسية تسمح لجميع المواطنين من المشاركة في إدارة شؤون حياتهم المختلفة وتسييرها.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن العديد من أزماتنا ومشاكلنا في المجالين العربي والإسلامي، هي من جراء الخلل في العلاقة بين الاستقرار والحرية. فالنخب السائدة تسعى من خلال عملها وإجراءاتها إلى تلبية حاجات أحد الأطراف وهو الاستقرار، حتى ولو كانت هذه التلبية على حساب متطلبات وقواعد الحرية.

والنخب السياسيّة والاجتماعية الأخرى تكافح أيضاً من أجل الحرية دون الأخذ بالاعتبار قواعد الاستقرار السياسي والاجتماعي. وهكذا، ومن خلال هذا الخلل ينتج الكثير من المشاكل والأزمات. فالإجراءات التي لا تتحدد بسقف الحرية وحقوق الإنسان، تكون إجراءات ظالمة ومفزعة ومؤسّسة للحروب الداخلية الكامنة والصريحة. كما إن المطالبة بالديمقراطية التي لا تراعي قواعد اللعبة وثوابت المجتمع والوطن، تفضي إلى صراع مفتوح يضيع فيه الاستقرار، كما تتضاءل فيه فرص الحرية والديمقراطية. لذلك، فإن عالمنا العربي وهو في سياق تحرره من أزماته الداخلية ومشاكله الذاتية، هو بحاجة إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الاستقرار وحاجاته، والحرية ومتطلباتها؛ لأن العلاقة الإيجابية والدينامية بين الاستقرار والحرية، هي البداية الصحيحة للخروج من أزمات الراهن بأقل الخسائر. وهذا يتطلب أن تلتفت النخب العربية والإسلامية السائدة

إلى متطلبات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. كما يتطلب من قوى المجتمع الأخرى أن تأخذ بالاعتبار وتحترم حاجات الاستقرار السياسي والاجتماعي. فنحن بحاجة أن نلتفت إلى متطلبات الحرية، دون دفع الأمور إلى الفوضى والصراعات المفتوحة، كما نحترم قواعد الاستقرار دون التحجر والجمود واليباس.

فالمطلوب علاقة تفاعلية ودينامية بين متطلبات الحرية وحاجات الاستقرار. وذلك من أجل أن ينطلق مجتمعنا في التغيير والتطوير على قواعد متينة من الاستقرار الاجتماعي. وأن التطورات المتسارعة التي تجري في المنطقة اليوم، تجعلنا نؤكد أن طريق الاستقرار السياسي والاجتماعي، لا يمر عبر المزيد من الإجراءات والاحترازمات الأمنية مع أهميتها وضرورتها، وإنما عبر إعادة تشكيل الحياة السياسية بحيث يتسنى لجميع قوى المجتمع وتعبيراته من المشاركة في بناء الوطن وتعزيز وحدته الداخلية وتمتين أواصر العلاقات بين مختلف المكونات.

فالاستقرار السياسي والاجتماعي اليوم، في الكثير من البلدان العربية والإسلامية، بحاجة إلى حزمة من الإجراءات والخطوات السياسية، التي تستهدف رفع الاحتقانات الداخلية وبلورة الأطر والمؤسسات للمشاركة الشعبية وإعادة تأسيس العلاقة بين متطلبات الحرية ومشاركة الناس في شؤون حياتهم المختلفة وحاجات الاستقرار والنظام. بحيث لا تقود خطوات الإصلاح إلى فوضى؛ بل إلى بناء مترام وعملي ووطني متواصل، يستهدف تطوير التجربة وتحديثها، وإزالة عناصر الخلل والضعف منها.

الفصل الأول
الإطار النظري

سؤال الهوية والتعددية في المجال الإسلامي المعاصر

اكتشاف الذات

هل يمكن للإنسان الفرد أو الجماعة، أن يفهم نفسه بدون الآخر؟ وهل يستطيع الإنسان أن يستغني عن الآخر؟ أم العلاقة بين الذات والآخر، من العلاقات المركبة على المستويين الفردي والجماعي، بحيث أنه لا يمكن فهم الذات إلا بفهم الآخر؟ وبالتالي فإن العلاقة بين الذات مهما كان عنوان تعريفها، هي بحاجة إلى الآخر مهما كان عنوانه وتعريفه.

فإذا كان عنوان الذات دينياً، فإن هذه الذات بحاجة ماسة لفهم ذاتها وللعيش الإنساني السليم مع الآخر الديني. وإذا كان عنوان الذات قومياً أو عرقياً أو مذهبياً، فإنه لا يمكن لهذه الذات إدراك حقائق الحياة دون نسج علاقات سوية مع الآخر. فالآخر بكل دوائره، هو مرآة الذات بكل دوائرها. ومن يبحث عن ذاته، لا يقبض على حقيقتها وجوهرها دون استيعاب الآخر وفهمه وإدراك حاجاته ومتطلباته. فالآخر هو مرآة الذات، ولا ذات حقيقية بدون آخر حقيقي. لذلك فإننا نعتقد ومن منطلق فلسفي ومعرفي أن كل دعوات الاستغناء عن الآخرين مهما كانت مبرراتها ومسوغاتها أو عناوينها، هي دعوات لا تنسجم ونواميس الحياة الإنسانية.

فدعوات نفي الآخر واستثنائه، لم تؤدّ ولن تؤدي إلا إلى تثبيت الذات بكل خصوصياتها وحيثياتها المباشرة وغير المباشرة.

لذلك، فإننا نرى أن كل الأيديولوجيات والتزعات الاصطفائية والتطهيرية لم تفض إلا إلى المزيد من بروز الهويات الفرعية والخصوصيات المراد طمسها وتغييبها.

وعليه، فإن الآخر الديني هو ضرورة وجودية للذات الدينية. كما إن الآخر المذهبي هو ضرورة وجودية ومعرفية للذات المذهبية. وهكذا بقية العناوين ودوائر الانتماء التي تحدد معنى الذات والآخر. «فالذات التي لم تتجاوز حدودها (على حد تعبير الكاتب المصري سمير مرقص) مهما كان ثراؤها ومهما حملت من خبرات تظل في حاجة كيانية - ماسة - إلى أن تعبر هذه الحدود انطلاقاً من احتمالية أن الآخر قد يحمل ثراء وخبرة لم تعرفها أو قد تدركها الذات من جهة وإن استمرار الذات في الوجود يعتمد إلى حد كبير على اختبار ما لدى هذه الذات من غنى وخبرة بالتفاعل أو باكتشاف - على الأقل - ما لدى الآخر من جهة أخرى.

والآخر - بحكم التعريف - هو مغاير للذات ويظل منطقة تحتاج إلى الإدراك. والذات في عملية خروجها إلى الآخر - اكتشافاً - إنما تعيد اكتشاف نفسها وربما تبدأ في إدراكها. والذات لا يمكن أن تكون ذاتاً إلا بوجود الآخر»⁽¹⁾.

فمن يبحث عن اكتشاف ذاته ومعرفة منظومته القيمية والثقافية فعليه بالتواصل مع قيم الآخرين ومنظوماتهم الثقافية.

(1) سمير مرقص، الآخر، الحوار، المواطنة: مفاهيم وإشكاليات وخبرات مصرية وعالمية، ص 19.

فالعزلة والانكفاء لا يقودان إلى اكتشاف الذات حتى ولو كان خيار العزلة خيارًا أيديولوجيًا.

والنظرة النرجسية إلى الذات وقيمها وما تملك من مبادئ ومعارف فإنها لا تؤدي أيضًا إلى إدراك وفهم حقيقة الذات الثقافية والقيمية. وذلك لأن النزعة النرجسية لدى الإنسان تقوده إلى شعور وهمي بالاستغناء عن الآخرين بكل معارفهم ومكاسبهم العلمية والحضارية. فلا العزلة تقود إلى الفهم واكتشاف الذات كما إنّ الاستغناء عن الآخرين والتكور والتمحور حول الذات لا يفضي إلى اكتشافها وإنما يفضي إلى بناء صورة نمطية حول الذات ليست قادرة على استنهاض الإنسان واكتشاف قدراته وطاقاته الكامنة. وحده التواصل والانفتاح هو الذي يقود إلى اكتشاف الذات. من هنا نصل إلى حقيقة اجتماعية وحضارية مهمة، وهي أن العزلة والانكفاء، ليست هي وسيلة الدفاع الحضارية والثقافية عن الذات؛ بل هي تعتبر وسيلة للهروب من استحقاقات الراهن. ولم يسجل لنا التاريخ تجربة إنسانية عن مجتمع، تمكن من حفظ ثوابته وصيانته مكتسباته من خلال الانكفاء والانعزال. ويبقى الانفتاح الرشيد والتواصل العلمي والثقافي والاجتماعي، بين مختلف التعبيرات والمكونات، هو وسيلة الدفاع عن الذات. فالتمسك بالثوابت والدفاع عن الخصوصيات، لا يمكن أن يتحقق بانغلاق الذات، وإنما بانفتاحها وتواصلها المستديم مع الآخر. ومهما كانت التباينات ونقاط الاختلاف، لا مبرر حقيقي للانكفاء والانعزال؛ بل على العكس من ذلك تماما. ولا يمكن إدارة الاختلافات الدينية والمذهبية والفكرية، دون تواصل المختلفين في ما بينهم.

لهذا كله فإننا نعتقد وبشكل عميق أن اكتشاف الذات يتطلب الاهتمام بالأمر الآتية:

1 - إن الإنسان مهما امتلك من إمكانيات وكفاءات وطاقات، لا

يستطيع أن يحقق ذاته ويعزز مكانتها العامة، دون نسج علاقات طبيعية وسوية مع محيطه الاجتماعي والثقافي والوطني.

فإنسان السوي لا يمكنه الاستغناء عن الآخرين وإنما من الضروري أن ينسج علاقات سوية معهم. ولا ريب في أن بوابة هذه العملية هو الانفتاح والتواصل والتعاون مع الآخرين.

فال«علاقة شرطية وجدلية في آن واحد (على حد تعبير الكاتب سمير مرقص) بين الذات والآخر. وهذه العلاقة غاية في التعقيد، حيث يصبح الآخر شرطاً لتحرر الذات من ذاتية عمياء لا ترى إلا نفسها - وربما لا تراها - ومن ثم تحمل نهاية لصيرورتها، وهنا يكمن البعد الشرطي في العلاقة. وفي الوقت نفسه فإن تحرر الذات من حدودها والخروج إلى الآخر، إنما يعني التجدد بإدراك نقاط القوة لدى الآخر والتي تعني نقاط الضعف لدى الذات ما يعني تحقق البعد الجدلي في العلاقة، والعكس صحيح بطبيعة الحال. هذا مضافاً إلى تصحيح الصور النمطية أو الرؤى سابقة التجهيز التي يشكلها كل طرف من الطرفين - الذات والآخر - بعضهما عن بعض»⁽¹⁾.

2 - إن الآخر المختلف، ليس موضوعاً للنبد والإقصاء والسباب والشتيمة، وإنما هو موضوع للحوار والتواصل والتعارف. وإن الاختلافات والتباينات مهما علا شأنها، لا تشرع لأحد ممارسة الحيف والظلم بحق الآخر المختلف.

فالمطلوب من كل الأطراف، ليس التنازع بالألقاب، وممارسة سوء الظن المتبادل، وإنما المطلوب هو ممارسة العدل في ما بيننا.

(1) المصدر نفسه.

ولا يمكن أن نحقق مفهوم العدل في العلاقة مع المختلف، بعيدًا عن قيم الحوار والتواصل والتعاون.

فليس عيبًا أن نختلف، لأن ذلك من لوازم الحياة الإنسانية، ولكن العيب كل العيب حينما يقودنا هذا الاختلاف إلى الخصام والعداء المتبادل.

فتعالوا جميعًا من مواقعنا الفكرية والثقافية والاجتماعية المتعددة والمتنوعة، أن نمد أيدينا بعضنا لبعضنا الآخر، ونطرد من واقعنا كل أسباب الإحـن والبغضاء، وتعاون في ما بيننا لإرساء معالم وحقائق الاحترام المتبادل وصيانة الحقوق والحفاظ على أسباب الوثام وموجبات الاستقرار والتضامن.

3 - حين الحديث عن ضرورة نسج علاقات إيجابية بين الذات والآخر، وأن جميع مكونات وتعبيرات المجتمع الواحد، من الضروري أن تفتح على بعضها، وتواصل اجتماعيًا ومعرفيًا، فإننا ندرك وبعمق أن التوجيهات الأخلاقية وحدها، لا تصنع هذه الحقائق، ولا تبني العلاقات الإيجابية بين مختلف الأطياف والتعبيرات.

لذلك فإننا نعتقد أن تنمية فضاء المصالح المشتركة، بين مختلف المكونات والتعبيرات، هو الذي يساهم مساهمة رئيسية في تعزيز التواصل والعلاقة.

فحينما تكون مصالح الناس متباعدة، فإن التوجيهات الأخلاقية، ستعالج في الحدود القصوى بعض الحالات الفردية. أما إذا كانت شبكة المصالح اليومية بين الناس متداخلة، فإن هذه الشبكة بمتوالياتها ومقتضياتها المتعددة، ستفرض واقعًا جديدًا على صعيد العلاقات الداخلية في المجتمع الواحد. وتأتي التوجيهات الأخلاقية، لتضيف إلى هذا الواقع نزعة أخلاقية-روحية، تساهم في ضبط العلاقة اليومية، وتخرجها من دائرة

العلاقة بين الأجساد والعقول، وتدخلها في رحاب الروح والالتزامات الأخلاقية.

إننا نشعر بأهمية أن تكون العلاقة بين تعبيرات المجتمع إيجابية وحسنة، ومتجاوزة لإرث القطيعة والانفصال. ولا سبيل حيوي وفاعل لذلك إلا بتوسيع شبكة المصالح المشتركة بين مختلف الأطراف. بحيث يشعر الجميع، أن مصلحتهم تقتضي التمسك بكل أسباب الانسجام الاجتماعي والتضامن الوطني.

وصفوة القول: إننا ينبغي أن لا ندعن إلى إكراهات القطيعة ومناخات المفاصلة والجفاء بين أطراف المجتمع والوطن، ونعمل من مواقعنا المتعددة على إشاعة أجواء التفاهم والتواصل، ونوفر كل الأسباب المؤدية إلى بناء علاقة إيجابية وحيوية ومتضامنة بين جميع المكونات والتعبيرات.

في سياقات الهوية

لا نجانب الصواب، إذا قلنا إن التطورات الحديثة بأشكالها المختلفة ومؤسساتها المتنوعة وآفاقها الرحبة، لا تلغي ضرورة الانتماء إلى هوية واضحة المعالم، ضاربة بجذورها في عمق التاريخ والمجتمع.

ولا يمكننا بأي حال من الأحوال، أن تكون مؤسسات العلم الحديث، هي البديل عن الانتماء إلى تلك الهوية. كما يطالب (جوزيف شتراير) حينما يقول: «لقد أصبح ممكناً الاستغناء عن الطرق القديمة، لعثور المرء على هويته داخل مجتمع ما. إن شخصاً بدون عائلة، وبدون مسكن ثابت، وبدون انتماء ديني، يمكن أن يعيش حياة مكتملة بصورة كافية».

إن هذه النظرة وأمثالها، التي تنظر إلى عملية الانتماء إلى هوية وطنية ثابتة، وعلى صلة عميقة بالجذور التاريخية والدينية مسألة ثانوية، أو بإمكان الإنسان أن يستبدلها بهوية أخرى متحركة، لا شك في أن هذه النظرة،

تدفع باتجاه إلغاء الضوابط الأخلاقية والاجتماعية، وتقضي على عملية الاستقرار النفسي، التي توفرها الهوية المنسجمة والمعبرة عن التكوين العقدي للناس.

إن الهوية حينما نتمسك بها بشكل إيجابي وواع، وترجم قيمها ومبادئها إلى خطط عمل وبرامج حضارية، هي التي تصنع التطورات والأشكال المؤسسية الحديثة. ولا يمكننا بأي شكل من الأشكال أن نعتقد أن الأشكال المؤسسية الحديثة، الخاضعة للتحويل والتطور، هي التي تخلق لنا هوية وثابتاً وطنياً نسير عليه.

فالهوية هي التي تصنع العمران الاجتماعي والحضاري، وليس العكس. فليس صواباً أن تحل التكنولوجيا محل الهوية وضرورة الانتماء الحضاري. لهذا نجد أن عمليات المسخ والتبديل الحضاري التي مارسها الاستعمار بحق الشعوب المستعمرة ذات التاريخ والحضارة، لم تؤدِّ إلى تخلي تلك الشعوب عن هويتها؛ بل كان لتلك العمليات الخارجية الدور الأساس، في تكريس الهوية في نفوس الناس وتشبيهم بها. لهذا كانت دائماً الهوية بعناصرها العقدية والثقافية. تشكل عنصراً أساساً لتوازن الكيان المجتمعي، بحيث إن وجود أي خلل في هذه المسألة يعني على المستوى العملي بداية التراجع الحضاري.

فوظيفة الهوية الأساس، هي صياغة الكيان المجتمعي، بما يتناغم والمنطق العقدي والتاريخي لتلك الجماعة البشرية. وفي كل الحقب التاريخية التي مر بها الإنسان على وجه هذه البسيطة، كان لغياب الهوية أو ضمورها الدور الجوهري في دخول الكائن البشري في نفق اللاتوازن واللااستقرار النفسي والاجتماعي. وفي المقابل كان الاستقرار النفسي والاجتماعي، كقاعدة لتطوير الإنتاج وتحسين ظروف المعيشة المادية

والمعنوية، رهيناً بحسن العلاقة التي تربط تلك المجموعة البشرية بهويتها وعناصرها العقديّة والحضاريّة.

فالتاريخ الحقيقي الذي يتجه إلى صنع المنجز الحضاري لأي مجتمع، يبدأ منذ اتساق العلاقة بين الحركة الاجتماعية والهوية، بحيث تكون الحركة الاجتماعية مجسدة لعناصر الهوية الذاتية للمجتمع. وهذا ما يقربنا من المفهوم الاجتماعي للزمن، بحيث أن حركة الناس العشوائية تبقى خارج التاريخ وعلى هامشه. بمعنى أن هذه الحركة لا تقود إلى توظيف كل الطاقات والقدرات في سبيل بناء الواقع الحضاري. وإنما هي حركة في أحسن الظروف تقليدية، لاهثة وراء منجزات الغير لاقتنائها، دون تمثل القيم الأصلية التي أوجدتها، وكأن الحضارة سلعة تباع وتشتري. إن الهوية بعناصرها العقديّة والحضاريّة، بمثابة القدرة الخلاقة المستمرة، التي تمد الكيان الاجتماعي بأسباب وعوامل تحقيق التوازن بين الحاجات المادية والمعنوية، الروح والجسد، المصلحة الفردية والجماعية، الدولة والمجتمع، الداخل والخارج.

وهكذا تكون الهوية هي صانعة التضامن بين أبناء المجتمع، وبها يسعى أبناء المجتمع جميعاً إلى تحصيل الكمالات الإنسانية، والدخول في غمار منافسة الأمم والشعوب، على بلوغ سبل العلم والمدنية والحضارة. وإن أقول نجم الهوية أو التخلي عنها يورث المجتمع نمطا من التقليد الأعمى لشعوب العالم وطرائقهم في الحياة. وكتب (إدريس شرايبي) تصويراً رائعاً إلى هذه الحالة يقول فيها: «تصور أن زنجياً أبيض بين ليلة وضحاها، ولكن بقي أنفه أسود، بسبب إهمال القدر. كنت أرتدي سترة وبنطالاً، وفي قدمي زوج من الجوارب وقميص وحزام على الخصر ومنديل في جيبي. كنت فخوراً، كنت مثل أوروبي صغير، ولكنني وجدت نفسي مضحكاً عندما وقفت بين أصدقائي، ولقد كنت مضحكاً فعلاً». فالمنظور الذي ينبغي أن ننظر من خلاله إلى مسألة الهوية، ليس بوصفها

معادلاً موضوعياً للتقليدية والماضوية، كما إنَّ الحدائنة ليست معادلاً موضوعياً للغرب والنموذج الحدائني الأوروبي. إننا ينبغي أن ننظر إلى الهوية، بوصفها تنمية سريعة ومتينة لكل طاقات الأمة في سبيل البناء والتطور.

بمعنى أن خيارات النهوض الثقافي والحضاري، وتجاوز المآزق الراهنة التي تعاني منها الأمة، لا تتم إلا على قاعدة انسجام هذه الخيارات مع هوية الأمة ومعادلتها الذاتية، أو منبثقة من مضمون الهوية والذات الحضارية. ودائماً حسن العلاقة مع الهوية بمكوناتها الأصلية، كفيل بأن يعيد للأمة حيويتها الحضارية، ويقوي من إمكانات قيامها بدورها التاريخي تجاه العالم.

ويكفي أمتنا عشرات السنين وضخامة الإمكانيات والطاقات التي بذلت في سبيل النهوض اعتماداً على خيارات ومشاريع نهضوية ليست منسجمة وهوية الأمة. فكانت المحصلة النهائية لكل تلك الخيارات والمشاريع، هي مزيد من التراجع الحضاري واستفحال المآزق الداخلية، بحيث إن الأمة أصبحت مكبلة بمجموعة من القيود الداخلية والخارجية التي تمنع على المستويين النظري والعملي من انطلاقها حضارياً.

فالتطور العلمي والتكنولوجي الهائل، الذي أسقط الحدود وأوصل مناطق العالم بعضها ببعضها الآخر حتى أضحي «قرية كبيرة» حسب تعبير (ماك لوهان)، والتوسع المعلوماتي الهائل، كل هذه التطورات قد تجرف الإنسان إلى مهاو سحيقة، أو في أحسن التقادير تحوله إلى لاهث وراء الجديد من التكنولوجيا وصناعة المعلومات.

لهذا فإن القاعدة الأساس للتعامل مع هذه التطورات، هي تأسيس حالة من التوازن المجتمعي، حتى يتمكن المجتمع من ملاحقة التطورات دون إضاعة الذات.

ولا شك في أن التوازن المجتمعي، لا تتم إلا على قاعدة الهوية وتفعيل عناصرها في الوجود الاجتماعي الشامل. وهذا لا يعني أن الهوية التي نطالب بإحيائها في الوسط الاجتماعي، تؤدي إلى نظام مغلق، موغل في العزلة والابتعاد عن حركة الحياة.

إننا ندعو إلى التمسك بالنظام الثقافي الذي يتضمن مجموعة من القيم والمبادئ، التي ما أن تمسكنا بها، وعملنا على إحيائها في مسيرتنا، إلا وتشبنا بأسباب التحضر وعوامل التمدن في مختلف الحقول والمجالات. لأن هذه القيم تستنفذ في الإنسان كل الطاقات والإمكانات لوصول المسيرة التاريخية للأمم. وتجاوز كل عناصر القطيعة مع الأمة حضارياً. ولا شك في أن عملية الوصول والاتصال بين راهتنا وحضارتنا، تشكل الوعاء الحاضن، والحقل المناسب الذي تنمو فيه كل عمليات التجديد والإبداع الثقافي.

وجماع القول: إن من يطلب هوية واحدة بعيدة عن التنوع، يطلب أمراً مستحيلًا في الفطرة والناموس الاجتماعي ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً...﴾⁽¹⁾.

الهويات المركبة

كثيرة هي المشروعات الأيديولوجية والفكرية والسياسية التي تعمل وتوجه كل طاقاتها وإمكاناتها من أجل إنجاز هويتها البسيطة. أي الهوية أو العنوان العام الذي يشكل ركيزة المشروع الأيديولوجي أو الفكري أو السياسي.

ولم تتوان هذه المشروعات الشمولية من استخدام القوة والقهر لتعميم أيديولوجيتها وهويتها والعمل على إفناء وطمس كل الهويات والعناصر الثقافية والأيديولوجية المغايرة لها.

(1) سورة هود: الآية 118.

لهذا نستطيع القول إن هذه المشروعات بشكل أو بآخر مارست القهر تجاه مكونات مجتمعها وتوسلت بوسائل السلطة من أجل دحر بعض الخصوصيات وإبراز وإظهار خصوصيات أخرى. ويبدو أن هذا النهج هو أحد المسؤولين الأساسيين عن عدد من الأزمات والتوترات العمودية والأفقية التي تعاني منها بعض مجتمعاتنا العربية والإسلامية. وذلك لأنه وبفعل عوامل وأسباب ذاتية وموضوعية عدّة لا توجد هويات بسيطة في حياة الجماعات البشرية. وإنّما جميع الهويات الموجودة والتي تعرف الجماعات الإنسانية نفسها هي هويات مركبة. بمعنى أنها نتيجة روافد وقنوات عدّة ساهمت في صياغة الوضع أو الصورة الثقافية والأيدولوجية الراهنة لكل الأفراد والجماعات البشرية.

فالعلاقة بين الأنا والآخر ليست بهذه الحدية والقطعية التي يتصورها أصحاب الرؤى الشمولية والمشروعات الأيدولوجية ذات الطابع المانوي إمّا مع أو ضد. فبعض الآخر الثقافي والاجتماعي هو من الذات الثقافية والاجتماعية كما إنّ بعض الذات الثقافية والاجتماعية هي من الآخر الثقافي والاجتماعي. وبهذه العملية تتداخل القنوات والروافد وتصبح كل الهويات العامة للمجموعات البشرية هي هويات مركبة اشتركت عوامل وروافد عدّة في صنعها وبلورتها. ومن يبحث عن الهوية الخالصة والصالفة فهو لا يجدها إلّا في ذهنه ونظرياته الأيدولوجية.

أما الوقائع الإنسانية والاجتماعية فهي تثبت بشكل لا لبس فيه أن هويات الناس أضحت مركبة. بمعنى التداخل الثقافي والاجتماعي والنفسي بين الأنا بكل مستوياتها والآخر بكل مستوياته ودوائره. لذلك فإن كل جهد فردي أو مؤسسي يستهدف الهوية الخالصة هو جهد تعسبي لأنه سيعمل على معاداة بعض الجوانب أو المجالات البقائية أو الاجتماعية الموجودة في الفضاء العام.

والتعصب في أحد وجوهه يعني كل عمل نظري أو عملي يستهدف تعميم رؤية أو موقف ويتوسل في سبيل ذلك بوسائل عنفية أو قهرية أو بهما معًا.

كما إنّ الشعور بالاستغناء عن الآخرين أو الاعتقاد بأن ما عند الذات أرقى وأصفى مما لدى الآخر يؤسس أيضًا لنزعة اصطفاوية-طوباوية، لا تنسجم ومقتضيات الوقائع الإنسانية والاجتماعية.

فالنرجسية في النظر إلى الذات وكل مقتضياتها ولوازمها تقود إلى الشعور بالخصومة والعداوة مع كل ما يحمله الآخر من تاريخ وثقافة وسياقات حضارية واجتماعية. لهذا فإن الموازنة في النظرة بين الذات والآخر والانفتاح والتواصل معه هو الذي يساهم في خروج الناس من أناهم الضيقة والنرجسية وتدفعهم نحو نسج علاقات إيجابية وسوية مع كل الأطراف المختلفة بكل درجات الاختلاف والتباين. فانتماءات الإنسان المعاصر ليست بسيطة؛ وإنما هي مركبة ومتداخلة في ما بينها.

فأغلب الأفراد اليوم إن لم يكن كلهم، يحتضنون في عقولهم ونفوسهم مجموعة دوائر من الانتماء والروافد التي تغذي النفس والعقل في آن.

لهذا فإن قسر الناس على دائرة واحدة أو شكل واحد للهوية يفضي إلى تشبث هؤلاء الناس بكل خصوصياتهم ودوائر انتماءاتهم المتعددة وعناصر هويتهم المركبة.

ولعل عملية القسر والقهر على هذا الصعيد هي التي تؤسس للكثير من عناصر التأزم والتوتر في مجالنا العربي والإسلامي. ولقد أجاد الأديب الفرانكفوني أمين معلوف في كتابه «الهويات القاتلة» بيان هذه الحقيقة. فالتعامل التعسفي والقهري مع الروافد المتعددة للهوية الإنسان فردًا وجماعة هو الذي يحول في المحصلة النهائية هذه الهوية إلى هوية قاتلة؛

إذ يقول: «تتكون هوية كل من الأفراد من مجموعة كبيرة من العناصر لا تقتصر بالطبع على تلك المدونة على السجلات الرسمية فبالنسبة إلى الغالبية العظمى هنالك الانتماء إلى دين أو جنسية وأحياناً إلى جنسيتين أو إلى مجموعة إثنية أو لغوية إلى عائلة ضيقة أو موسعة إلى مهنة أو مؤسسة كما إلى بيئة اجتماعية. لكن اللائحة قد تطول أيضاً ويمكن الافتراض أنها لا تقف عند حد؛ إذ يمكن الشعور بانتماء نسبي إلى مقاطعة أو قرية أو حي إلى عشيرة أو فريق رياضي ومهني أو زمرة من الأصدقاء إلى نقابة أو شركة أو جمعية أو أبرشية. وإلى رابطة من الأشخاص تجمعهم أهواء مشتركة. بالطبع إن هذه الانتماءات ليست على درجة متساوية من الأهمية في الوقت نفسه على الأقل. لكن لا يمكن إغفال أي منها إغفالاً تاماً فهي العناصر المكونة للشخصية أو ما يمكن تسميته (جينات النفس) شرط التأكيد أن أغلبها ليس غريزياً».

وطبيعة العلاقة مع هذه العناصر من قبل الواقع الخارجي أي المحيط بكل دوائره هو الذي يحدد نوعية العلاقة التي تربط الإنسان بعناصر هويته المتعددة.

فإذا كانت علاقة صادمة ومتعسفة وقهرية فإن هذا الإنسان سيندفع عقلياً ونفسياً للتمسك التام بتلك العناصر المستهدفة.

أما إذا كانت العلاقة مرنة ومتسامحة ومتفاهمة، فإن هذا الإنسان سيعمل على ترتيب علاقة إيجابية وحيوية ومثمرة مع كل عناصر هويته.

والتوترات الدينية أو المذهبية أو القومية أو العرقية هي في أحد جوانبها وليدة السعي التعسفي في التعامل مع بعض روافد أو دوائر انتماء الإنسان فرداً وجماعة. من هنا فإن المطلوب وذلك من أجل التعايش السلمي بين مختلف المكونات والتعبيرات والاستقرار السياسي

والاجتماعي لأوطاننا ومجتمعاتنا، التعامل الإيجابي والمنفتح مع كل هذه العناصر والروافد التي تشكل منها كل هذه المكونات والأطراف.

فالمجتمعات المستقرة سياسياً واجتماعياً هي تلك المجتمعات التي تعاملت بمرونة وتسامح مع خصوصيات أطرافها ومكوناتها. ومن يبحث عن الاستقرار بعيداً عن ذلك، فإنه لن يجني إلا المزيد من الفوضى والاضطراب والتوتر على أكثر من صعيد؛ لأن التعسف وبساطة شديدة تجاه خصوصيات الجماعات البشرية يقود هذه الجماعات إلى الإصرار على الفروقات والتمييزات والاختلافات. وهذه هي النواة الأولى للعديد من صور التوتر والتأزم بين مختلف الأطراف والتعبيرات.

لهذا فإن الخطوة الأولى في مشروع الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي، هي إعادة بناء العلاقة بين الهويات الفرعية على أسس الحوار والاحترام المتبادل، وصولاً إلى مبدأ المواطنة الذي يحتضن الجميع، ويجعلهم على حد سواء في كل الحقوق والواجبات.

محددات الاعتدال

يبدو لي أن المشهد الثقافي في أي مجتمع، لا يمكن أن يتطور، ويراكم من خبراته، ويزيد من فعالياته ومناشطه المتعددة، دون تحديد دقيق للمصطلحات المستخدمة. وذلك لأن الكثير من المفردات والمصطلحات المتداولة، لا يتم التعامل معها بوصفها ذات مضمون موحد ومشترك، ما يؤدي إلى الكثير من الالتباس والتعمية المعرفية والاجتماعية.

فحينما نتحدث عن الديمقراطية مثلاً، فإننا نتحدث عن هذا المفهوم دون أن نحدد مضمونه. وكل الأطراف والأطراف، تستخدم هذا المفهوم وغيره، وكل طرف يحمل معنى ومضموناً مختلفاً ومغايراً عن هذا المصطلح أو المفهوم. لذلك فإننا نعتقد أن حجر الزاوية في تنشيط وتفعيل

الحياة الثقافية والمعرفية في أي مجتمع، هو في العمل وبذل الجهد العلمي والمعرفي لتحديد المعنى الدقيق لكل المفاهيم المتداولة والمصطلحات السائدة.

ولعل من أهم هذه المفاهيم، والتي يتم تداولها بكثرة هذه الأيام، هو مفهوم الاعتدال. وكل طرف أو كاتب ينادي بالاعتدال، ويعتبره طوق النجاة من العديد من الفتن والمشاكل، ولكن ما معنى الاعتدال وما هي محدداته؟ فإن القليل من الجهود التي تبذل لبلورة مضمون هذا المفهوم.

فالاعتدال ليس مفهومًا شكلائيًا، حتى نعتبره، هو النقطة الوسطى بين رذيلتين، وإنما هو من المفاهيم الفكرية والسياسية العميقة، التي تتجاوز المعنى المتداول للوسطية.

وذلك لأن جميع المجتمعات الإنسانية قاطبة، تعتقد وبشكل عميق، أن القيم والمبادئ التي تحملها، هي القيم والمبادئ الإنسانية-الطبيعية، والتي تقف بشكل دقيق بين رذيلتين. فكل المجتمعات ترفض الغلو والتنطع في الدين والتطرف في الالتزام بمقتضيات القيم.

كما إنه في المقابل، كل المجتمعات على الصعيد النظري، ترفض الانسلاخ من الثوابت والتفلت من القيم الذاتية العليا.

فكل المجتمعات بصرف النظر عن دينها وأيديولوجيتها، تنظر إلى ذاتها، بوصفها التجسيد العملي لمفهوم الاعتدال والوسطية.

وكل هذه المجتمعات على الصعيد العملي، تختلف مع بعضها على مستوى التزام هذه المجتمعات بمقتضيات الاعتدال ومتطلبات الوسطية. وبهذا يتحول هذا المفهوم، إلى مفهوم سائل غير محدد المعالم. فالإنسان ينظر إلى ذاته بوصفه معتدلا، والآخر ينظر إليه بوصفه متنطعا وبعيدا عن مقتضيات ومحددات هذا المفهوم والعكس.

لهذا، من الضروري أن نعمل على بيان وتوضيح محددات الاعتدال. وذلك لأن هذا المفهوم ليس أيديولوجيا أو عقيدة متكاملة، وإنما هو رؤية معرفية وثقافية وسياسية، تحدد معنى هذا المفهوم ومضمونه. لذلك فإن السؤال الملح في هذا السياق هو: ما هي محددات مفهوم الاعتدال، بصرف النظر عن الأيديولوجيا التي تقف خلفه؟ لأن كل أيديولوجيا تدعي لنفسها أنها الوحيدة القابضة على حقيقة الاعتدال ومعناه الحقيقي والعميق. لهذا كله فإننا نعتبر أن محددات الاعتدال هي النقاط الآتية:

1 - القبول بحقيقة التعددية والتنوع في الاجتماع الإنساني

لعل من أهم المحددات التي تحدد بدقة معنى الاعتدال، وحدوده المعرفية والاجتماعية والسياسية، هو مدى القبول والانسجام مع حقيقة التعددية الموجودة في المجتمعات الإنسانية بكل مستوياتها ودوائرها.

لا يمكن أن يكون الإنسان معتدلا، وهو يرفض هذه الحقيقة، أو لا يلتزم بمقتضياتها ولوازمها. فكل الناس يدعون لأنفسهم، أنهم هم وحدهم على الجادة، وهم وحدهم المتمسكون بأهداب الفضائل كلها، ولكن ما الدليل العملي على هذا الادعاء؟ لا شيء.

إننا نعتقد أن المعنى الدقيق والمعرفي للاعتدال، ليس هو الذي يفسر هذه القيمة بوصفها القيمة الخيرة التي تقف في الوسط بين رذيلتين وهما الغلو والتشدد من جهة، ومن جهة أخرى الانسلاخ والاستلاب القيمي والمعرفي. فالاعتدال يعني: الموقف المعرفي الأخلاقي، الذي يعترف بحقيقة التعدد، ويتعامل مع قيمة التنوع بوصفها من القيم الخالدة، التي لا يمكن محاربتها أو العمل على استئصالها.

وكل إنسان يحارب هذه القيمة والحقيقة، هو إنسان غير معتدل،

حتى وإن ادعى ذلك. المعتدل حقًا هو الذي يتعامل بعقلية حضارية ورؤية متسامحة مع حقيقة التعدد بكل مستوياتها.

وإننا نعتقد أن القبول بهذه الحقيقة الإنسانية الخالدة، هو من أهم محددات مفهوم الاعتدال.

وعليه، فإن كل فرد أو مجتمع، يحترم هذه الحقيقة، ويتعامل معها بعقلية حضارية، هو إنسان ومجتمع معتدل بصرف النظر عن دينه أو أيديولوجياه. وعلى هذا المقياس قد يكون المعتدل مسلمًا وقد لا يكون. فالعبرة، في تقديرنا، هي في مدى التزام الإنسان فردًا وجماعة بالقبول بحقيقة التعددية والالتزام بكل لوازمها ومقتضياتها.

2 - احترام الإنسان وصيانة حقوقه الأساسية

هل يمكن أن يكون الإنسان معتدلاً، وهو ينتهك حقوق الإنسان، ويعتدي على مقدساتهم وخصوصياتهم ولوازمهم الإنسانية.

إننا نعتقد أنه لا يمكن للإنسان أن يصبح معتدلاً، دون احترام الإنسان بصرف النظر عن دينه وعقيدته وصيانة حقوقه الأساسية. فالاختلاف في الدين والعقيدة، لا يشرع للإنسان مهما علا شأنه، أن ينتهك حقوق المختلف معه أو العدوان على خصوصياته.

بل إن هذا الاختلاف يلزم الإنسان أخلاقياً ودينيًا، بالمبالغة في احترام الإنسان وصيانة حقوقه الأساسية.

«فالناس صنفان إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق» ولا يجوز بأي نحو من الأنحاء الاعتداء على حقوقه أو عدم احترام آدميته وإنسانيته.

وعليه، فإن كل المشروعات الأيديولوجية والفكرية، التي تسوغ

لنفسها التعدي على حقوق المختلفين معها، هي مشروعات متطرفة حتى وإن ادعت الاعتدال. فالعبرة دائماً بالسلوك العملي ومستوى الالتزام الفعلي باحترام الإنسان وصيانة حقوقه الأساسية.

ولا يمكن صيانة حقوق الإنسان، دون وجود رؤية متكاملة لهذه الحقوق، وكيفية حمايتها وصيانتها، وتوفير إرادة مجتمعية متكاملة، لتحويل تلك الرؤية إلى واقع حي على صعد الحياة المختلفة. فالمجتمع المعتدل والوسطي، هو الذي يحترم ويصون حقوق الإنسان، ويعمل عبر مؤسساته المختلفة الرسمية والأهلية، لتوفير كل الأسباب والشروط المفضية للإعلاء من شأن الإنسان وجوداً وحقوقاً.

3 - الانفتاح والتواصل مع الثقافات الإنسانية

لعل الجذر الثقافي والمعرفي لمفهوم الاعتدال، هو نسبية الثقافة والحقيقة. وإنه لا يوجد إنسان على وجه هذه البسيطة، يمتلك كل الحقيقة، وإنما يمتلك بعضها، والبقية موزعة على بقية الخلق. ونسبية الحقيقة والثقافة، ينبغي أن لا تقود إلى الانكفاء والتفوق، والشعور الوهمي بالامتلاء، وإنما من الضروري، أن تقود إلى الانفتاح والتواصل مع الآخرين. فلكون الحقيقة موزعة بين البشر، فلا مناص من الانفتاح والتواصل مع الآخرين؛ لأن هذا التواصل والانفتاح، هو التعبير الطبيعي، للاستفادة من معارف الآخرين وثقافتهم.

وعليه، فإن الاعتدال الثقافي والسياسي والاجتماعي، لا يساوي الانعزال والانكفاء والاستغناء عن الآخرين، وإنما يعني التفاعل مع الآخرين، والانفتاح على ثقافتهم والتواصل مع معارفهم.

فالانكفاء على الذات ليس من مقتضيات الاعتدال والوسطية. كما إن تضخيم الذات والنظر إليها بفوقية وندرجية ليس من لوازم الوسطية.

إن الاعتدال كمفهوم معرفي وثقافي يفتح الباب واسعاً للانفتاح والتفاعل الخلاق مع كل الثقافات الإنسانية.

ولا سيادة حقيقية لمفهوم الاعتدال في أي مجتمع من المجتمعات، دون هذه المحددات. فهي جوهر هذا المفهوم ومضمونه الحقيقي. وبدونها تكون كل الوقائع انجاس على الذات لا مبرر له، أو هروب من تحديات الحاضر إلى كهف الماضي والأمجاد التاريخية.

فجوهر الاعتدال في المجتمع والثقافة والسياسة، هو القبول بحقيقة التعددية، والتفاعل الإيجابي مع مقتضياتها ومتطلباتها. واحترام الإنسان بوصفه إنساناً، بصرف النظر عن منبته الديني أو عرقه أو قوميته.

فالإنسان محترم لذاته؛ إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾⁽¹⁾، ومقتضى التكریم الرباني، هو صيانة وحماية حقوقه الخاصة والعامّة.

وهكذا يتحول مفهوم الاعتدال، من مفهوم شكلي-تبريري، إلى مفهوم حضاري، لا يلغي التدافع بين الناس، ولا التنافس بين المجتمعات، وإنما يوفر الأرضية الضرورية والمناخ المؤاتي لانطلاق المجتمع بكل أطيافه وتعبيراته، لاجتراح فرادته، وبناء تجربته المفتوحة والمتفاعلة مع المنجز الحضاري والثقافي الإنساني.

التعددية والاحترام المتبادل

ليس سرّاً من الأسرار أن نقول إن مجتمعاتنا كبقية المجتمعات الإنسانية تحتوي تعدديات وتنوعات عدّة. وإن هذه التعدديات إذا أحسن التعامل معها تتحول إلى مصدر إثراء وحيوية لمجتمعاتنا وأوطاننا. وإن

(1) سورة الإسراء: الآية 70.

وجود هذه الحقيقة في أي مجتمع إنساني ليس عيباً يجب إخفاؤه أو خطأً ينبغي تصحيحه وإنما هو جزء طبيعي من حياة المجتمعات الإنسانية بل هو أحد نواميس الوجود الإنساني. فالأصل في المجتمعات الإنسانية أنها مجتمعات متعددة ومتنوعة. وإن شقاء المجتمعات لا ينبع من وجود هذه الحقيقة وإنما من العجز عن صياغة أنظمة اجتماعية وثقافية وسياسية وقانونية قادرة على إدارة هذه الحقيقة دون افتئات وتعسف. وعليه، فإن أي محاولة لطمس هذه الحقيقة أو التعدي عليها هو إضرار باستقرار المجتمع وإدخال الجميع في أتون المباحكات والسجلات التي تضر بالأمن الاجتماعي والسياسي.

وقبولنا بحقيقة التعددية لا يعني أن المطلوب هو تطابق وجهات النظر والرؤية في كل شيء. فمن حق أي طرف ديني أو مذهبي أو قومي أن يختلف في رؤيته عن الطرف الآخر؛ ولكنه الاختلاف الذي لا يقود إلى الإساءة أو التعدي على الخصوصيات والرموز. من هنا فإننا ندعو جميع تعبيرات المجتمع وأطيافه المختلفة للعمل على صياغة ميثاق وطني متكامل في كل أوطاننا يقر بحقيقة التنوع والتعددية ويثبت مبدأ الاحترام المتبادل على مستوى الوجود والرأي والرموز. فليس مطلوباً منا جميعاً من مختلف مواقعنا الدينية أو المذهبية أو الفكرية أن نتحد نظرنا إلى كل القضايا والأمور أو تتطابق وجهات نظرنا في كل أحداث التاريخ أو شخوصه. ولكن المطلوب منا جميعاً هو أن نحترم أحدنا قناعات الآخر؛ وأن لا نسمح لأنفسنا بأن نمارس الإساءة إلى قناعات أو أفكار الأطراف الأخرى.

إننا نرفض نهج السب والشتم وإطلاق الأحكام القيميّة الجاهزة. وإننا نعتز باختلافنا الفكري أو تعددنا الديني أو المذهبي ولكن هذا الاعتراف يلزمنا صيانة حق الإنسان الآخر في الاعتقاد والانتماء. فالتعددية بكل مستوياتها لا يمكن أن تدار على نحو ايجابي إلا بمبدأ الاحترام المتبادل. بمعنى أن من حق أي إنسان أن يعترف بقناعاته الذاتية ولكن ينبغي

أن لا يقوده هذا الاعتزاز إلى الإساءة إلى الآخرين. فبمقدار اعتزازه بذاته وقناعاتها بذات القدر ينبغي أن يحترم قناعات المختلف واعتزازه.

وبهذه الكيفية نخرج طبيعة العلاقة بين المختلفين من دائرة السجال والاتهام وسوء الظن والبحث عن المثالب والقراءات النمطية إلى دائرة العلاقة الإنسانية والموضوعية القائمة على الاعتراف بحق الجميع بالاختلاف وضرورات الاحترام المتبادل بكل صورته وأشكاله.

وفي سياق العمل على ضبط حقيقة التعددية بكل مستوياتها بمبدأ الاحترام المتبادل أود التطرق إلى النقاط الآتية:

1 - إن كل الناس على وجه هذه البسيطة يعيشون انتماءات متعددة وإن العنصر الحيوي الذي يؤدي إلى تكامل هذه الانتماءات بدل تناقضها أو تضادها هو الاحترام المتبادل.

فكل الناس ينتمون إلى عوائل وعشائر وقوميات وأديان ومذاهب وبإمكان كل هذه الدوائر في حياة الأفراد والجماعات أن تكون متكاملة ولا تناقض بينها. والبوابة الحقيقية لهذا هو الالتزام بمقتضيات الاحترام المتبادل. بحيث يحترم كل واحد منّا دين الآخر أو مذهبه كما يحترم عائلته أو عشيرته أو قبيلته. واعتزاز الناس بدوائر انتماءهم لا يعني الإساءة إلى انتماءات الآخرين بكل دوائرها ومستوياتها. فالتناقض بين هذه الانتماءات ليس تناقضاً ذاتياً وإنما عرضياً. بمعنى أنه حين تغيب قيمة الاحترام المتبادل تنمو الوقائع والمناخات المضادة لتكامل دوائر الانتماء. أمّا إذا ساد الاحترام المتبادل فإن تكامل هذه الدوائر يضحى طبيعياً ومثمرًا.

فالاعتزاز بالدين أو العائلة أو أيّ دائرة من دوائر الانتماء الطبيعية في حياة الإنسان ليس جريمة ما دام لا يؤدي إلى رفض المشترك أو تجاوز مقتضيات الاحترام المتبادل.

فالعرب جميعًا اليوم ينتمون إلى أوطان متعددة وبيئات اجتماعية مختلفة وتجمعات إقليمية متنوعة إلا أنهم جميعًا يعتزّون بعروبتهم وبكل عناصرهم المشتركة.

ولا يرى المواطن العربي سواء في المشرق أم المغرب أي تناقض بين اعتزازه بوطنه ومنطقته وبين اعتزازه بعروبتة وقوميته.

وما يصح على المواطن العربي على الصعيد القومي يصح عليه في مختلف دوائر الانتماء.

2- نعيش جميعًا ولا اعتبارات عدّة لحظة تاريخيّة حساسة يمكن أن نطلق عليها لحظة انفجاريات الهويات الفرعية في حياة الناس والمجتمعات. وهذه اللحظة إذا لم يُتعامَل معها بحكمة وعقلية تسوية، فإنها تندر بالكثير من المخاطر والتحديات.

لذلك فإن تعزيز خيار الاحترام المتبادل بين مختلف الانتماءات والتعدديات سيساهم في ضبط تداعيات ومتواليات انفجار الهويات الفرعية. بمعنى أن غياب الاحترام المتبادل أو التعامل مع هويات الناس والمجتمعات الفرعية بعقلية الإقصاء والاستفزاز والتحقير سيؤدي إلى المزيد من التشطي والتوترات الاجتماعية والسياسية والأمنية ولا يمكن وقف هذا الانحدار إلا بتعزيز خيار الاحترام المتبادل بكل حقائقه ومقتضياته ومتطلباته.

فليس مطلوبًا على الصعيد الاجتماعي والوطني أن ينحس الناس في هوياتهم الفرعية لأن هذا الانحباس والتوتر المترتب عليه يقود إلى المزيد من الأزمات. لذلك فإن المطلوب هو التعامل بوعي وحضارية مع هويات الناس الفرعية. بحيث تتوفر لجميع المواطنين الألفية المناسبة والأطر القادرة على استيعابهم وإزالة الالتباسات والهواجس حتى لا يُتعامَل مع هذه الهويات بوصفها أطرًا نهائية لا يمكن التحرر منها.

3- إن مقولة الاحترام المتبادل تتضمن الموقف الإيجابي من الآخر المختلف والمغاير والكلمة الطيبة وعدم الاكتفاء بأدنى الفهم في ما يتعلق بالرؤية ومعرفة الآخر وسن القوانين الناظمة للعلاقة بين مختلف التعدديات. فنحن حينما نتحدث عن الاحترام المتبادل لا نتحدث فقط عن الجوانب الأخلاقية وإنما نحن نتحدث عن كل مقتضيات الاحترام المتبادل سواء على صعيد السلوك الشخصي أم الرؤية الثقافية والاجتماعية والالتزام السياسي والحماية القانونية. إننا نتحدث عن ضرورة حماية حقيقة التعددية بكل مستوياتها في مجتمعنا من خلال بوابة الاحترام المتبادل.

وجماع القول: إننا نعتقد أنه لكي لا تتحول هذه الحقيقة المجتمعية إلى مصدر للتوتر والأزمات نحن بحاجة إلى تعزيز خيار الاحترام المتبادل حتى نتمكن من صيانة تنوعنا والمحافظة على استقرارنا الاجتماعي والسياسي.

الحوار الإسلامي وتفكيك الرؤية النمطية

في إطار العلاقة الداخلية بين المسلمين، بمختلف مذاهبهم ومدارسهم الفقهية والفلسفية والفكرية، ثمة مشاكل وعقبات عدّة، تحول دون تطوير هذه العلاقة، وإيصالها إلى مصاف العلاقات المتميزة على كل الأصعدة والمستويات.

ففي كل البلدان العربية والإسلامية، حيث تتواجد المذاهب الإسلامية المختلفة، والمدارس الفقهية المتعددة، ثمة مشاكل وحساسيات، تعرقل مشروع التفاهم والتعاون والوحدة بين المسلمين، ما يجعل الجفاء والتشردم وسوء الظن وغياب التواصل الحيوي والفعال، سمة العلاقة الداخلية بين المسلمين في كل البلدان والمناطق. وأقول وأدون هذا الكلام، ليس من

أجل جلد الذات، أو تبرير وتسوية الواقع القائم، وإنما من أجل التفكير في بناء مقاربة ورؤية جديدة، تساهم في تطوير العلاقة الداخلية بين المسلمين.

فليس قدرنا أن نعيش متباعدين ومتجافين، كما إن مشاكلنا سواء التاريخية أم الراهنة، ليست مستحيلة المعالجة. وإنما نحتاج إلى وعي جديد وإرادة مجتمعية جديدة، تعطي الأولوية لإصلاح حقل العلاقات الإسلامية الداخلية؛ لأننا نعتقد أن الكثير من المشاكل والأزمات الداخلية في كل بلداننا ومناطقنا، لا يمكن التغلب عليها، دون ترتيب البيت الداخلي للمسلمين. فتوزع المسلمين بين مذاهب ومدارس فقهية متعددة، ليس مبررًا لاستمرار القطيعة والتباعد، كما إن وجود آراء وقناعات مختلفة بين المسلمين، لا يشرع لأي طرف إعلان الخصومة والعداوة بينهم.

فالباري (عز وجل) يقرر في كتابه الحكيم، أن طبيعة العلاقة الداخلية بين المسلمين بمختلف ألوانهم ومناطقهم ومدارسهم هو الرحمة، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿رُحْمَاءٌ بَيْنَهُمْ﴾⁽¹⁾.

فالمطلوب هو أن تكون قيمة الرحمة، هي السائدة والحاكمة في علاقة المسلمين في ما بينهم. والاختلافات المذهبية أو الفكرية أو القومية بين المسلمين، ليست مبررًا لتجاوز مقتضيات الرحمة.

وما يجري اليوم في العديد من البلدان بين المسلمين سنة وشيعة، حيث القتل المجاني وحروب الإلغاء والتمييز والتكفير والتضليل، لا تنسجم والدعوة القرآنية إلى أن تكون العلاقة بين المسلمين تجسيدا واقعيًا لقيمة ﴿رُحْمَاءٌ بَيْنَهُمْ﴾.

فليس من الرحمة قتل المختلف معك مذهبياً أو الإساءة إلى معتقداته ومقدساته، أو الاعتداء على حقوقه المادية والمعنوية.

(1) سورة الفتح، الآية: 29.

إن مقتضى الرحمة هو حماية المختلف والاعتراف بحقه في الوجود والتعبير واحترام رموزه ومقدساته.

فلا يليق بأي إنسان مسلم، أن يسيء إلى أخيه المسلم، أو ينتهك حقوقه ومقدساته، مهما كانت حجم الاختلافات والتباينات.

فالاختلافات بكل مستوياتها، لا تشرع لأحد إطلاق الأحكام جزافاً، أو امتهان كرامات الناس، وإنما تشرع لضرورة الحوار والتواصل والبحث العلمي والموضوعي في الآراء والقناعات بعيداً عن الآراء والمواقف المنمطة السابقة.

وفي سياق ضرورة العمل لتنقية الأجواء الإسلامية الداخلية، من كل الأشياء التي تعكر صفو العلاقة الإيجابية، أود التأكيد على النقاط الآتية:

1 - إننا كمسلمين بمختلف مذاهبنا ومدارسنا، لا يمكن أن نعيد عقارب الساعة إلى الوراء. وأحداث التاريخ وتطوراته المختلفة، لا يمكن إعادتها مجدداً، لهذا فإن إحياء هذه المشاكل، يفاقم من أزمات العلاقة الراهنة. والمطلوب من الجميع بلورة وعي جديد من أحداث التاريخ.

وقوام الوعي الجديد هو قراءة أحداث التاريخ قراءة علمية وموضوعية، مع احترام تام لكل الرموز التاريخية للمسلمين. فوجود تقييمات تاريخية مختلفة بين المسلمين، لا يشرع لأي طرف الإساءة إلى رموز الطرف الآخر ومقدساته؛ لهذا فإننا نرفض ولاعترابات دينية وأخلاقية وإنسانية، نهج الشتائم والسب، ونعتقد أن هذا النهج لا ينسجم وأخلاق الإسلام ومثله العليا، كما إنه لا يتناغم ومقتضيات الأخوة والشراكة.

2 - في تقديرنا أن التعايش هو مصيرنا كعرب ومسلمين. وإن علينا أن نفتح عقولنا وكياننا على آفاق هذه العملية، ليس لأنها تنسجم وقيم الإسلام فحسب؛ بل لأنها تفاعل وانفتاح على المصير.

وهذا يعني أن نخرج من التناحر والاقتتال، وأوهام التميز والفرادة. ونعلن بعقل ناضج ضرورة تجاوز معاناتنا الطويلة، بالوعي الكامل لتحديات راهتنا وآمال مستقبلنا. فالتعايش الاجتماعي جهد متواصل ضد اللامقبول على مختلف الصعد والمستويات. وقوامه تسالم الإيرادات الوطنية، وانصهار مصالحها في الكيان الاجتماعي الوطني.

3 - إن البداية الفعلية للتغلب، على الكثير من النوازع والغرائز، التي تميز وتفصل بين الإنسان وأخيه الإنسان، وتزرع الشقاق، وتؤكد الخصام، هو طغيان حب الذات وتضخيمها بحيث لا يرى الإنسان إلا ذاته ومصالحها.

أما التوجيهات الإسلامية، فتؤكد ضرورة أن يتم التعامل مع الآخرين، وفق القاعدة النفسية والاجتماعية، وهي أن يحب الإنسان لغيره ما يحب لنفسه. ف«ما كرهته لنفسك فاكره لغيرك، وما أحببته لنفسك فأحببه لأخيك، تكن عادلاً في حكمك، مقسطاً في عدلك».

من منا لا يحب أن يحترمه الآخرون، ويتعاملوا معه بإنسانية راقية، وأخلاق حضارية. من منا لا يشعر بالاشمئزاز، حينما لا تكون علاقة الآخرين معه سوية وسليمة، وذلك لدواعي ليست من كسبه.

إن بوابة تصحيح هذا الاعوجاج كله، يبدأ بتعاملي مع الآخرين. فإن مساواة الآخر مع الذات هو الذي يخلق النسيج الاجتماعي المتداخل والمتواصل والمنسجم في حركته وعلاقاته المتعددة.

ولا شك في أن مساواة الآخر مع الذات، سيعلي من شأن القيم المشتركة، وسيجعلها حاضرة باستمرار في الوسط الاجتماعي. كما إنها تزيد من حالة الإحساس بالمسؤولية المشتركة أهدنا تجاه الآخر. وكل هذه العناصر ضرورية لبناء سلم اجتماعي متراص ومستديم.

4 - إن صياغة العلاقة بين مختلف المذاهب الإسلامية، على أسس جديدة، يتطلب من جميع الأطراف العمل الجاد لتفكيك الصور

النمطية القائمة بين أتباع المذاهب الإسلامية في ما بينهم؛ حيث إن الصور النمطية السائدة، هي التي تعمق الحواجز النفسية بين المسلمين، وهي التي تحول دون تطوير مستوى التفاهم والتعاون بين أتباع المذاهب الإسلامية.

فالمذاهب الإسلامية ليست رأياً واحداً، أو حزباً واحداً، وإنما هي مجموعة من الاجتهادات والآراء، التي تعتمد على قيم وثوابت عليا محددة. وإن مستوى التباين على صعيد هذه القيم والثوابت العليا بين المذاهب الإسلامية محدود وضئيل. كما إن سنة اليوم كمجتمع وحرارك ثقافي واجتماعي، ليسوا كسنة الأمس. وشيعة اليوم على الصعيد ذاته، ليسوا كشيعة الأمس. والتعامل مع هذه العناوين وكأنها أقانيم ثابتة ونهائية، ولا يصيبها التغير والتحول، هو الذي يعمق الفجوات بين المسلمين.

لهذا كله فإننا نعتقد أن تطوير العلاقات الداخلية بين المسلمين، يتطلب العمل على تفكيك الصور النمطية المتبادلة بين المسلمين، وصياغة العلاقة على أسس الراهن وقناعات المعاصرين بعيداً عن إرث التاريخ وحقب الصدام الأعمى.

المواطنة هي الحل

تعدد انتماءات الإنسان وميوله والتزاماته الأيديولوجية والفكرية والسياسية. حيث إننا من الصعوبة بمكان على المستوى الإنساني أن نجد كتلة بشرية متجانسة في كل شيء. فإذا كانت هذه الكتلة البشرية متجانسة دينياً، فهي متعددة مذهبياً، وإذا كانت متجانسة مذهبياً، فهي متعددة عرقياً أو قومياً، وإذا كانت متجانسة عرقياً أو قومياً، فهي متعددة دينياً أو مذهبياً أو مناطقياً.

فعلى كل حال فإن التعدد والتنوع من لوازم الحياة الإنسانية. ولا يمكن أن نحصل على حياة اجتماعية واحدة متجانسة في كل شيء.

وعدم التجانس في بعض دوائر الانتماء والحياة، لا يعني أن تسود حالات الجفاء والتباعد بين الناس، وإنما على العكس من ذلك تماما. فإن تعدد دوائر انتماءهم ينبغي أن يقودهم إلى الحوار والتواصل وتنمية المشتركات. فالناس جميعًا بصرف النظر عن منابتهم الأيديولوجية، يعتزوا بخصوصياتهم الذاتية، ولكن هذا الاعتزاز ليس استغناء عن الآخرين أو الخصومة معهم أو الانغلاق والانكفاء في الدوائر الخاصة. فالحكمة الربانية اقتضت لاعتبارات عدّة، أن نكون متعددين ومتنوعين في دوائر وأنحاء مختلفة، ولكن هذا التنوع ليس من أجل الانغلاق والانطواء، أو الخصومة والعداء، وإنما من أجل التعارف الذي يقود إلى البناء والعمران؛ إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾⁽¹⁾.

فالباري (عز وجل) جعلنا في دوائر متعددة ﴿شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾ ليس من أجل أن نتخاصم ونتعادى ويقتل أحدهنا الآخر، وإنما من أجل ﴿لِتَعَارَفُوا﴾. وأول التعارف الاعتراف بحق الوجود والتعبير عن الرأي، وتنمية المشتركات، وتنظيم عناصر وموضوعات الاختلاف والتباين.

فجمالنا الإنساني في تعددنا وتنوعنا، وأي محاولة قسرية لتوحيدنا أو لإلغاء تنوعنا، هي محاولة مناقضة لناموس الخالق (عز وجل) في هذه الحياة.

والاعتراف بتنوعنا، يحمل الجميع مسؤولية العمل على صيانة وحماية هذا التنوع. ولا حماية لهذا التنوع إلا بالاحترام المتبادل والتواصل

(1) سورة الحجرات: الآية 13.

المباشر وكسر كل الحواجز التي تحول دون التضامن والتعاون. فنحن ينبغي لنا جميعًا ومن هذا المنطلق أن نرفض إساءة بعضنا إلى بعضنا الآخر سواء أكانت هذه الإساءة مباشرة أم غير مباشرة. قد تتباين آراؤنا ومواقفنا، ولكن هذا التباين لا يشرع لأحد ممارسة الإساءة؛ بل على العكس من ذلك تمامًا حيث إن التباين في الرأي والموقف ينبغي أن يقود إلى الاحترام المتبادل.

كما إن وجود إساءة هنا أو هناك، ينبغي أن لا يدفعنا إلى إطلاق الأحكام والمواقف التعميمية. فالإساءة مرفوضة مهما كان شكلها، وقيام بعض بها، لا يشرع لأحد التعميم أو التشنيع على الكل. فأفة العدالة التعميم ومن أراد الالتزام بمقتضيات العدالة، عليه توخي الحذر وعدم الانجرار وراء المواقف والآراء التعميمية، التي تأخذ الجميع بجريرة البعض.

يقول تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عٰلَىٰٓ ٱلآ تَغْدِلُوٓا۟ أَعْدِلُوٓا۟ هُوَ ٱقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾⁽¹⁾.

فحينما تتباين الآراء وتعدد المواقف والقناعات والانتماءات، هذا ليس مدعاة لتجاوز حدود العدالة في التقويم وصناعة الرأي والموقف.

فالانتماءات الفرعية المتعددة، لا تدار بحروب التشنيع المتبادل، ولا تدار بعقلية الاستئصال والتشويه المتبادل. وإنما تدار بالحوار والتواصل والأعدار المتبادلة وتنمية المشتركات.

والفكر القانوني والدستوري والحضاري الحديث، أبداع رؤية قانونية متكاملة في ترتيب العلاقات الداخلية بين مكونات وتعبيرات المجتمع الواحد. وهذه الرؤية تتكشف في مقولة (المواطنة).

(1) سورة المائدة: الآية 8.

فالانتماءات المتعددة ينبغي أن لا تقود إلى الانطواء والانكفاء، كما إنها ينبغي أن لا تقود إلى الخيارات السياسيّة والثقافيّة التي تهدد الاستقرار والأوطان. وإنّما من الضروري أن تقود إلى بناء العلاقة على أسس مشتركة، تتجاوز حدود الهويات الفرعية. وعلى رأس الأسس المشتركة (المواطنة). فهي القاعدة القانونيّة والسياسيّة التي تضبط العلاقة بين جميع المواطنين، وهي التي تحدد المسؤوليات وتعين الحقوق والواجبات.

وفي زمن انفجار الهويات الفرعية، لاعتبارات عدّة، من الضروري العمل لإبراز مفهوم المواطنة. فهي (أي المواطنة) الحل، الذي ينقل الجميع من دائرة الهويات الفرعية، إلى رحاب المواطنة المتساوية والمجتمع والوطن الواحد. وفي سياق تعزيز خيار المواطنة، نود التأكيد على النقاط الآتية:

1 - إن الوقائع الطائفية التي تجري اليوم في أكثر من بلد عربي، ليست مدعاة للاصطفافات الطائفية والتمترسات المذهبيّة، وإنّما هي مدعاة للوحدة الوطنية وبناء حقائق الائتلاف والتلاقي بين مختلف التكوينات المذهبيّة، وخلق الإرادة العامة والجماعية لمعالجة تلك الوقائع الطائفية المقيتة.

فليس مطلوباً من النخب الثقافيّة والعلمية والسياسيّة، في ظل هذه الظروف الحساسة، التمرس المذهبي والتخندق الطائفي، وإنّما المطلوب العمل على معالجة كل الوقائع الطائفية، التي تضر الجميع ولا يربح فيها أحد.

فالمشاكل الطائفية والمذهبيّة في أي بيئة اجتماعية، ينبغي أن لا تقود العلماء والكتّاب والمثقفين إلى الاصطفافات الطائفية الضيقة، وترخيمها عبر مقالات وأبحاث تعمق الشرخ في الوطن والمجتمع. وإنّما ينبغي أن ينطلق جميع هؤلاء ومن موقع المسؤولية الدنيّة والثقافيّة والوطنية، إلى البحث عن حلول ومعالجات لهذه المشكلة،

والعمل على تطوير هذه المشاكل التي تضر الجميع ولا يربح فيها أحد.

فالتوترات المذهبية اليوم، لا تعالج بالتعبئة الطائفية، ولا بشحن النفوس ضد الآخر المختلف والمغاير المذهبي. وإنما بتعزيز خيار المواطنة، وتشجيع الجميع عبر رؤية متكاملة ومشروع وطني شامل، لجعل المواطنة حجر الزاوية في مشروع العلاقات اليبينية بين جميع المواطنين والمكونات والتعبيرات.

والمواطنة كمشروع حل ومعالجة للتوترات الطائفية والمذهبية في المجال العربي والإسلامي ليست حلاً سحرياً وناجراً وإنما هي البوابة السياسية والحقوقية والثقافية لانجاز الوحدة الداخلية في المجتمعات المتعددة دينياً أو مذهبياً أو قومياً أو عرقياً.

وحدها المواطنة هي التي تخلق الوحدة بين المكونات المتعددة في الدائرة الوطنية الواحدة.

2 - إن ثقافة الاستتصال والفصل بين مكونات الوطن الواحد على أسس طائفية ومذهبية لا يبني استقراراً ولا يحرر المجتمعات من عقدها وتوتراتها التاريخية والمعاصرة وإنما يزيد من أوار التوتر ويفاقم من مشكلات المجتمع والوطن.

وأحداث التاريخ تعلمنا أن المجتمع الذي يحتضن تعدديات وتنوعات لم يبن استقراره بمنهج الاستتصال وبناء الكانٹونات المنعزلة وإنما تم بناء الاستقرار بثقافة الاستيعاب والمرونة السياسية وتنمية الجوامع المشتركة وبناء العلاقة على أساس المواطنة الواحدة.

والمنطقة اليوم حيث تكثر فيها العناوين المذهبية وتزايد التوترات السنّية الشيعية في أكثر من موقع عربي وإسلامي أحوج ما تكون إلى ثقافة الوصل والاستيعاب وتفكيك نزعات الغلو والتطرف

ومحاولات المفاصلة الشعورية والعملية بين أبناء الوطن الواحد على أسس طائفية ومذهبية.

فالمسألة الطائفية في المنطقة العربية والإسلامية لا تعالج بالانكفاء والعزلة ولا تعالج بتوتر الأجواء وخلق الخطابات المتشنجة التي تزيد المشكلة اشتعالاً. وإنما تعالج بالوعي والحكمة والإرادة العامة التي تفكك المشكلة من موقع التعالي عن الاصطفافات الضيقة. فالنخب العلمية والثقافية في المجال العربي ينبغي أن تكون جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة.

وإننا مهما كان الوضع على هذا الصعيد صعباً ومتوترًا ينبغي أن نستمر في حمل مشعل الوحدة والتفاهم والتلاقي والتسامح والاحترام المتبادل.

وجود قناعات أو ممارسات سيئة وسلبية من أي طرف ينبغي أن لا يكون مبررًا للتمترس الطائفي وإنما هو المبرر الحقيقي لضرورة الخروج من هذا السياق الضيق والعمل على معالجة كل الظواهر السلبية من خلال الحوار والتواصل والنقد البناء.

3- إن التعصب المذهبي بكل مستوياته هو أحد العوامل المضادة لمفهوم المواطنة. بمعنى أن التعصب يحول دون أن تكون المواطنة هي قاعدة العلاقة وتكون بدل ذلك العلاقة المذهبية.

لذلك فإن تعزيز خيار المواطنة يتطلب بناء كتلة اجتماعية-معتدلة- ووسطية عابرة للمذاهب ومتجاوزة لكل عناوين الهويات الفرعية. بدون هذه الكتلة الاجتماعية ستبقى العصبية تنخر في جسم المجتمع. وسيهدد التعصب المذهبي الاستقرار الاجتماعي والسياسي للوطن.

فلا يكفي اليوم أن نلعن الطائفية أو نحذر من التمرس المذهبي وإنما المطلوب العمل على خلق حقائق وطنية واجتماعية مضادة للنزعات الطائفية. ويبقى العمل على خلق الكتلة الاجتماعية المتجاوزة لكل

العناوين الخاصة لصالح العنوان الوطني العام والجامع هو الجواب
عن كل محاولات التخندق الطائفي والمذهبي.

ومهمة هذه الكتلة، هي حمل مشعل الوحدة والمواطنة وصياغة
العلاقة بين مختلف المكونات على أسس المواطنة المتساوية.

بهذه الكيفية تتحول المواطنة كقيمة ومتطلبات ومسؤوليات إلى حل
لكل نزعات التوتر الطائفي بكل مستوياته.

نظرات وأفكار حول المسألة الشيعية في العالم العربي

خلاصة الدراسة

إن المسلمين الشيعة بكل مذاهبهم ومدارسهم الفقهية، هم جزء أصيل من الأمة الإسلامية، وإن مستقبلهم، ليس منفصلاً عن مستقبل الأمة الإسلامية.

وإن طبيعة الظروف والتحديات التي تواجه المجتمعات الإسلامية - الشيعية سواء الداخلية أم الخارجية، تتطلب بناء رؤية وصياغة استراتيجية تمكن هذه المجتمعات بكل نخبتها ومؤسساتها العامة من مواجهة هذه التحديات.

وإن قوام هذه الرؤية هي العناصر الآتية:

- 1 - لاعتبارات عدّة تتضمنها نص الدراسة، ثمة حاجة قصوى للعبور إلى المختلف المذهبي في الدائرة الإسلامية، على أسس قيم الحوار وحق الاجتهاد والاختلاف وصيانة حقوق الإنسان رأياً ووجوداً وحقوقاً.
- 2 - إن المستقبل السياسي والثقافي والاجتماعي للمسلمين الشيعة، مرهون

بقدره المجتمعات الإسلاميّة الشيعيّة على تطوير علاقتها الداخلية بين مختلف تعبيراتها ومؤسساتها الدينيّة والسياسيّة والثقافيّة والاجتماعية. لأن الكثير من الجهود والطاقات تصرف في صراعات وتباينات أقل ما يقال عنها إنها لا تخدم راهن هذه المجتمعات ومستقبلها، وإنما تضره وتدفعه نحو خيارات تصرف هذه المجتمعات بكل قواها ومؤسساتها عن القضايا الكبرى والأهداف العليا لهذه المجتمعات والأمة جمعاء.

3 - إن الانبعاث والصعود السياسي الذي تشهده بعض المجتمعات الإسلاميّة الشيعيّة، إذا لم تسنده إصلاحات ثقافيّة وفكرية واجتهادية في نمط التفكير وأولويات الحياة وأطر التنشئة والتعليم الديني، فإن هذا الانبعاث، سيتعرض إلى مخاطر وتهديدات حقيقية من الداخل تهدد هذا الانبعاث، وتقتصر من عمره وزمنه وتحول دون تحقيق مكاسب كبرى ونوعيّة على هذا الصعيد.

4 - في كل حقب ومراحل تطور وتقدم هذه المجتمعات، هي بحاجة إلى مؤسسات للرعاية والحماية الاجتماعية، التي تحتضن الحلقات الضعيفة في المجتمع، وتوفر مؤسسات جادة للتنشئة والتربية والتدريب، وبناء الأطر الاجتماعية والخيرية والتطوعية التي تستوعب طاقات الشباب وتوفر الخدمة على مستويات مهنية راقية لكل المحتاجين والمعوزين.

فالمجتمعات لا تصمد في معاركها وتحدياتها المختلفة فترة زمنية طويلة، بدون مؤسسات الرعاية والحماية.

وفي هذا السياق تدعو الدراسة المؤسسات المرجعية والأطر الدينيّة والاجتماعية المختلفة، للاهتمام الجدي بهذه المسألة، ودعم وتشجيع الجهات والفعاليات الصالحة في المجتمع للقيام بهذه المهمة الحيوية والهامة في كل مجتمعاتنا ومناطقنا.

فمعركة مجتمعاتنا ليست معركة سياسية أو ثقافية فحسب، وإنما هي أيضًا معركة اجتماعية لمحاربة الفقر برعاية مؤسسة للفقراء والتخطيط المستمر والدائم لإنهاء كل موجباته (الفقر) من مجتمعاتنا. كما إننا بحاجة إلى أن نقدم حلولاً عملية لمواجهة كل الصعوبات المعيشية والحياتية التي تواجه مجتمعاتنا وبالخصوص الفئات والشرائح الضعيفة فيها. ودائمًا تبقى قوتنا في التزامنا الأخلاقي والقيمي. وكما يقول الإمام علي بن أبي طالب (ع): «خف من الضعيف إذا كان تحت راية الإنصاف، أكثر من خوفك من القوي وهو تحت راية الجور، فإن النصر يأتيه من حيث لا يشعر، وجرحه لا يندمل»⁽¹⁾.

مقدمة نظرية

برزت في الآونة الأخيرة، ظواهر خطيرة في جسم العالم العربي، وهي ظواهر تزيد من محن العالم العربي، وتدخله في نفق مظلم، إذا لم يسارع الحكماء في هذا العالم إلى معالجة هذه الظواهر، وإنهاء مفاعيلها السلبية في واقع العالم العربي. ولعل من أبرز هذه الظواهر وأخطرها في آن، ظاهرة النزوع نحو العصبية التقليدية في المجتمعات العربية. فكل المجتمعات العربية اليوم، تبرز فيها عصبية دينية ومذهبية وقومية وجهوية، بحيث أضحت هذه العصبية هي العنوان البارز للعديد من المشاكل والأزمات السياسية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات العربية. ففي السنوات الماضية، كان العربي يعتز بعروبته، ويتعامل مع كل العرب على أساس العروبة الواحدة، دون الاقتراب من دين هذا العربي أو مذهبه. حيث كانت العروبة حاضنة لجميع الأديان السماوية، بل إن رواد القومية العربية المعاصرة، هم من العرب الذين ينتمون إلى الدين المسيحي.

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 20، ص 337.

ولكن هذه المسألة لم تشكل لأحد مشكلة يقف عندها أو يستغرب منها. فكانت العروبة الحضاريّة بمشروعها الثقافي والاجتماعي حاضنة لكل العرب بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم ومناطقهم. فكانت المجموعة القومية الواحدة، تضم هذا الخليط الديني والمذهبي، دون أن يشكل أيّ حساسية لأي طرف.

أمّا الآن فإن الواقع العربي بأسره، يعيش العصبية الدينية والمذهبية والمناطقية.

فتراجعت العروبة، وبرزت تلك العصبية التي تصنف العرب، وتقسّمهم إلى فئات ومستويات انطلاقاً من أديانهم ومذاهبهم ومناطقهم.

فأضحت هذه العصبية هي العلامة البارزة في المشهد العربي كله من أدناه إلى أقصاه.

وفي سياق بروز هذه العصبية، بدأنا نسمع وبشكل دائم مفاهيم الأقلية والطوائف المختلفة. وبدأت المواقف تتخذ انطلاقاً من هذه المفاهيم، وبدأ بعضهم يراجع أحداث التاريخ البعيد والقريب على قاعدة هذه العناوين العصبوية، التي ساهمت بشكل سريع في تهتك النسيج الاجتماعي العربي، وبدأ ما يشبه الحروب الأهلية العربية الكامنة بين جميع عناوين ويافطات تلك العصبويات التي بدأت بالبروز في المشهد العربي.

وحين التأمل في الأسباب والعوامل الحقيقية، التي ساهمت في إيقاظ هذه الخصوصيات والعصبويات على نحو سلبي في العالم العربي، نجد أن العنف والاستبداد، هو الذي أدى إلى تسعير التوترات وتفجير الاحتقانات في مناطق عدّة من العالم العربي.

ونحن نعتقد أن استمرار هذه الأوضاع على حالها، سيزيد من الاحتقانات الأفقية والعمودية في العالم العربي، ويهدد استقراره السياسي

والاجتماعي. وإنما اليوم بحاجة إلى درء الفتنة في العالم العربي، عبر ضبط هذه العصبية وإعادةنها إلى حالتها الإنسانية - الطبيعية.

ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بنقد مفهوم الأقلية في العقل السياسي والاجتماعي العربي. فالأقلية والأكثريات في العالم العربي ينبغي أن تكون سياسية وليست دينية أو مذهبية. بمعنى أن ثمة مشروعات سياسية وطنية متعددة ومختلفة، وكلها متاحة للنشاط فيها من قبل جميع المواطنين بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم، وعلى ضوء النتائج الانتخابية أو الاجتماعية يتحدد مفهوم الأثرية والأقلية في العالم العربي.

فهي أكثرية وأقلية خيار سياسي، وليست أكثرية دين أو مذهب أو منطقة معينة؛ لأن هذه الانتماءات التاريخية ينبغي أن تكون محل احترام الجميع. والتنافس والصراع ينبغي أن يكون في الخيارات السياسية بصرف النظر عن أديان ومذاهب القائمين على هذه الخيارات.

والوصول إلى هذا يتطلب بطبيعة الحال تحولاً نوعياً وتطوراً استراتيجياً في فكرنا السياسي والاستراتيجي، حتى نتمكن من تجاوز عصبيتنا التقليدية والتاريخية، إلى رحاب المنافسة والصراع على قاعدة المواطنة الواحدة والمشاركة.

لهذا فإننا بحاجة أن نعيد قراءة مسألة الأقلية والخصوصيات الدينية والمذهبية في العالم العربي. وحتى نتضح رؤيتنا حول هذه المسألة بشكل جلي نقول الآتي:

إنه وبعيداً عن المضاربات الأيديولوجية والسياسية، بإمكاننا أن نحدد معنى الأقلية بأنها: التكوين البشري، الذي يتميز مع جماعته الوطنية في أحد العناصر الآتية (الدين - المذهب - اللغة - السلالة)، وهذا التمايز تعبير عن التنوع الطبيعي بين البشر.

ولكن هذا التمايز في هذه العناوين الأربعة، لا يعني أن كل من يخالف الأكثرية في أحد هذه العناوين والعناصر مناوئ لمطلب الوحدة أو العروبة؛ لذلك فإن توصيف جماعة معينة كأقلية، لا يعني بالضرورة أي حكم مسبق على اتجاهاتها صوب قضايا الوطن أو الأمة الكبرى.

وعليه فإن درجة التمييز وحدته وعمقه الاجتماعي والسياسي، وأهدافه وتطلعاته القربية والبعيدة، مرهون كل هذا إلى حد بعيد بطبيعة التعامل الذي تمارسه الحكومات العربية والقوى الاجتماعية المختلفة. فإذا كان التعامل جافاً وبعيداً عن مقتضيات العدالة والحرية، فإن الشعور بالتمييز الذي يفضي إلى تهيمش ونبذ وإقصاء، سيؤدي إلى المزيد من التشبث بالخصوصية وسيدفعه هذا الشعور إلى خلق عصبية دينية أو مذهبية، تكون هي بمثابة السور الذي يحميه ويدافع عنه في آن.

وعليه، فإنه كلما قلت وتضاءلت مستويات الاندماج، برزت في المجتمع مسألة الأقليات وتداعياتها الثقافية والاجتماعية. بمعنى أن وجود الأقليات في أي فضاء اجتماعي، يتحول إلى مشكلة، حينما يفشل هذا الفضاء في تكريس قيم التسامح واحترام المختلف وصيانة حقوق الإنسان والمزيد من خطوات ومبادرات للاندماج الوطني.

حينذاك تبدأ المشكلة، وتبرز العصبية والخصوصيات الذاتية، وتنمو الأطر التقليدية لكي تستوعب جماعتها البشرية بعيداً عن تأثيرات المحيط واستراتيجياته المختلفة.

فالأقلية كمفهوم وواقع مجتمعي، لا يكون في قبال ومواجهة القوميات والوطنيات، ويسيء إلى جميع هذه المفاهيم من يجعل من مفهوم الأقلية مواجهاً لمفهوم القومي والوطنية، لأنه من المكونات الأساسية لكل قومية ووطنية هويات متعددة إما دينية أو مذهبية أو إثنية أو لغوية. ويبدو أننا من دون فهم واقع الأقليات والإثنيات في العالم العربي، وبلورة المعالجة الحضارية لهذا الواقع، من دون هذا كله سيقى الواقع الداخلي

والمجتمعي للعرب والمسلمين، يعاني الكثير من الأزمات والاختناقات والنكبات؛ لأن العديد من الصراعات والحروب الصريحة والكامنة، تجد جذورها ومسبباتها العميقة في هذا الواقع الذي يتم التعامل مع الكثير من عناوينه وقضاياها بعيداً عن مقتضيات العدالة والحرية. وحينما نلح على ضرورة قراءة هذه المسألة ودراستها بشكل معمق، لا نريد تبرير واقع الانقسام والتشظي، أو نشجع أصحاب المصالح والمخططات للاستفادة من هذا الفسيفساء أو التناقضات والتباينات، وإنما نريد بناء مفهوم الوحدة الوطنية في كل بلد عربي على قاعدة أكثر حرية وعدالة ومساواة.

إننا نقف بقوة وحزم ضد كل محاولات التفتيت والانقسام في العالم العربي، كما إننا نقف بالدرجة نفسها ضد محاولات التجاهل والتغيب لمشكلاتنا العربية الحقيقية. ولكي ترتفع الأقليات والإثنيات من دوائرها التقليدية وكياناتها الذاتية، إلى مستوى المواطنة الجامعة، هي بحاجة إلى عوامل موضوعية وسياسية، تساهم في إشراك هذه الدوائر في بناء مفهوم الأمة والأوطان الحديثة.

ولقد علمتنا التجارب أن التعامل القهري مع هذه الكيانات الأقلوية والإثنية، لا ينهي الأزمة، ولا يؤسس لمفهوم حديث للأمة والوطن، وإنما يشحن المجتمع بالعديد من نقاط التوتر، ويدفع هذه الكيانات إلى الانكفاء والانعزال، وبهذا تبقى أزمة الثقة قائمة دون حلول حقيقية لها.

وإن إدامة العصبية الدينية والمذهبية والإثنية في العالم العربي، سيحول دون القدرة على بناء دولة عربية حديثة، حاضنة لجميع مواطنيها، وهي ذات الوقت تعبير حقيقي عن كل مكوناتها وتعبيراتها. ولا سبيل لضبط هذه العصبية، وإبقائها في حدودها الطبيعية بدون مشروع وطني متكامل في كل بلد عربي، يستهدف دمج كل التعبيرات والأطراف في إطار مشروع وطني متكامل. الدمج الذي يتم بوسائل حضارية-سلمية، بعيداً عن سياسات القسر والعسف.

وبهذه الطريقة يتمكن العالم العربي، من إخراج مفهوم وحقائق الأقليات من عنوان لمشكلة أو أزمة، إلى عنوان حضاري لاحترام التعددية بكل أشكالها في الجسم العربي بعيداً عن خيارات النبذ والإقصاء والشعور بالتهميش والمظلومية.

عناصر القوة في الواقع الشيعي المعاصر

لا يمكن أن نتعرف بدقة إلى طبيعة الخيارات المستقبلية للشيعية في الواقع المعاصر، إلا بتحديد عناصر القوة التي يمتلكها هذا الوجود، وذلك للانطلاق منها في صياغة الراهن والمستقبل. وتحديد ثغرات الواقع ونقاط ضعفه، ذلك من أجل العمل على ردم هذه الثغرات وسد الفجوات التي تحول دون القبض على المستقبل.

وتأسيساً على هذا نبدأ بتحديد عناصر القوة في الوجود الشيعي المعاصر في النقاط الآتية:

1 - الموقع الاستراتيجي المتميز

إذ حبا الله عز وجل أتباع مدرسة أهل البيت (ع) بنعمة كبرى تمثلت في أن أغلب تواجدهم البشري في مناطق وأراض ذات ثروات طبيعية هائلة، ما حول مناطقهم إلى مناطق استراتيجية وذات تأثير مباشر في مسار العالم كله.

وهذا (أي الموقع الاستراتيجي) الذي نحظى به، يحتملنا مسؤولية، كما إنه يضيف إلى رصيدنا عناصر قوة عدة. وذلك فإن مناطقنا ذات أهمية سياسية واقتصادية واستراتيجية قصوى. ولا يمكن البحث عن مستقبل المسلمين الشيعة، بعيداً عن هذه الميزة الأساسية.

2 - الثروات العلمية والفكرية الهائلة

لعلنا لا نأتي بجديد حين القول: إن الثروة العلمية الهائلة، التي

يتمتع بها أتباع مدرسة أهل البيت (ع) عبر حقب زمنية متطاولة، هو الذي دفع المحقق السيد حسن الصدر إلى تأليف كتاب «تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» الذي أثبت فيه تاريخيًا أن دور مدرسة أهل البيت (ع) في العلوم الإسلامية كان دورًا تأسيسيًا في أغلب هذه العلوم وأساسيًا في الباقي منها. ويشير الشيخ الحر العاملي في آخر الفائدة الرابعة من خاتمة الوسائل من أن أصحاب الأئمة جمعوا تراث الأئمة (ع) في (6600) كتاب ورسالة وأصل، وقد امتازت من تلك الستة آلاف وستمئة، أربعمئة كتاب سميت بالأصول الأربعمئة وهي التي جمعت في ما بعد فتكوّنت منها الكتب الأربعة: الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والاستبصار، والتهذيب.

ومجموع الأحاديث في هذه الكتب هو 39263 حديثًا، بينما لا تبلغ أحاديث الصحاح الستة أكثر من 28200 حديث.

مضافًا إلى العطاءات الفقهية والأصولية والعلمية والفكرية التي أبدعها وصاغها علماء الشيعة الإمامية عبر عقود متواصلة من الزمن.

كل هذا يثبت وبشكل لا لبس فيه، أن من عناصر قوة وتميز المسلمين الشيعة، هو وجود هذه الإمكانيات العلمية والفكرية المتميزة والتي جعلت مدرسة أهل البيت (ع) في مقدمة ركب المشهد العلمي والفكري للمسلمين.

3 - التراث السياسي المتقدم

حيث إن قراءة فاحصة لتاريخ المسلمين الحديث والمعاصر، توصلنا إلى حقيقة أساسية وهي: أن مدرسة أهل البيت (ع) كان لها قصب السبق في الكثير من ميادين الجهاد والدفاع عن مقدسات الإسلام والمسلمين وثوابت الأمة. ما وفر لنا جميعًا ثروة هائلة تنير لنا دروب الحياة، وتوفر لنا إمكانية العمل والاستمرار في الحياة دون الاعتماد على خيارات ظالمة سواء على المستوى السياسي أم الاقتصادي أو الثقافي.

ولعلنا لا نبالغ أن من أهم عناصر هذا التراث السياسي، هو قدرة المجتمعات الشيعية على تسيير شؤونها وأمورها بعيداً عن مؤسسة الدولة. ما جعل المجتمعات الشيعية تمتلك تقاليد راسخة في متطلبات التسيير الذاتي وشروط المجتمع المدني-الأهلي. عكس الكثير من المدارس والتوجهات الفكرية، التي لا يمكن تسيير شؤونها وأمورها، بعيداً عن دعم الدولة ومؤسساتها السياسية والعلمية والاقتصادية.

والموقع الدولي البارز الذي يمتلكه المسلمون الشيعة في العالم اليوم ممثلاً في الجمهورية الإسلامية والوجودات السياسية والثقافية والإعلامية في الكثير من المواقع والمناطق، يدفعنا إلى القول: إن المدرسة الإمامية اليوم، تمتلك إمكانية دولية متقدمة سواء على الصعيد السياسي والدبلوماسي، أم على صعيد الإعلام والثقافة، أو صعيد العمل الجهادي بكل أشكاله ومستوياته.

وإلى جانب ذلك كله فأتباع أهل البيت (ع)، هم وجود بشري يتوزع على منطقة واسعة من العالم الإسلامي تمتد من الهند شرقاً إلى المدينة المنورة غرباً، ومن العراق شمالاً إلى اليمن والقطيف والأحساء جنوباً. أما مهاجرهم فموزعة على القارات المأهولة بالسكان من الأرض قاطبة. وتمثل أغلب مواطنهم مناطق اقتصادية وسياسية وجغرافية مهمة في الحياة الدولية والمعاصرة.

4 - الالتزام بقضايا الأمة

إن مدرسة أهل البيت (ع) وعبر تاريخها الطويل، هي التزام متواصل بقضايا الأمة. وفي أحلك الظروف وأصعبها لم تنفك العلاقة بين هذه المدرسة الإسلامية الأصيلة وقضايا الأمة المختلفة. وما نود بيانه في هذا الإطار من قضايا الأمة، هي قضية وحدة الأمة وموقف أهل البيت (ع) وأتباعهم منها.

فالإمام علي (ع) وعلى الرغم من اعتقاده بأن الإمامة له لا لغيره إلا أنه وحفاظًا على وحدة المسلمين غض الطرف عن ذلك.

ويتلو الإمام السجاد (ع) الدعاء لأهل الثغور على الرغم من انحراف الدولة، وعلى الرغم من ما كان من بني أمية بحق الإمام وآبائه (ع).

ويقول في هذا الصدد الشيخ واعظ زاده الخراساني: «إن الوحدة الإسلامية ركن أساسي كالتوحيد، فكما إنّ النظرة التوحيدية للذات الإلهية هي أحد أركان الدين، كذلك الوحدة الإسلامية ركن أساسي بالنسبة إلى المسلمين. وينبغي أن يكون هذا الشاخص حاكمًا على كل الفعاليات والممارسات سواء منها الثقافية والعلمية، أم الكلام والفلسفة، أم الفقه والحديث والرجال، ولا يحق لنا نحن المسلمين أن نقوم بأي عمل يؤدي إلى خدش وحدة الأمة»⁽¹⁾. ويقول المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين في هذا الصدد «وأعني بالأمة الإسلامية: التكوين البشري العقيدي على أساس الإسلام. الأمة الإسلامية هي مجموع من يحملون أصول هذا المعتقد، يحيون ويموتون عليها. ولا أعني مصطلح الدولة، وهو التكوين السياسي-التنظيمي للأمة. أو التكوينات السياسية-التنظيمية للأمة. هذا المقدس (وحدة الأمة) هو من موضوعات علم الفقه، ولم يوضع له باب خاص في الفقه حتى الآن، وإن كان موضوعًا في البحث الفقهي في أبواب كثيرة، ويجب أن يوضع له باب فقهي خاص.

ويجب أن تعاد صياغة علم الكلام على أساس أن وحدة الأمة الإسلامية، أحد الأصلين اللذين يبتني عليها الاعتقاد الإسلامي: الجملة

(1) مجلة نصوص معاصرة، السنة الثالثة، العدد الحادي عشر، صيف 2007 / 1428، مجلة فصلية تعنى بالفكر الديني المعاصر.

الأولى، الأصل الأول مجموع التوحيد والنبوة والإمامة والمعاد والأصل الثاني وحدة الأمة الإسلامية⁽¹⁾.

وعلى كل حال ما نستطيع الجزم به في هذا السياق، هو أن مدرسة أهل البيت (ع) ملتزمة بكل قضايا الأمة، وقدمت الكثير من التضحيات وتحملت الكثير من الآلام والأعباء في هذا الإطار.

نظام المرجعية الدينية

وهو من المنجزات والمكاسب التاريخية والحضارية لمجتمعاتنا. حيث إن هذا النظام بوظائفه الدينية وأنشطته الاجتماعية، وتصدي بعض رموزه وشخصياته لشؤون الأمة والسياسة، وشبكة الوكلاء المنتشرة في أصقاع الدنيا، والحوزات العلمية التي يرعاها ويحتضنها هذا النظام، أقول إن هذا النظام هو الذي يحفظ لمجتمعاتنا توازنها النفسي والحضاري والسياسي في زمن المنعطفات والأزمات، وهو الذي يسير شؤون هذه المجتمعات الدينية والاجتماعية، وهو الذي يحتضن فعاليات المجتمع وشخصياته السياسية والعلمية والاجتماعية. ولقد أبانت العديد من التجارب أن هذا النظام بعمقه التاريخي والاجتماعي، وبالعلاقة المرنة التي تربطه والمجتمعات الإسلامية-الشيعة، أنه صمام أمان ومكسب حضاري، لا يمكن التخلي عنه، أو السماح بإضعافه.

ووجود نقاط ضعف في الأداء والممارسة في هذا النظام، لا يعني غياب حاجتنا إلى هذا النظام وأدواره الحيوية. وإنما المطلوب العمل على سد هذه الثغرات، وإنهاء نقاط الضعف. وفي تقديرنا أن تضافر الجهود لتطوير هذا النظام، أو تحسين أدائه في بعض الملفات الهامة، سيعود بالنفع العميم، ليس على مجتمعاتنا فحسب، وإنما على عموم الأمة الإسلامية.

(1) مجلة المنطلق، العدد الثامن والتسعون، 1413/1993، دراسة المقدس وغير المقدس في الإسلام، ص 9-18.

وحتى لا يساء فهم العلاقة بين المؤسسات المرجعية والمجتمعات الإسلامية-الشيعة، نقول إن هذه العلاقة وبالذات بالنسبة إلى المجتمعات التي لا يتواجد فيها الفقيه، هي علاقة دينية وثقافية. ولم يسجل التاريخ السياسي للمسلمين الشيعة أن مرجعية دينية تدخلت في شؤون المجتمعات الأخرى على الصعيد السياسي اليومي أو التفصيلي. نعم قد تتخذ موقفاً سياسياً عاماً؛ ولكنها لا تعمل على بناء مشروع سياسي خاص لمجتمعات أخرى.

فالمرجعية الدينية في التجربة الإسلامية-الشيعة التاريخية والمعاصرة، هي مظلة عليا للمسلمين الشيعة، يستمدون منها أحكامهم الشرعية والنصائح الأخلاقية والتوجيهات الاجتماعية والثقافية وتدافع عنهم بالرأي والنصيحة والموقف في الظروف الحالكة. وهي ضمير الناس العام الذي يلجؤون إليه، حينما تواجههم مشكلة أو أزمة. وهي في المحصلة النهائية قيادة الناس الدينية والروحية، وهي ليست نظاماً طارئاً في المجتمعات الإسلامية-الشيعة، بل هي نظام متجذر في النسيج الاجتماعي والثقافي، ومهما كانت نواقص هذا النظام، ينبغي أن ندافع عنه ونعمل على قاعدة الدفاع والتلاقي المباشر إلى سد الثغرات وإنهاء النواقص؛ لأنه من عناصر قوتنا التاريخية والراهنة. وتصويب الآخرين على هذا النظام أو إطلاق الاتهامات والمقولات حول أهميته وجدوائيته، ينبغي أن لا يحول دون إدراك أن وجود مظلة دينية عامة لأي مجتمع، هي من نقاط القوة التي لا يمكن التفريط بها، أو المساهمة في إضعافها وتوهينها.

ولا ريب أن توظيف عناصر القوة هذه في الوقت الراهن، تتطلب وعياً حضارياً متواصلًا، يتعد عن التوافه، ويعمل على إيقاظ الوعي والمعرفة وحس المسؤولية لدى أبناء الطائفة، وذلك من أجل توظيف هذه العناصر في بناء الواقع الشيعي المعاصر على أسس حضارية ونوعية، تعيد مجدنا، وتصون مكتسباتنا، وتحافظ على مقدساتنا وحقوقنا.

ما العمل؟

كثيرة هي المشاكل والتحديات التي تواجه الواقع الشيعي المعاصر، لذلك نحن بحاجة إلى بلورة استراتيجية عامة، تستهدف العمل على بناء الواقع الاجتماعي والعلمي والثقافي للمسلمين الشيعة، وسد ثغرات واقعهم، وحماية منجزاتهم ومكاسبهم. وبإمكاننا أن نحدد هذه الرؤية في النقاط الآتية:

أولاً: بناء الوجود

من الطبيعي القول: إن قوة الأمم الحقيقية بمواردها الإنسانية قبل مواردها الطبيعية والاقتصادية؛ لذلك من الضروري أن تتوجه الجهود والإمكانات لتطوير هذه الموارد وتوفير المناخ الملائم لمشاركتها في شؤون البناء وال عمران. فالإنسان بما يخترن من طاقات وكفاءات، وبما يحمل من اهتمامات وتطلعات، هو رأس مالنا الحقيقي الذي ينبغي أن تتوجه كل الجهود إلى صقل مواهبه وإنضاج خبراته وتطوير قدراته. لذلك جاء في الخبر عن الإمام علي (ع): أن (الشرف بالهمم العالية لا بالرسم البالية)⁽¹⁾.

وفي سياق بناء واقع المسلمين الشيعة وتطوير قدرات أبنائهم، نؤكد على النقاط الآتية:

1 - إننا لا يمكن أن نجبر النقص العددي والكمي في الدائرة الإسلامية إلا بالتفوق النوعي. فهو طريقنا لجبر النقص وإنجاز التطلعات ومجابهة التحديات.

2 - إعادة صياغة العلاقة بين مختلف مكونات المجتمع الشيعي (المرجعية والسياسية والاجتماعية والثقافية) على أسس الفهم والتفاهم والاحترام

(1) عبد الواحد الأمدي التميمي، فرر الحكم ودرر الكلم، ج 1.

المتبادل؛ وذلك لأن الكثير من نقاط الضعف التي نعانيها على الصعيد الداخلي، هي من جراء غياب أدنى حالات الاحترام المتبادل بين تيارات العالم الشيعي وتوجهاته المرجعية والسياسية.

3 - بناء ثقافة إسلامية- شيعية تعلي من قيم الحرية والاعتراف بالتعددية وصيانة حقوق الإنسان. فالتراث الشيعي مليء بالنصوص التي تؤكد على هذه القيم، ونحن بحاجة إلى صياغة ثقافة جديدة قائمة على هذه الأسس، وحث الجميع على الالتزام بكل مقتضياتها ومتطلباتها.

ثانيًا: الإصلاح الديني والثقافي

ثمة مقتضيات وضرورات عدّة، تدفعنا إلى القول : إن الاجتماع الوطني والإسلامي، لا يمكنه الدخول النوعي في حركة العصر واستيعاب منجزاته ومكاسبه، وتمثل القيم والمبادئ الرافعة إلى التطور والتقدم، بدون الانخراط في مشروع الإصلاح الديني والثقافي، نتجاوز من خلاله فهمنا القشري لقيم الدين، ونحرر وعينا الديني من الخرافة والتقليد واجترار الحواشي والشروح، والدفع بعملية الاجتهاد والتجديد والإبداع إلى الأمام.

والإصلاح الديني والثقافي الذي نرى ضرورته ونشعر بأهمية تجاوزه الكثير من معوقات التقدم، لا يعني رفض قيم الدين أو الخروج عن ضوابطه ومتطلباته. وإنما يعني إعادة تأسيس فهمنا للدين بعيدًا عن الأحادية في التفكير والقشرية في الفهم، والتعامل مع الاجتهادات الإنسانية في فهم الدين بعيدًا عن التقديس الأعمى أو مفهوم الحقائق المطلقة. بل هي أفهام مرتبطة بزمان ومكان محددين وعلينا فهم هذه الاجتهادات واحترامها، ولكن دون إلغاء عقولنا أو التعامل مع تلك الاجتهادات وكأنها نصوص خالدة لا تقبل المناقشة والجدل والحوار. فبدون تحرير وعينا وفهمنا من عوائق الجمود والحرفية والتأخر، لن نتمكن من الولوج في مشروع التقدم والتطور الإنساني والحضاري.

لذلك، فإن الإصلاح الديني وتجاوز الفهم الأحادي والمتعسف لقيم الدين، من الضرورات القصوى التي تؤهلنا لبناء واقع مجتمعي جديد. فالكثير من متطلبات التقدم وعوامل الرقي، لا يمكن القبض عليها اجتماعياً، دون عملية الإصلاح الديني التي تحرر الفهم والرؤية من الجمود والقشورية، وتعيد صياغة الوعي على أسس القيم الحضارية التي نادى بها الدين، وعمل من أجلها أهله عبر المسيرة التاريخية الطويلة. «نعم، إن المعركة خيضت عربياً - على امتداد القرن العشرين - من أجل حيازة بعض أسباب الانتهاض المجتمعي، من جنس المعركة ضد الأمية، والتخلف، والاستبداد، ومن أجل التعليم والتنمية والديمقراطية، لم تكن في حصيلتها الإجمالية صفراً على اليسار، بل أنجزت الكثير من المهام وراكت الكثير من المكتسبات، ومع ذلك، من ينفي أنها كانت دون ما تطلع إليه النهضويون الإصلاحيون منذ أزيد من قرن، ومن ينفي أنها ما زالت - حتى اليوم - ضعيفة الاستجابة لحاجات موضوعية ضاغطة ومستمرة بل دون معدل مطالبها؟ سيقول قائل إن ذلك من حصيلة سياسات غير رشيدة درجت عليها النخب والسلط، ونحن لا نشك في ذلك، ولكن هل فكرنا - مثلاً - في حلقات نهضوية تحتية عليها يقوم صرح السياسات والبرامج، وعلى هديها ترشد تلك. هل فكرنا في علاقة ذلك القصور بالإخفاق الذي مني به مشروع الإصلاح الديني»⁽¹⁾.

فالبنية التحتية لعملية الإصلاح الشامل في الاجتماع الوطني، لا يمكن أن تنجز دون الانخراط الفعلي والتنوعي في عملية الإصلاح الديني الذي يوفر لنا إمكانيات هائلة على المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

(1) - عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسة: دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي،

فالتزعة الإصلاحية التي نطالب بها في قراءتنا ووعينا للدين وقيمه
تعني في ما تعني النقاط الآتية:

1 - نقد الفهم الأحادي

إن الدين الإسلامي بقيمه ومبادئه وتاريخه، حافل بالغنى والاتساع
والتعدد؛ إذ إنه شكل علامة فارقة ومنعطفًا ضخماً في التاريخ الإنساني
قاطبة، ولا ريب أن العمل على حصر هذه القيم والمبادئ بفهم بشري
واحد، من الخطايا والأخطار الكبرى التي تواجهنا اليوم. وقد كلفنا توجه
بعض إلى فرض رؤيتهم وتفسيرهم الخاص للدين على المجتمع الكثير من
المآزق والمخاطر.

وذلك لأن هذا الفهم الأحادي للدين يفقر قيم الدين، ولا يجعل
المسلمين اليوم على تواصل رحب مع كل قيم وآفاق الدين الواسعة، لذلك
فلا يمكن أن يختزل الإسلام بقيمه ومبادئه وراثته المعرفي والإنساني
والحضاري بفهم واحد ورؤية واحدة، لا تمتلك القدرة المنهجية والمعرفية
على إدراك واستيعاب كل قيم الدين.

من هنا فإن من أهم خطوات الإصلاح الديني في مجالنا الوطني
والعربي هو: القبول والاعتراف الصريح والتام بوجود قراءات متعددة
للدين. وأن ثمة تفسيرات ثرية لقيم الدين، نحن بحاجة إلى احترامها وفسح
المجال لتتاجها ومنهجها للعمل في الاجتماع الوطني في مختلف الدوائر
والمستويات.

وإن الوعي الديني السائد في كثير من صوره وأشكاله، هو أحد
المسؤولين المباشرين عن الاحتقانات الاجتماعية والسياسية والمآزق
الوطنية. لذلك فإن عملية الإصلاح الوطني، بحاجة إلى ممارسة قطعية
فكرية وعملية مع مقولات الوعي الديني التي تغرس الفرقة والتشتت
بدعاوى مذهبية أو طائفية، أو تمارس دور الوصاية والاحتكار لفهم قيم

الدين؛ حيث إن كل فهم، لا ينسجم وتصوراتهم ينعت بالزيغ والضلال والكفر. فلا يمكن بأي حال من الأحوال، اختزال فهم الإسلام بطريقة واحدة، وإصرار بعض على ذلك، وممارسة القهر والفرص والإكراه في سبيل ذلك، ساهم بشكل مباشر في تفاقم التوترات وازدياد المشكلات في الحياة الإسلامية ذات الطابع المذهبي والطائفي. ولقد كلف هذا النهج والمنحى الأمة والوطن الكثير من الإخفاقات والخسائر على المستويين الداخلي والخارجي. فبفعل هذه العقلية وممارساتها الخاطئة والعنيفة ورهاناتها البائسة، تحول الإسلام إلى عدو رئيس للكثير من الدول والأمم والشعوب، وبدأت من جراء ذلك تمارس مضايقات حقيقية على الوجود الإسلامي هناك.

وعلى المستوى الداخلي تحول هذا النهج إلى صانع للتوترات والأزمات والعنف. ونظرة واحدة إلى مناطق التوتر والعنف والعنف المضاد في العالم الإسلامي، نجد أن لهذا النهج الإقصائي والعنفي دور في بروز هذه الأزمات والمآزق.

وعلى كل حال، إننا لا نستطيع أن نظور فهمنا ومعرفتنا إلى قيم الدين الإسلامي ودورها في الحياة العامة، دون ممارسة نقد حقيقي ونوعي تجاه الفهم الأحادي للدين، والذي يستخدم القهر والإكراه للخضوع والالتزام بقيم الدين.

إن الإصلاح الديني المنشود، يتطلع للوقوف بحزم ضد كل محاولات حصر الدين الإسلامي بفهم بشري واحد، وممارسة الإكراه في سبيل تثبيت هذا الفهم في الحياة العامة للمسلمين؛ وذلك لأن الفهم الأحادي للدين بكل توابعه وتأثيراته، هو صانع للفرقة والانشقاق والفتنة في الأمة، ولا يمكن الخروج من هذه المحن إلا بنقد وممارسة القطيعة المعرفية مع كل المنهجيات والمحاولات التي تختزل الإسلام في فهم معين.

صحيح أن الدين الإسلامي يحتضن جملة من الثوابت لا يمكن تجاوزها، ولكن فهم هذه الثوابت متعدد ومتنوع، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إقصاء هذه الأفهام والرؤى من الدائرة الإسلامية. والذي يخالف هذا الفهم أو يقف منه موقف المناقض، لا يتهم بالضلال والزيغ والخروج عن مقتضيات الصراط المستقيم؛ وذلك لأن هذا الفهم البشري لا يلزم إلا أصحابه، وأي محاولة لإقصاء صفة الخلود على هذا الفهم، هو إدخال للمجتمع والأمة في أتون الصراعات الدينية والمذهبية.

من هنا ومن منطلق نقد الفهم الأحادي للإسلام، نحن بحاجة إلى إعادة بناء تصوراتنا الثقافية والاجتماعية عن الاجتهاد والتعدد الفكري والمذهبي والاختلاف والتنوع على أسس جديدة، يحتضنها المشترك الديني والوطني.

فالاختلاف ليس حالة مرذولة ومذومة، وإنما المرذول والمذوم هو الفرقة والانقسام. والتعدد والتنوع المذهبي والفكري، ليس زيغاً وضلالاً، وإنما هو من طبائع الأمور والحياة ومقتضيات مبدأ الاجتهاد الذي أقره الدين الإسلامي. وأن أي محاولة لقهر التعدد أو إقصاء التنوع، لا يفضي إلا المزيد من التوترات والتشظي وغياب الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وحرصنا على الوحدة ينبغي أن لا يدفعنا إلى ممارسة العسف والإكراه تجاه الآراء والقناعات المغايرة والمختلفة.

لذلك فإن الخطوة الأولى في مشروع الإصلاح الديني وتجديد الخطاب الإسلامي، هي رفض الرؤية الأحادية للإسلام، والتي تبرر لنفسها ممارسة العسف والإكراه وإطلاق أحكام القيمة تجاه غيرها من الرؤى والقناعات.

إن الفهم الأحادي للقيم والمبادئ، هو أحد البذور الأساسية لانتهاك قيم الحرية والعدالة والحقوق الإنسانية.

وذلك لأن هذا الفهم الأحادي يقود صاحبه إلى الاعتقاد الجازم بأنه هو وحده على الحق وغيره يعيش الزيف والضلال والانحراف. وهذا الاعتقاد بمتوالياته النفسية والسلوكية، هو الذي يساهم في دفع هذا الإنسان إلى ممارسة العسف والإكراه تجاه الآخرين وجودًا ورأيًا وأفكارًا.

إن الرؤية الاصطفائية إلى الذات وما تحتضنها من معارف وعقائد ومواقف، هي التي تقود إلى انتهاك الحقوق والانتقاص من كرامة الآخر المختلف.

إننا هنا لا ندعو إلى جلد الذات أو تحقيرها، وإنما إلى مساواة الآخر بالذات. وإن الفهم الأحادي للدين والاعتقاد من قبل مجموعة بشرية إنها وحدها القابضة على الحقيقة والعارفة بقيم الدين وأهدافه، إن هذا المنحى يقود إلى تلغيم صيغ التعايش السلمي ومجالات التواصل الإنساني. لأن هذا الفهم يعيد ترتيب العلاقات والحقوق على قاعدة المنسجم مع هذا الفهم والمناقض والمخالف له.

وخلاصة الأمر: أن القضية الأساسية التي ينبغي أن تتجه إليها جهود المصلحين والمفكرين، هي نقد الفهم الأحادي وتفكيك النظام المعرفي الذي يبرر ويسوغ لصاحبه ممارسة العسف والقهر ضد الآخر المختلف والمغاير.

وإن هذا النقد هو محاولة فكرية ومعرفية لتجديد أنماط الرؤية وقواعد الفهم، وفحص متواصل لفضح ادعاء القبض على الحقيقة وتفكيك مبررات ومسوغات التمايز والإقصاء.

2 - تفكيك الاستبداد

لا ريب أن الاستبداد بكل صنفه وأشكاله، من العقبات الكبرى التي تحول دون الإصلاح والتجديد والتطوير. لذلك فإن نشدان التجديد

والإصلاح، يقتضي العمل بكفاءة عالية لتفكيك أسس الاستبداد والعمل على تحرير المجال الاجتماعي والسياسي والثقافي من كل أشكال الديكتاتورية والتسلط والاستفراد بالقرار والسلطة. وذلك حتى يتسنى للمجتمع بكل شرائحه ممارسة دوره في عملية التطوير والتحديث. وإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتصور إصلاحًا دون الحد من صلاحيات السلطات الشمولية والمطلقة. من هنا فإن تجديد الخطاب الإسلامي، يقتضي العمل على التحرر من كل أشكال ومبررات ممارسة القهر والاستبداد والانعقاد من ذلك العبء والإرث التاريخي المليء بصور الاستبداد وممارسة السلطة القهرية تجاه الأمة والمجتمع.

فتفكيك الاستبداد السياسي والديني ونقد أسسهما الثقافية والسياسية، هو من الروافد الأساسية التي تساهم في تطوير مشروع الإصلاح وتجديد الخطاب الديني. فلا يمكن أن يتم التجديد في ظل ثقافة تبرر الاستبداد وتدعو إلى ممارسته بعناوين ويافطات مموهة.

إننا ينبغي أن نقف ضد كل أشكال وحالات الاستبداد بصرف النظر عن أصحابها أو المشروع الفكري الذي يقف وراءها.

والأحوال السيئة التي يعيشها اليوم المجالان العربي والإسلامي، هي من جراء التسلط السياسي والاستبداد الشمولي الذي ألغى الكثير من عناصر الفعالية والحيوية في جسم الأمة. فهو الداء (الاستبداد) الذي قضى على الكثير من الإمكانيات والمكاسب، وهو المسؤول عن الكثير من العثرات والإخفاقات، وهو بوابة أزماننا المزمنة وسيطرة الأجنبي على الكثير من ثرواتنا ومقدراتنا، فهو المرض الذي يختزل كل الأمراض، وهو العاهة التي تغطي كل العاهات، وهو أحد مصادر العنف والإرهاب.

لذلك كله فإن بوابة الإصلاح في المجالين العربي والإسلامي، وجسر الخروج من مآزق الراهن وأزماته، هو العمل على تفكيك الاستبداد

وخلق الحقائق والوقائع السياسيّة والثقافيّة والمجتمعيّة التي تحد من تفوّل السلطات، وتساهم في منع الاستبداد السياسي من التمدد والانتشار في جسم الأمة. وإن موقعنا في خريطة العالم، يتحدد بمقدار قدرة مجتمعاتنا على الحد من ظاهرة الاستبداد السياسي المستشرية في واقع مجتمعاتنا.

«ولا شك في أن علاقة العرب بالخارج تتوقف على وضعيتهم الوجودية بالداخل، أي على ما يصنعونه بأنفسهم وعلى ما يقدمونه للعالم، بمعنى أن ما يرفضونه من التقييمات السلبية التي تصدر بحقهم من جانب الغير، يحملون مسؤولياتها هم أنفسهم وإن بصورة جزئية. ذلك أنهم يستعدون العالم ولا يحسنون التعامل معه، والأخطر أنهم لا يحسنون المشاركة في صناعته عبر المساهمات الغنية والمبتكرة في ميادين الثروة والقيمة أو العلم والتقنية»⁽¹⁾.

فمازقنا الأكبر يتجسد في الاستبداد بكل صنفه وأشكاله ولا تتمكن من تحسين صورتنا في العالم إلا بتغيير واقعنا، وطرده كل موجبات الاستفراد والاستبداد من فضاءنا الاجتماعي والوطني.

وإن تفكيك الاستبداد من الفضاء الاجتماعي والثقافي والسياسي يقتضي القيام بالأمر الآتية:

1 - تنقية مصادر المعرفة وأنظمة المعنى وسلم القيم الثقافيّة والاجتماعية، من كل جرائم الاستبداد، وبذور التسلط والهيمنة. إذ لا يمكن أن نفكك الاستبداد السياسي من دون تطهير وتنقية ثقافتنا ووعينا الديني والاجتماعي والثقافي من كل بذور وموجبات الهيمنة والاستبداد. ولا تنمو الحرية في واقعنا الاجتماعي والسياسي، إلا إذا نمت في

(1) علي حرب، العالم ومازقه: منطق الصدام ولغة التداول، ص 44.

ثقافتنا وأصبح وعينا العام منسجماً ومطالباً بهذه القيم والمبادئ الدستورية والديمقراطية.

2 - تنمية الإنتاج الثقافي والمعرفي الديني، الذي يتجه إلى تطوير الوعي السياسي والاجتماعي المناقض للاستبداد السياسي والمساهم في تعميق الخيار الديمقراطي في مستويات الحياة المتعددة.

لهذا فإننا نعتقد أن تفكيك الاستبداد السياسي من واقعنا العام، يتطلب العمل على خلق معرفة دينية جديدة تبلور خيار الحرية، وتفكك كل السياقات الثقافية والاجتماعية المولدة لظاهرة الاستتار والاستبداد.

3 - القيام بمبادرات مجتمعية، هدفها خلق الوقائع والحقائق التي تحد من ظاهرة الاستبداد، وتوسع من دائرة المشاركة الشعبية في الشأن العام. فتفكيك هذه الظاهرة الخطيرة من واقعنا الاجتماعي والسياسي، يقتضي تشجيع الخطوات والمبادرات التي تتجه إلى خلق حقائق الحرية والمشاركة في الفضاء الاجتماعي، وتحد من تغول السلطة السياسية وهيمنتها على كل مفاصل الحياة. فالحرية والديمقراطية تتطلب عملاً متواصلًا وجهدًا مضاعفًا، لتثبيت حقائق الديمقراطية وتوسيع مستوى المشاركة السياسية والحد من تغول السلطة وهيمنتها الشمولية. فتفكيك الاستبداد، لا يتم بالرغبة والتمني المجرد، بل بالكفاح المتواصل والعمل الشعبي الضاغظ باتجاه نيل الحقوق وإصلاح المسار السياسي للدولة والمجتمع.

4 - تنظيم وصياغة العلاقة بين مختلف قوى المجتمع وتعبيراته الفكرية والسياسية والمدنية على أسس الاحترام المتبادل ومشاركة الجميع في مقاومة ومجابهة الاضطهاد ومحاربة كل أشكال الاستبداد. وذلك لأنه لا يمكن تفكيك ظاهرة الاستبداد السياسي بمجتمع مفكك ومبعثر. ولا شك في أن الخطوة الأولى في مشروع الوحدة الاجتماعية هو تنظيم العلاقة بين مكونات المجتمع، ونبذ كل حالات الاحتراب

الداخلي والتهميش المتبادل، والعمل على بناء نظام علاقات وعمل يضم كل الأطراف والتعبيرات، وذلك من أجل العمل على تعميق الخيار الديمقراطي في الفضاء الاجتماعي والسياسي، وتفكيك القاعدة الثقافية والاجتماعية والسياسية التي يستمد منها الاستبداد آلياته وفعالته. لذلك ينبغي دائماً وفي كل الأحوال، الاهتمام بموضوع العلاقات الداخلية بين قوى المجتمع وأطرافه المتعددة. لأنه لا يمكن بناء القوة الاجتماعية الحقيقية والقادرة على مواجهة الاستبداد السياسي، بدون تنظيم العلاقة بين مكونات المجتمع.

من هنا فإننا مع كل مبادرة وخطوة عملية تتجه أو تستهدف توطيد العلاقات الداخلية أو امتصاص بعض السلبات العالقة في طبيعة العلاقة السائدة بين أطراف المجتمع.

فضبظ الاختلافات الداخلية وتنظيم تباينات المجتمع الثقافية والسياسية، يساهم بشكل كبير في خلق القدرة المؤاتية لمواجهة الاستبداد بكل آلياته ومخططاته.

والفكر الديني المعاصر ينبغي أن لا يكون منعزلاً أو بعيداً عن قضايا الحرية والديمقراطية، ونقد الاستبداد بكل صنوفه وأشكاله. وإنما من المهم أن يستفيد الفكر الديني المعاصر من التراث والقيم التحررية التي يتضمنها الدين الإسلامي، والعمل على بلورتها في سياق خطاب إسلامي جديد، يتجه صوب تفكيك الاستبداد وخلق حقائق الحرية والديمقراطية في الفضاء الاجتماعي. فالدين الإسلامي بقيمه ومبادئه ونظمه، هو مناقض جوهرى لنزعة الهيمنة والتسلط السياسي. لذلك من الضروري أن يتوجه معنى وسؤال الإصلاح الديني إلى تحرير الدين من استغلال وتوظيف المجال السياسي، وخلق الوعي والثقافة المنطلقة من قيم الدين ومبادئه الراضية لخيار الاستبداد ونزعات التسلط والهيمنة. وأي محاولة لتسوية الاستبداد دينياً، هي محاولة

مصلحية ولا تنسجم والقيم الكبرى والأصيلة للدين. فالإسلام جاء من أجل تحرير الإنسان من أهوائه وشهواته ونزعاته الشيطانية، ومن كل القوى البشرية الضاغطة أو المانعة لحريته واستقلاله.

فالتوجيهات الإسلامية تحث الإنسان على رفض الذل والخضوع للظلم والاستبداد. فقد جاء في الحديث الشريف: «ألا وإن الظلم ثلاثة: فظلم لا يغفر، وظلم لا يترك، وظلم مغفور لا يطلب. فأما الظلم الذي لا يغفر فالشرك بالله، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾، وأما الظلم الذي يغفر فظلم العبد نفسه عند بعض الهنات. وأما الظلم الذي لا يترك فظلم العباد بعضهم بعضا. القصاص هناك شديد، ليس هو جرْحًا بالمدى ولا ضربًا بالسياط، ولكنه ما يستصغر ذلك معه. فإياكم والتلون في دين الله، فإنه جماعة في ما تكرهون من الحق خير من فرقة في ما تحبون من الباطل»⁽¹⁾. وفي حديث آخر «فاعلم أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هدي وهدى، فأقام سنة معلومة، وأمات بدعة مجهولة. وإن السنن لنيرة لها أعلام، وإن البدع لظاهرة لها أعلام. وإن شر الناس عند الله إمام جائر ضلّ وضلّ به، فأمات سنة مأخوذة، وأحيا بدعة متروكة. وأني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: يؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر فيلقى في جهنم فيدور فيها كما تدور الرحى ثم يرتبط في قعرها»⁽²⁾.

فالإسلام لا يشرع للظلم والاستبداد، بل يدعو المسلمين إلى رفض الظلم ومقاومة الاستبداد ونشدان المساواة والعدل في كل الأحوال والظروف.

(1) محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، ص 540.

(2) المصدر نفسه، ص 460.

5 - صيانة حقوق الإنسان: لعل من المفارقات الصارخة في واقعنا الإسلامي المعاصر، هي تلك المفارقة المرتبطة بحقوق الإنسان في فضاءنا الثقافي والسياسي والاجتماعي. حيث إننا نمتلك من جهة، تراثاً ونصوصاً دينية هائلة، تحث على احترام الإنسان وصيانة حقوقه وكرامته، والتعامل معه وفق رؤية أخلاقية نبيلة. وبين واقع لا يتوانى عن انتهاك حقوق الإنسان وتدمير كرامته وهتك خصوصياته. فنحن في المجال الإسلامي نعيش هذه المفارقة بكل مستوياتها وتأثيراتها. فنصوصنا الدينية تحثنا على الالتزام بحقوق الإنسان وصيانة كرامته وتلبية حاجاته. ولكن في المقابل توجد الحياة الواقعية المليئة على مختلف المستويات بأشكال تجاوز وانتهاك حقوق الإنسان. ولا يمكن ردم هذه الفجوة وتوحيد الواقع مع المثال على هذا الصعيد إلا بتطوير خطابنا الديني وإبراز مضمونه الإنساني والحضاري. وذلك لأن هذا الخطاب في أحد أطواره ومستوياته كان يمارس التبرير والتسويف لتلك المفارقة الحضارية التي يعيشها واقعنا العربي والإسلامي. وإن تجاوز هذه المفارقة، يتطلب العمل على بلورة خطاب حقوقي إسلامي، يرفض كل أشكال التجاوز والانتهاك لحقوق الإنسان الخاصة والعامة، ويبلور ثقافة اجتماعية عامة، تعلي من شأن الإنسان وتحث الناس بكل فئاتهم وشرائحهم على احترام آدمية الإنسان وصيانة كرامته والحفاظ على مقدساته. وإن صيانة حقوق الإنسان في الفضاء الاجتماعي، بحاجة إلى نظام الحرية والديمقراطية. لأنه لا يمكن أن تصان حقوق الإنسان بعيداً عن الحريات السياسية والديمقراطية؛ وإن ضمان الحقوق الأساسية للإنسان، بحاجة إلى نظام، ينظم العلاقات، ويضبطها بعيداً عن الإفراط والتفريط. فلا حقوق للفرد والمجتمع، بدون مرجعية عليا ينتظم تحت لوائها ومظلتها الجميع. فلا يمكن أن تصان الحقوق، حينما تنتشر الفوضى، ويغيب النظام وذلك لأن كل متواليات هذا

الغياب تنعكس سلبًا على واقع حقوق الإنسان في المجتمع. لذلك نجد أن المجتمع الذي يعاني من حروب داخلية أو أهلية، لا يتمكن من صيانة حقوق الإنسان فيه. وذلك لأن مفاعيل غياب النظام تحول دون احترام الإنسان وصيانة حقوقه. ولعل في مقولة الإمام علي (ع) الآتية إشارة إلى هذه المسألة. «لا بد للناس من أمير ير أو فاجر يعمل في إمرته المؤمنون، ويستمتع فيها الكافر ويبلغ الله فيها الأجل ويجمع به الفياء ويقاتل به العدو وتؤمن به السبل ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح بر ويستراح من فاجر»⁽¹⁾.

والدعوة إلى النظام لضمان الحقوق، لا تشرع بطبيعة الحال إلى الاستبداد والحكم المطلق. لأن هذا بدوره أيضًا يمتهن الكرامات ويدمر نظام الحقوق في المجتمع. من هنا، نصل إلى حقيقة أساسية وهي: أن النظام الذي يكفل الحريات للمجتمع، هو النظام القادر على صيانة حقوق الإنسان. ولا يمكن أن نصل إلى هذه الحقيقة، إلا بحيوية وفعالية اجتماعية تنتظم في أطر ومؤسسات وتعمل وتكافح لخلق الحقائق في واقعها، وتفرض ظرفًا جديدًا، بحيث تكون صيانة حقوق الإنسان من الحقائق الثابتة في الفضاء الاجتماعي.

إننا بدون تغيير واقعنا الاجتماعي، لن نتمكن من خلق نظام سياسي يصون الحريات والحقوق.

من هنا تنبع أهمية العمل الاجتماعي والثقافي المتواصل، باتجاه تنقية واقعنا الاجتماعي من كل رواسب التخلف والانحطاط، ومقاومة كل الكوابح التي تحول دون التنمية والبناء الحضاري. إن حيويتنا الاجتماعية وفعالنا الثقافي المتميز والنوعي من الروافد الأساسية لبلورة قيم حقوق الإنسان في فضائنا الاجتماعي والثقافي. فلا يكفيننا أن تكون النصوص

(1) محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، الخطبة 40، ص 250.

الدينية حاضنة لحقوق الإنسان ومشرفة لها، وإنما لا بد من العمل والكفاح لسن القوانين واتخاذ الإجراءات وخلق الوقائع المفضية جميعًا إلى صيانة حقوق الإنسان. وعليه فإننا نشعر بأهمية أن يتجه الخطاب الديني إلى مسألة حقوق الإنسان، ليس باعتبارها مسألة تكتيكية أو مرحلية، وإنما باعتبارها جزءًا أصيلًا من التوجهات الإسلامية والمنظومة الدينية. لذلك ينبغي أن يتجه هذا الخطاب إلى الإعلاء من شأن هذه المسألة، وتنقية مفرداته ووقائعه من كل الشوائب التي لا تنسجم والحقوق الأساسية للإنسان.

فالإنسان بصرف النظر عن منبته الأيديولوجي أو انتمائه المذهبي أو القومي أو العرقي، يجب أن تحترم آدميته وتصان حقوقه. وأي فهم لأي قيمة من قيم الدين، لا تنسجم وهذه الرؤية، هو فهم مشوب وملتبس، ولا يتناغم والقيم العليا للدين.

فالإسلام بكل قيمه ومبادئه ونظمه وتشريعاته، هو حرب ضد كل العناوين والعناصر التي تنتقص من قيمة الإنسان أو تنتهك حقوقه.

فهي قيم من أجل الإنسان وفي سبيله، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشرع الإسلام لأي فعل أو سلوك يفضي إلى انتهاك حقوق الإنسان.

لذلك كله نستطيع القول: إن الانتهاكات المتوفرة في المجالين العربي والإسلامي لحقوق الإنسان، هي وليدة الأنظمة الاستبدادية والشمولية التي تمارس كل أنواع الظلم والعسف والقهر لبقاء سلطانها الاستبدادي، والإسلام بريء من هذه الانتهاكات. وإن المحاولات التي يبذلها علماء السلطان لإسباغ الشرعية على تجاوزات السلطة الاستبدادية، لا تنطلي على الواعين من أبناء الأمة، ولا تحسب بأي شكل من الأشكال على الإسلام كمبادئ وقيم ومثل عليا.

والإصلاح الديني والثقافي المنشود، هو الذي يتجه إلى العناصر الآتية:

1 - تحرير المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي، من كل أشكال الهيمنة وانتهاك الحقوق وتجاوز ثوابت الدين القائمة على العدل والحرية والمساواة.

2 - تنقية الثقافة الدينية السائدة، من كل رواسب التخلف السياسي والانحطاط الثقافي والأخلاقي. فلا يمكن أن تكون ثقافة دينية أصيلة، تلك الثقافة التي تبرر الظلم أو تسوغ التعذيب أو تشرع للعسف وانتهاك الحقوق والحريات العامة للإنسان.

3 - بناء المجال السياسي والثقافي في الأمة، على أسس العدل والحرية والمساواة وصيانة حقوق الإنسان. فالمهم أولاً ودائماً أن يكون واقعنا بكل مستوياته منسجماً ومقتضيات الإسلام ومثله العليا.

4 - تحرير العلاقات وأنماط التواصل بين مختلف المكونات والتعبيرات، من كل أشكال التمييز والتهميش والإقصاء بدعاوى ومسوغات دينية أو فكرية أو سياسية. وبناء العلاقة بين هذه التعبيرات على أساس الجوامع المشتركة ومقتضيات الشراكة والمسؤولية المتبادلة.

وهذا يتطلب تطوير علاقتنا المنهجية والمعرفية بالنصوص الإسلامية، وتجسير الفجوة بين مؤسساتنا ومعاهدنا العلمية ومصادر المعرفة الإسلامية الأساسية. وذلك من أجل إنتاج ثقافة إسلامية أصيلة ومنفتحة ومتفاعلة مع مكاسب العصر والحضارة.

وعلى ضوء ما ذكر أعلاه، نصل إلى قناعة أساسية مفادها: أن المآزق والتوترات والاختناقات التي نعانيها على أكثر من صعيد، هي نتاج شبكة من الأسباب والعوامل. لذلك نتأكد حاجتنا إلى عملية الإصلاح الديني، الذي

يتجه إلى إرساء حقائق ومعالج التعددية واحترام التنوع وحق الاختلاف والحريات العامة والتسامح وحقوق الإنسان.

وهذا بطبيعة الحال، ليس سهل المنال، وإنما هو بحاجة إلى جهود فكرية ومؤسسية متواصلة، لتتقنه المجال السياسي والثقافي والاجتماعي من كل مظاهر الأنانية والأحادية والاستبداد.

وإن مشروع النهضة الوطنية على الصعيد كافة اليوم، بحاجة إلى وعي وثقافة دينية جديدة، تتصالح مع الحرية وتنبذ العسف والاستبداد، وتتفاعل على نحو إيجابي مع التنوع والتعددية، وتقطع نفسيًا ومعرفيًا مع الرؤية الأحادية التي لا ترى إلا قناعاتها وتتعامل معها باعتبارها الحقائق المطلقة.

ويتحمل العلماء والمفكرون المسلمون اليوم، مسؤولية بلورة وخلق خطاب ديني جديد، يجيب عن أسئلة وتحديات الراهن، ويصوغ حركة المجتمع باتجاه البناء والتنمية وال عمران الحضاري.

ووفق معطيات الراهن بكل مستوياته، فإن الإصلاح الديني في فضائنا الاجتماعي والوطني، هو جسر الاستقرار والتقدم وامتلاك ناصية المستقبل.

ثالثا: العلاقات الداخلية

المجتمعات الإسلامية-الشيعة كغيرها من المجتمعات الإنسانية، تحتضن آراء وأفكار وميول وتوجهات متعددة ومتنوعة، كما إن بها مراكز قوى مختلفة دينية وسياسية واقتصادية واجتماعية. وإن هذا التعدد والتنوع في الفضاء الاجتماعي، هما من لوازم هذه المجتمعات وثوابتها القارة. ولعل من نقاط الضعف الكبرى التي تعانها المجتمعات الإسلامية الشيعية على المستوى الداخلي هي ضمور حالات التضامن والتعاون بين أطرافه ومكوناته، وحضور عناوين التباين والخلاف في الكثير من المحطات والمنعطفات.

ويبدو أن هذه المجتمعات لن تتمكن من القبض على أهدافها وتطلعاتها، دون تنظيم العلاقة الداخلية بين تعبيرات وأطراف المجتمعات الإسلامية- الشيعية. وفي سياق العمل على تطوير العلاقة الداخلية وتنقية الأجواء بين أطراف المجتمعات الإسلامية- الشيعية، نود التأكيد على النقاط الآتية:

1 - ثمة حاجة دائمة في فضائنا الاجتماعي والثقافي والسياسي، إلى ضرورة أن تلتقي النخب الإسلامية- الشيعية لتدارس شؤون الأمة وتبادل الرأي والخبرة والوصول إلى سبل التنسيق والتعاون في القضايا العامة. فلا يكفي أن نتعاطف قلبياً، وإنما نحن بحاجة في كل مواقعنا إلى المبادرة باتجاه اللقاء والتنسيق بين مجموع النخب لصياغة رؤية مشتركة تجاه الراهن والاستفادة من نقاط القوة لدى بعضنا. فالتحديات التي تواجهنا كبيرة ومركبة، وتتطلب منا باستمرار التنسيق والتعاون. ولعل السبيل للوصول إلى ذلك هو تأسيس مبادرات للحوار والتواصل الدائم بين مجموع النخب الإسلامية- الشيعية.

2 - إننا على الصعيد الواقعي لا يمكن أن ننهي كل عناوين التباين والاختلاف من الفضاء الاجتماعي والثقافي والسياسي الشيعي؛ لهذا فإن المطلوب هو تنظيم هذه الاختلافات، بحيث لا تتحول إلى عناوين للصراع والتشظي النفسي والعملية. وتنظيم الاختلافات في أوساطنا الاجتماعية والسياسية الشيعية يقتضي الآتي:

أ - الاستمرار في التنسيق والتعاون في الموضوعات والمساحات المشتركة والتي لم تشملها عناوين التباين والاختلاف. فمن الضروري أن نحصر موضوعات الاختلاف ونحددها، حتى لا تشمل كل حياتنا.

ب - أن نرفع الغطاء الديني والاجتماعي عن كل الشخصيات التي تمارس الإساءة والتحريض ضد الشخصيات والفعاليات

الاجتماعية والسياسية والدينية الأخرى. فالإساءات ينبغي أن لا تغطي من أحد، والتحريض تجاه بعضنا ينبغي أن يرفض من جميع الأطراف والأطراف.

ج - ضرورة حضور المناقشات الأخلاقية والضوابط الشرعية في كل مراحل الاختلاف والتباين في الآراء والقناعات والخيارات.

3 - في كل الظروف والأحوال، تحتاج مجتمعاتنا إلى حكماء وضمائر جماعية، تساهم في تذليل العقبات، وتدوير الزوايا، وترطيب الأجواء، وتنفيس الاحتقان، والتواصل مع الجميع من أجل تجسير العلاقة بين المختلفين. فالشخصيات الخيرة في المجتمع، ينبغي أن لا تكون متفرجة وسلبية تجاه خلافات المؤمنين في ما بينهم، وإنما عليها المبادرة باتجاه معالجة الإشكاليات وإزالة الالتباسات ورفع سوء الظن الذي يديم الجفاء بين المؤمنين. وفي كل الساحات ثمة حاجة ماسة إلى هذه الشخصيات التي تكون بمثابة الضمير في المجتمع، والتي تعيد الحق إلى نصابه، وتصلح الأعوجاجات وتحافظ على العلاقة الإيجابية بين مختلف أطراف وأطراف المجتمع الواحد.

ونحن نعتقد أن غياب مثل هذه الشخصيات، ساهم ويساهم في إدامة الجفاء وتعميق الخلافات والتباينات بين أطراف المجتمع الواحد.

4 - في كل الساحات الاجتماعية والسياسية، لا يمكن اختزالها برأي أو توجه أو خيار واحد، وإنما في كل الساحات ثمة آراء وأفكار وتوجهات متعددة. وبدل الانشغال في إفسال خيارات بعضنا، من الضروري أن نتجه إلى العمل الحقيقي الذي يسع كل هذه الآراء والأفكار والتوجهات. وفي المحصلة الأخيرة الخيار الذي يحظى بأغلبية اجتماعية أو يوصل المجتمع إلى أهدافه الأساسية، هو الذي سيتبوأ موقع الصدارة في المجتمع. وإن أي محاولة لاختزال المجتمع

بكل فعالياته برأي أو خيار واحد، ستفضي هذه المحاولة إلى ممانعة اجتماعية وثقافية وسياسية، وستديم عناصر التوتر في المجتمع.

لهذا فإن المطلوب من جميع الأطراف، الإيمان العميق والعملية بأن الساحة الاجتماعية تتسع لأكثر من خيار ورأي، ولا وصاية لأحد على الساحة. فمن حق الجميع أن يعبر عن رأيه، ويحشد الطاقات والكفاءات من أجل خياره ومشروعه، بدون افتتات على أحد أو ممارسة النبذ والإقصاء على طرف من الأطراف. والخيار الحقيقي والسليم في كل مجتمعاتنا هو التعاون بين هذه الخيارات والمشروعات في ما يمكن أن يتم التعاون فيه، ونعذر بعضنا في الأمور والقضايا الأخرى. فالأصل هو أن نتعاون في ما بيننا، دون إلغاء حقيقة التنوع الموجودة في المجتمع. فالمطلوب هو احترام خياراتنا المختلفة مع الاستعداد النفسي والعملية للتعاون في القضايا التي يمكن أن نتعاون فيها.

5 - أغلب الأفكار والآراء المذكورة أعلاه، تتضمن بعدًا أخلاقيًا ووعظيًا، لهذا ومن أجل أن تتحول العلاقات الداخلية بين مكونات وتعبيرات المجتمعات الإسلامية الشيعية، إلى علاقة إيجابية ومتطورة باستمرار، نحن بحاجة إلى إرادة إنسانية تتجلى في رفض الانخراط في كل مشروعات الفتنة والتسقيط والتشويه.

فلو قرر كل واحد منّا، أنه إذا لم يكن جزءًا من الحل والمعالجة، فإنه يرفض أن يكون جزءًا من المشكلة أو الأزمة. فإن قدرة الفتنة على الانتشار ستضاءل.

والسبب في ذلك هو وعينا والتزامنا الأخلاقي ورفضنا الدائم لممارسة الغيبة أو الكذب أو النميمة تجاه بعضنا.

فالاختلاف والتباين بين الجماعات والتيارات والفعاليات المختلفة، لا يشرع لأي طرف ممارسة الظلم تجاه الطرف الآخر.

فالمطلوب دائماً ومن الجميع الالتزام بمقتضيات العدالة. إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ۤأَلَّا تَعْدِلُوا ۖ اَعْدِلُوا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى﴾⁽¹⁾.

6 - إن تنظيم الاختلافات بين أطراف المجتمع والأمة، لن يتحقق على الصعيد العملي إلا بتسمية فقه الوحدة والاتلاف والاتحاد بين مجموع تعبيرات وتوجهات الأمة.

فالوحدة لا تنجز بالمواعظ الأخلاقية وحدها، وإنما ببناء حقائق الألفة والوحدة والتلاقي. وإن المجتمع الذي يتراخى في بناء حقائق ومتطلبات وحدته، فإنه لن يقبض عليها حتى لو تحدث عن الوحدة في كل أوقاته. فالوحدة ليست رغبة مجردة، وإنما هي مجموعة من الشروط والمقدمات والحقائق والمعطيات، ولا يمكن القبض على قيمة الوحدة دون إيجاد هذه المعطيات والحقائق.

لهذا فإننا نعتقد أن إنهاء حالة التباين والخلافات بين توجهات الأمة، يقتضي العمل على بناء حقائق الاتحاد والألفة بين هذه التوجهات؛ لهذا فإنه لا يكفي أن نتحدث عن الألفة والوحدة، وإنما من الضروري العمل على بناء معطيات وحقائق للألفة والوحدة في الفضاء الاجتماعي.

وعلى كل حال، ما نود أن نقوله في هذا السياق، أن العلاقات الداخلية بين تعبيرات وأطراف ومؤسسات المجتمعات الإسلامية-الشيعة تحتاج إلى مبادرات وخطوات جادة من الجميع لتحسين العلاقة وتطويرها. وإن استمرار حالة الجفاء والتباعد وسوء الظن والفهم وغياب التنسيق والتعاون، يفضي إلى نتائج سلبية على عموم الواقع الإسلامي-الشيعة.

وإن تحسين وتطوير العلاقات الداخلية، ليست مسؤولية طرف أو جهة دون أخرى، وإنما هي مسؤولية جميع الجهات والأطراف والفعاليات.

(1) سورة المائدة: الآية 8.

وإن الشعور العميق بأهمية تطوير العلاقة، هو الخطوة الأولى في مشروع بناء العلاقة بين أطراف المجتمع على أسس الاحترام المتبادل والفهم والتفاهم وحسن الظن والإعذار المتبادل في القضايا والأمور التي يتم الاختلاف فيها أو حولها. فمن حق كل أحد أن يختلف عن الآخر، ولكن ليس من حق أحد الافتئات على الآخر أو تشويه سمعته أو النيل من دينه أو أخلاقه.

ولا يمكن أن تطور العلاقة الداخلية بين فئات وتيارات وفعاليات المجتمع الواحد، إلا بفك الارتباط بين حق الاختلاف وبين حالات انتهاك حقوق المختلف معنا.

ومهمة الجميع في هذا السياق هي ضمان حق الاختلاف دون أن يقود هذا الاختلاف إلى التعدي على حقوق الآخرين المادية والمعنوية. وحتى نصل إلى هذه المسألة نحن بحاجة، أفراداً وجماعات، إلى شعور بالمسؤولية وأخلاق فاضلة تضبط مواقفنا وسلوكياتنا والتزام بهدي الإسلام وتشريعاته التي تجرم الظلم بكل مستوياته وتعتبر أن دم الإنسان وماله وعرضه حرام. فلنوطن نفوسنا جميعاً على عدم مقابلة الإساءة بإساءة، وإنما بالغض والكف عن الانخراط في سفاسف الأمور أو حروب الأوراق الصفراء التي لا تنتج إلا الكره والبغضاء وسوء الظن؛ إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾⁽¹⁾.

رابعاً: العلاقة مع المحيط

لعلنا لا نبالغ ولأسباب عدّة ذاتية وموضوعية، إن قلنا إن من أهم التحديات التي تواجه الشيعة المعاصرين في مجتمعاتهم هو طبيعة علاقتهم

(1) سورة فصلت: الآية 34.

مع محيطهم؛ إذ إن هذه المسألة بكل عناوينها وحمولتها السياسيّة والمعرفية والاجتماعية، تشكل أهم المسائل، التي تتعدد فيها آراء واتجاهات الشيعة.

وبعيدًا عن المضاربات الأيديولوجية، أرى أن الشيعة في كل مجتمعاتهم، معنيون بشكل مباشر بصياغة رؤية متكاملة لطبيعة علاقتهم مع محيطهم وشركائهم في الوطن.

وأرى أن محددات هذه العلاقة ستة عناوين رئيسة هي:

أ- نقد الطائفية والخطاب الطائفي

ثمة سباق محموم ومريب في آن في الساحات العربية والإسلامية التي يتواجد فيها تعدديات دينية ومذهبية. فجميع الأطراف المذهبية اليوم، تتحدث عن مظلومية قد لحقت بها، وتعمل في ظل هذه الظروف لإنهاء هذه المظلومية والقبض على حقائق الإنصاف التي افتقدتها منذ فترة زمنية طويلة.

وهذا المنطق لا يقتصر على فئة دون أخرى؛ بل هو يشمل جميع الفئات والمكونات.

والذي يثير الهلع والخوف على حاضر ومستقبل هذه المجتمعات والأوطان، هو شعور الجميع أن حقه المغتصب موجود لدى الطرف والمكون الآخر. فالجميع يطالب الجميع، والكل يشعر بالظلم من الكل. ونحن هنا لا نود التدقيق في هذه الادعاءات ومدى صوابيتها وأحقيتها، وإنما ما نود التأكيد عليه وإبرازه هو أن هذا السباق المحموم نحو الصراعات الطائفية والفتن المذهبية، لا يستثنى أحدًا. فالطرف الغالب والمسيطر يعمل على إدامة سيطرته، دون الالتفات إلى حقوق الأطراف والمكونات الأخرى.

والأطراف المغلوبة تشعر أن هذا الزمن بتحولاته المتسارعة هو الزمن النموذجي للمطالبة بالإنصاف والحقوق. وكل طرف يعمل عبر وسائل عدّة لإبراز أحقيته، وأن حقوقه المستلبة موجودة لدى الطرف والمكون الآخر. ما يوفر للسجلات المذهبية والفتن الطائفية، أبعادًا أخرى، تمس الاستقرار السياسي والاجتماعي في كل المجتمعات التي تحتضن تعدديات وتنوعات دينية ومذهبية. ونحن نعتقد أن استمرار عمليات التحريض الطائفي، ودفع الأمور نحو الصدام بين أهل الطوائف والمذاهب، مضر للجميع ولا رابع من ورائه؛ لأن الحروب الطائفية لها دينامية خطيرة، لا يمكن لأي طرف أن يتحكم فيها. لهذا فإننا نرى أن اللعب بالنار الطائفية، من المخاطر الجسيمة التي تلقي بشررها على الجميع.

وفي سياق نقد الطائفية في مجتمعاتنا، وضرورة العمل على إيقاف الفتن الطائفية المقيتة نود التأكيد على النقاط الآتية:

1 - من الضروري التفريق بين حالة التمدد الكلامي والفقهوي وبين النزعة الطائفية. فمن حق الجميع في الدائرة الإسلامية والإنسانية، أن يلتزم بمدرسة عقديّة أو فقهية؛ لأن عملية التمدد الفقهوي هي من خواص كل إنسان.

ولا يحق لأي إنسان أن يعارض خيارات الإنسان الآخر (الفردية). وهذا الحق ينبغي أن يكفل للجميع، بصرف النظر عن نظرتنا وموقفنا من الحالة المذهبية التي تمذهب بها هذا الإنسان أو ذاك. لأن الإنسان بطبعه ميال ونزاع إلى تعميم قناعاته ومرتكزاته العقديّة أو الفلسفية، ولكن هذا الميل والنزوع لا يشرع لأي إنسان، أن يمارس القسر والفرص لتعميم قناعاته وأفكاره.

فالتمدد حالة طبيعية في حياة الإنسان، وهي من خواصه كفرد في الوجود الإنساني. ولكن إذا تطورت عملية النزوع والميل لتعميم

القناعات إلى استخدام وسائل العنف بكل مستوياتها، حينذاك تتحول حالة التمدّج الطبيعيّة والسوية إلى نزعة طائفية مقيّنة ومرفوضة.

فرفضنا للنزعات الطائفية، لا يعني بأي حال من الأحوال، رفضنا لحالات التمدّج والالتزام القيمي لكل إنسان. فمن حق الإنسان (أي إنسان) أن يلتزم برؤية ومنظومة فكرية ومذهبية معينة، ولكن ليس من حقه أن يقسر الناس على هذا الالتزام وهذه الرؤية؛ لأن عملية القسر والعنف في تعميم قناعات وعقائد الذات، هي ذاتها النزعة الطائفية، التي تشحن النفوس والعقول بأغلال وأحقاد تجاه الطرف المذهبي أو الطائفي الآخر.

لهذا، فإننا نعتقد وعلى ضوء هذه الرؤية التي تميز بين حالة التمدّج والحالة الطائفية، أن التعددية الدينية والمذهبية في أي مجتمع، ليست مشكلة بحد ذاتها؛ بل هي معطى واقعي إذا تم التعامل معه بحكمة وبوعي حضاري، يكون عامل إثراء لهذا الوطن أو ذلك المجتمع.

وإن المشكلة الحقيقية تبدأ بالبروز، حينما تفشل النخب السياسية واليقافية من التعامل الإيجابي مع حقائق التعدد الديني والتنوع المذهبي.

2 - إن النزوع إلى تفسير الأحداث والتطورات السياسية والاجتماعية واليقافية في مجتمعاتنا وفق النسق الطائفي والمذهبي، يساهم في خلق المزيد من التوترات والتشنجات.

إذ يعمل بعضٌ ووفق رؤية أيديولوجية مغلقة، إلى التعامل مع المجتمعات المذهبية، وكأنها مجتمعات ذات لون واحد ورأي واحد، وتسعى جميعها من أجل أجندة واحدة. فيتم التعامل مع هذه المجتمعات، وكأنها حزبٌ شموليٌّ لا يمكن أن تتعدد فيه الآراء أو تتباين فيه المواقف. ومهما حاولت لإعادة الأمور إلى ميزانها

الموضوعي على هذا الصعيد، فإنك تقابل بالاتهامات وسوء الظن الذي يسوغ لصاحب التحليل أو الموقف الأيديولوجي الذي لا يتزحزح حتى ولو كانت الحقائق مناقضة لهذا الموقف.

فنحن كأحد بصرف النظر عن عقائدنا ومذاهبنا، ننتمي إلى جماعات وانتماءات متعددة دون شعور بأن هذه الانتماءات يناقض بعضها بعضها الآخر. فانتماءات الإنسان المتعددة تتكامل إحداها مع الأخرى. وإذا كان أبناء الوطن الواحد متميزون في دائرة من دوائر الانتماء المتعددة، فهذا لا يعني أن جميع مصالحهم متناقضة أو أنهم أعداء أبديون. وعلى ضوء تجارب العديد من المجتمعات المتعددة، نصل إلى هذه الحقيقة وهي: أن استخدام العنف القولي أو الفعلي ضد المخالف أو المختلف، لا ينهي ظاهرة التنوع المذهبي من الوجود الاجتماعي؛ بل يزيدها تصلبًا ورسوخًا.

لعل من المفارقات العجيبة التي تحتاج إلى المزيد من الفحص والتأمل، هي أن الأفراد أو الجماعات المتشددة مذهبياً والمغالية طائفياً، والتي تعلن صباح مساء أهمية الحفاظ على الأمة ووحدها ورفض المؤامرات الأجنبية التي تستهدف راهن ومستقبل الأمة، هي جماعات توغل في الخصومة والعداوة مع المختلف المذهبي، دون أن تلتفت إلى أن إيغالها في هذه الخصومة هو الثغرة الكبرى الذي ينفذ منها أعداء الأمة.

فالأطراف والإرادات الطائفية المتصادمة، والتي تدفع الأمور بكل الوسائل لإدامة التوتر الطائفي هي المسؤولة عن توفر المناخ لتأثيرات ونجاح الأجنبي في مؤامراته على الأمة الإسلامية.

لأن الشرخ الطائفي هو من نقاط الضعف الكبرى في جسم الأمة، والذي من خلالها ينفذ خصوم الأمة، ويديموا ضعفها وتراجعها الحضاري والسياسي. وإن كل من يساهم في تعميق الشرخ الطائفي

في الأمة، مهما كانت نيته ودوافعه، يساهم بشكل موضوعي في توفير القابلية لكي يتمكن الأجنبي من إنجاح خطته ومؤامراته على راهن الأمة ومستقبلها.

لهذا فإننا ينبغي أن لا نتساهل في أمر الفتن الطائفية أو نتعامل معها بعقلية منغلقة تساهم بدورها في عمليات التأجيج والتحريض.

إننا ومن منطلق مبدئي نرفض عمليات التحريض الطائفي، ونعتبر هذه العمليات مهما كان صانعها، من الأمور التي تمهد الطريق للقوى الأجنبية للسيطرة على مقدرات المسلمين وثرواتهم. فالفجور في الخصومة واستسهال الطعن في عقائد الناس وسوء الظن بالآخرين كلها تقود إذا سادت العلاقة بين مكونات الأمة والمجتمع إلى الاهتراء والتآكل الداخلي ما يسهل عملية السيطرة الأجنبية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي خاتمة المطاف نقول: إن الأزمات الطائفية بكل مستوياتها لا تريح أحداً، وإن جميع الأطراف متضررون من تداعيات هذه الأزمات.

وإننا جميعاً مسؤولون ومطالبون للعمل من أجل وأد الفتن الطائفية ومعالجة موجباتها وآثارها. وأن لا خيار أمامنا جميعاً إلا أوطاننا، ونسج علاقات إيجابية بين مختلف مكونات الوطن والمجتمع.

وجماع القول: إننا نخسر على المستوى الخاص والعام، حينما ننجر إلى المربع الطائفي؛ لهذا فإن بمقدار ما نتخلص من النزعة الطائفية، بالقدر ذاته، نتمكن من بناء علاقة إيجابية مع محيطنا وفضائنا الوطني والإسلامي.

وحتى لا يساء فهمنا في هذا السياق من الضروري التفريق بين مفهوم الطائفية الذي يساوي الانغلاق والانكفاء واستحضار مشاكل التاريخ بنفس صدامي-سجالي، وبين المذهبية كحالة فكرية ومعرفية واجتماعية. فنحن نعتز بانتماثنا إلى مدرسة أهل البيت (ع)، ونعتقد أن هذه المدرسة بقيمها

ومبادئها ومثلها العامة، تشكل جسر عبور للخلاص من مأزق الراهن والتباساته الكثيرة. ولكن اعتزازنا بهذا الانتماء وهذه المدرسة الرسالية، لا يشرع لنا تبيئة النزعات الطائفية في واقعنا ومحيطنا. وإن الانزلاق في هذا الطريق، يعني في ما يعني نجاح الخصوم ودفننا إلى تبني مواقف والوقوف على أرضية لا نفيدنا على مستوى الراهن ولا على مستوى المستقبل، كما إنها لا تنسجم وفهمنا لقيم وتوجيهات أئمة أهل البيت (ع).

لهذا فإننا بحاجة إلى خطاب ديني-ثقافي-سياسي، يخرج المجتمعات الشيعية من الصندوق الطائفي، ويفتح المجال لهم للتفاعل الخلاق على قدم المساواة مع شركائهم في الوطن والأمة.

فأمن مجتمعاتنا ومصالحها الحيوية، لا يمكن أن تصان في ظل بيئة اجتماعية معادية أو متشجعة ضد الشيعة. لهذا فإننا معنيون قبل غيرنا بتقوية المحيط من أمراض التعصب ونزعات الكراهية، وكلما تمكنا من تعميم ثقافة الاعتدال والتسامح، استطعنا الوصول إلى بيئة اجتماعية متفهمة لقضايانا المختلفة.

نحن بحاجة في كل مواقعنا إلى بلورة مبادرات ومشروعات، تستهدف تجسير العلاقة وبناء الثقة مع مكونات وتعبيرات المحيط، حتى نتمكن من محاصرة القوى الاستتصالية والتكفيرية، وحتى نرفع عن كاهلنا الكثير من الاتهامات والهواجس التي تكلف أمننا واستقرارنا الشيء الكثير.

ب- وحدة المسلمين ومخاطر الفتنة المذهبية

يبدو ووفق المعطيات والمؤشرات القائمة، أن العلاقة الداخلية بين المسلمين بمختلف مذاهبهم ومدارسهم الفقهية، تمر بمرحلة خطيرة وحساسة، حيث التوترات المتنقلة، والحروب الكلامية والتي وصلت في بعض المناطق إلى حد الاقتتال المذهبي، مضافاً إلى الإعلام الفضائي

والإنترنتي، الذي يؤجج الفتن، ويشعل الحروب، ويغذي الأحقاد والضغائن بين المسلمين.

وكل المؤشرات توحي بأن التطرف المذهبي بكل صورته وأشكاله، هو المسؤول إلى حد بعيد عن كثير من صور التوتر والقتال بين المسلمين.

ولا ريب في أن استمرار التوتر والحروب الصريحة والكامنة بمستوياتها المختلفة بين المسلمين، يهدد استقرار المجال الإسلامي بكل دوله وشعوبه، ويؤثر على أحوالها السياسيّة والأمنيّة وأوضاعها الاقتصاديّة والاجتماعية. وإن لهذه التوترات تكاليف اجتماعية وسياسيّة وأمنيّة واقتصادية واستراتيجية خطيرة على أوضاع المسلمين، وعلى راهن الدول الإسلاميّة ومستقبلها.

ومن الضروري أن يدرك الجميع، أن هذه التوترات والحروب المذهبيّة المتنقلة ستصيب الجميع. ولا توجد دولة عربية وإسلامية بمنأى عن هذه التوترات ومتوالياتها الكارثية. لذلك فإن تغذية هذه الأحقاد المذهبيّة، تعد من الخطايا الكبرى، لأنها ستنتهي استقرار العديد من البلدان العربية والإسلاميّة. كما إنّ التفرج على ما يجري، وعدم القيام بخطوات ومبادرات، تستهدف إصلاح العلاقة بين طوائف المسلمين، أو الحد من استخدام اختلافاتهم الفقهيّة والسياسيّة في الشارع، يعد بشكل أو بآخر مشاركة في الجريمة الكبرى التي تطل العالم الإسلامي اليوم. فما يجري من احتقان طائفي وتوتر مذهبي، ومقولة نابية وبذيئة هنا، ومقولة مماثلة هناك، وسب وشتمة للمقدسات والرموز هنا، وممارسات مماثلة هناك، وإطلاق أحكام جائرة على بعضنا، كل هذه الصور، إذا لم يتم تدارك الأمر من عقلاء الأمة وحكمائها، سيزيد من أوار التطرف المذهبي، وستدخل الأمة الإسلاميّة بأسرها في فتنة مذهبيّة عمياء.

فالفرجة على ما يجري في الأمة من فتن مذهبيّة وطائفيّة متنقلة،

يعد تشجيعًا لهذا النهج. فالمطلوب ليس الفرجة أو الحياد، وإنما القيام بمبادرات تحاصر الفتن المذهبية، وترفع الغطاء الديني عنها، والعمل من أجل تفكيك موجباتها وأسبابها.

وأود في سياق العمل على وأد الفتن المذهبية التي بدأت بالبروز في جسم الأمة، أن أوضح النقاط الآتية:

1 - المكتبة الإسلامية ومنذ أزمان سحيقة، مليئة بالكتب والدراسات والأبحاث، التي توضح الحدود بين المذاهب ونقاط التباين وموضوعات الاختلاف بين الطوائف. فكل موضوعات الخلاف العقديّة والتاريخية بين المسلمين، توجد مئات من الكتب حولها. لذلك فإن جميع الأطراف تعيش حالة تشيّع وتخمة في الكتب الخلافية بين المسلمين. لهذا فإن ما ينقص المسلمين اليوم، هو تلك الكتب والدراسات والأبحاث، التي توضح وتبلور فقه الوفاق والاتلاف والوحدة بين المسلمين. فالمكتبة الإسلامية التاريخية والمعاصرة على هذا الصعيد فقيرة. لهذا فإننا ندعو العلماء والدعاة والكتاب، إلى الكتابة والتأليف والبحث العلمي حول فقه الوفاق بين المذاهب الإسلامية، وكيفية تعزيز وحدة المسلمين بكل دولهم وشعوبهم.

فالكتابة حول موضوعات الاختلاف والتباين، أضحت مكرورة، ولا تقدم جديدًا على صعيد العلم والمعرفة الدينية. أما كتابات الوفاق والاتلاف فهي شحيحة، والأمة بكل أطرافها وأطيافها تحتاج إلى المزيد من الدراسات والأبحاث، التي تدعو إلى فقه الوفاق بين المسلمين، وتبلور خيار الاتلاف بين أهل المذاهب الإسلامية، وتعطي الأولوية لوحدة الأمة الإسلامية.

فالفتن المذهبية لا تواجه إلا بقيام كل المؤسسات والمعاهد

والجامعات الدينية، بإغراق الساحة بكتابات ومؤلفات تؤكد على قيم الوحدة والاتلاف بين المسلمين.

2 - عجيب أمر المسلمين بكل طوائفهم في العصر الراهن، فبدل أن يشغلوا بأمر التنمية والبناء العلمي وتطوير أوضاعهم السياسية والاقتصادية والحياتية، هم يشغلون بحروب التاريخ وخلافاته.

فالتحدي الكبير الذي يواجهنا، ليس الموقف من أحداث التاريخ ورجاله - مع أهمية وضرورة أن نحترم قناعات بعضنا ومقدساته على هذا الصعيد-، وإنما تنمية أوضاعنا وتطوير أحوالنا، وبناء حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أسس الحرية والعدالة والمساواة.

فجهود المسلمين وطاقاتهم، ينبغي أن لا تصرف في حروب عبثية أو لا طائل من ورائها، وإنما يجب أن تصرف في سبيل البناء والتنمية والعمران.

ومن يبحث عن الدفاع عن قيم الإسلام ومقدساته، فلينخرط في معركة البناء والتنمية ومحاربة الفقر والجهل والمرض. فإن هذه المعركة بكل مقتضياتها، هي التي توضح قيم الإسلام الأساسية، وتعززها في نفوس المسلمين؛ لأنه وببساطة شديدة ثمة علاقة سببية وطردية بين إيمان الإنسان وبين تلبية حاجاته، فكلما كانت استجابة الدين لتلك الحاجات أعلى، تضاعف إيمان الإنسان وازداد قوة وصلابة وثباتاً، فضلاً عن ازدياد تعلقه وشغفه بهذا الدين الذي سيضحي قضية محبة للإنسان.

والدين إذا نكص عن النهوض بمتطلبات المجتمع الحي المتجدد عبر القرون والعصور، وعجز عن توفير أسباب الازدهار والارتقاء للمجتمع، فإنه لن يفلح في فرض المعتقدات عليه.

ويتقل أن أحد المستشرقين الألمان زار أحد العلماء ورأى غلاف مجلته التي كان يصدرها باسم «العلم» وكان غلافها مزينا في زواياه الأربعة بأربعة أحاديث عن الرسول (ص) عن فضل العلم وأهميته، فسأله عنها، وبعد أن ترجمت له الأحاديث أظهر تعجبه وقال: عندكم هذه الأوامر عن نبيكم بالعلم وكونه فريضة مطلقاً دون قيد من ناحية المكان أو الزمان أو القومية، وأنتم تعيشون هذه الحالة من الجهل والامية.

فالانشغال بالتوافه والجزئيات وأحداث التاريخ، لا تبني قوة لمجتمعاتنا، ولا تعيد أمجاد حضارتنا، وإنما تزيد من هامشيتنا وبعдна عن قيم الإسلام العليا.

3- ثمة إشكالية عميقة تسود العلاقة بين المسلمين في كل أطوارها ومراحلها، أنها ليست علاقة اكتشاف ومعرفة، وعقل وإدراك أي فكر ووعي، يؤدي إلى علاقة شعور ووجدان وعاطفة؛ بل هي علاقة مساجلة وتباعد نفسي واجتماعي، وقراءة الآخر من خلال كتب الأنا، فتتضخم في النفوس والعقول موضوعات التباين وقضايا النزاع التاريخي، مع حضور دائم للأقوال الشاذة لدى كل الأطراف، وهي أقوال تزيد الإحـن، وتـسـوـغ التـمـتـرـس المـذـهـبـي والتـخـنـدق الطائفي.

ومع ثورة الاتصالات والمعلومات وتوفر الكتب بشتى صنوفها، إلا أنني أعتقد أن المسلمين جميعاً يجهل أحدهم الآخر أكثر مما يعرفه. وإن الجهل وسوء الظن بقناعات الخصوم دون التأكد من صحتها، هي التي تساهم في ابتعاد المسلمين في ما بينهم.

لذلك وفي إطار محاربتنا للجهل، أدعو الجامعات والمعاهد العلمية إلى إدخال مادة الفقه والعلوم الإسلامية المقارنة، حتى يتسنى للجميع معرفة الجميع في الدائرة الإسلامية، من خلال منهج علمي-موضوعي،

يساهم في معرفة القناعات العميقة والثابتة لدى جميع الأطراف سواء في الأصول أم الفروع.

فالجهد يزيد الفرقة ويعمق الخلاف، بينما العلم يساهم في توطيد أركان التضامن والوحدة بين المسلمين.

فحينما نترى جميعاً على الفقه المقارن، ستزول من طريقنا الكثير من التواءات، التي تشوهنا، أو توفر إمكانية نفسية واجتماعية للتوتر المذهبي. فلننتفح أهدنا على الأخر، انفتاحاً علمياً-منهجياً بعيداً عن ضغوطات الواقع وسجلات التاريخ.

ج- تفكيك الخطر الطائفي

في زمن الاصطفافات الطائفية والمذهبية الحادة، وفي زمن التراشق والتلاسن والحروب المفتوحة بين الجماعات البشرية، التي تشكلت من خلال انتمائها التاريخي. في هذا الزمن المليء بالأحقاد والإحن، يتم تسويق النظرات والمواقف النمطية، التي تعمم الرأي والموقف على الجميع، دون الالتفاف إلى مسألة التباينات والفرقات والخصوصيات بين أفراد كل مجموعة بشرية.

ولعل أهم ميزات القراءات والمواقف النمطية من الآخرين، أنها تطمس بحالة قسرية المشتركة ومساحات التوافق والتداخل، ويتم التعامل مع الآخر بوصفه آخرًا بالمطلق. والآخر بالمطلق في الدائرة الإسلامية والإنسانية، قد يكون نادرًا ندره الكبريت الأحمر؛ لأن مستوى التداخل الثقافي والإنساني بين البشر أصبح عميقًا ويوميًا، بحيث إن بعض ما لدينا ونعتبره من مختصاتنا، هو في حقيقة الأمر قد يكون من الآخر الذي نمارس بحقه فعل النبذ والطرده والاستئصال. وهذه المقولة تنطبق على جميع الأطراف، فبعض ما لدى كل طرف هو من الطرف الآخر. وهذا

بطبيعة الحال، لا يعيب أحدًا، ولا يفتت على أحد، وإنما هو من طبائع الأمور والحياة الإنسانية المركبة والمتداخلة في كل دوائر الوجود الإنساني.

وبالتالي فإن الرؤية النمطية التي تطلق آراء ومواقف بالجملة على المختلف والمغاير لا تنسجم وحقائق الأمور. لذلك ثمة قصور حقيقي تعانيه النزعات النمطية في إدراك جوهر المشاكل والأمور العالقة بين مكونات اجتماعية متعددة ومتنوعة. لأن هذه النزعات بطبعها نزعات اختزالية، تعتنى بتسويق التباين والتشظي والتذرر، وتعمل على بناء الحواجز النفسية والعملية بين المختلفين تحول دون التلاقي والتفاهم وتوسيع المشتركات. فكل نزعة نمطية في أي دائرة من دوائر الاختلاف في الوجود الإنساني، هي تعمل على طمس المشتركات والتوافقات سواء التاريخية أم الراهنة، وتستدعي تضخم كل التباينات والفروقات مهما كان حجمها أو دورها الفعلي في إيجاد حالة التباين سواء في الرأي أم الموقف.

لذلك فإن الخطوة الأولى في مشروع تجسير العلاقة بين المكونات المذهبية في الأمة، هي في تجاوز كل مقتضيات الرؤية النمطية، لأنها رؤية تؤيد الأحقاد والفروقات، وتسوغ لجميع الأطراف ممارسة الفرقة وتنمية التباينات الأفقية والعمودية.

وكسر الآراء والمواقف النمطية والثابتة تجاه بعضنا يتطلب الالتفات إلى النقاط الآتية:

1 - إن المكونات الاجتماعية والمذهبية، ليست حالة جامدة، ثابتة، وإنما هي مكونات تعيش الصيرورة الإنسانية، وتكثر فيها الآراء والقناعات المختلفة، وثمة مسارات يقافية وسياسية عدّة تجري في فضائها الاجتماعي. لذلك لا يصح التعامل مع واقع هذه المكونات بوصفها مكونات غير قابلة للتطور والتحول سواء على المستوى الثقافي أم السياسي. وهذا الكلام ينطبق على جميع المكونات. فنحن لا نتحدث

عن أفراد، وإنما عن كتلة بشرية ذات خصوصيات يقافية واجتماعية محددة، إلا إنها كتلة ليست متجانسة في كل شيء. وليست شبيهة إلى نظام الحزب الواحد. وإنما كأى كتلة اجتماعية تتشكل من روافد اقتصادية ويقافية وسياسية متنوعة. وبالتالي فإن كسر المنظار النمطي لكل الملفات، هو الذي يحرر الجميع من المحمولات التاريخية السلبية، التي يحملها كل طرف عن الطرف الآخر. فنحن جميعًا لسنا مسؤولين عن أحداث التاريخ والحقبة الماضية، والباري عز وجل سبحانه عن راهننا، لأننا نتحمل مسؤولية مباشرة فيه. يقول تبارك وتعالى ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الزَّلْمَ فَاتَّبَعَتْ أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ (1) وقال تعالى ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ أَنْجَلْنَاهُم مِّنَ الْأَرْضِ أَن نَّسْتَكْبُرَهُمْ لِيُظَاهَرَهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾، و﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِيُخْزِيَ كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ (2).

فمعظم البناءات الفكرية التي يبنينا كل من طرفي السنة والشيعة عن بعضهم بعضًا يمثل صورًا مخيالية لا تجد لها على أرض الواقع أي أساس حقيقي. وهذا يعود إلى أزمة متأصلة في الانتماء والهوية يعاني منها كل من الطرفين. «لا أحد يعيش تلقًا طائفياً سوى من يجد ذاته في طائفة أو يحصر انتماءه وشعوره بها» من جهة، وإلى أزمة حداثة ما زالت معظم شعوب المشرق العربي ترفض الإقرار بها من جهة ثانية. وهو الأمر الذي يؤدي إلى أن بناء الصور الطائفية لا يتم وفق الاستناد إلى حقائق ما، بل وفق الشروط التأزمية المتحكمة بالبنى الذهنية المخيالية المتوارثة جميعًا لهما. وهذا هو سر أن السنة والشيعة حينما

(1) سورة النحل: الآية 36.

(2) سورة الجاثية: الآيتان 21 - 22.

يتصارعون، كما هو جارٍ حاليًا، يعيدون لا رسم وجودهم فحسب، بل كذلك إعادة اختراع صراعات ينسبونها إلى التاريخ: سواء في سبيل امتلاكه، أم لدعم صراعات الحاضر بواسطة ذاكرات ميثولوجية مخترعة⁽¹⁾.

2 - لا توجد على المستوى الواقعي حلول سحرية لمعالجة مشكلة التوتر الطائفي والمذهبي، الذي بدأ يجتاح المنطقة العربية والإسلامية. ولكن ثمة خطوات ضرورية، تساهم في ضبط التوترات الطائفية، وإدارة التنوعات المذهبية بطريقة إيجابية، لا تدمر الأوطان والمجتمعات. ومن هذه الخطوات العمل على إعلاء قيمة أخرى مشتركة تنظم العلاقة، وتكون هي مصدر الحقوق والواجبات. وهذه القيمة هي قيمة (المواطنة) بكل ما فيها من واجبات ومسؤوليات وحقوق. فكل المجتمعات الإنسانية التي كانت تعيش حالة تنوع ديني أم مذهبي أم إثني، لم تتمكن من إدارة هذا التنوع على نحو إيجابي إلا بإعلاء قيمة المواطنة، بوصفها هي العنوان العريض الذي يجمع الجميع بكل تلاوينهم الدينية والمذهبية. وأحسب أنه لا خيار حقيقي أمام المسلمين جميعًا لضبط نزاعاتهم المذهبية، إلا بالمواطنة الجامعة، التي تضمن حقوق الجميع، وتصور خصوصياتهم، دون الإضرار بالحياة المشتركة في مختلف دوائر الحياة.

3 - ثمة ضرورات وطنية وقومية ودينية في زمن الفتن الطائفية، فينبغي أن يرتفع صوت المطالبين بواد الفتن الطائفية، والساعين صوب خلق حالة تفاهم عميق بين المسلمين بمختلف مدارسهم الفقهية والمذهبية. فلا يصح أن تبقى الساحة الإسلامية أسيرة الصوت المتطرف والداعي إلى إحياء الخلافات المذهبية وتأجيجها. لأن

(1) جريدة الحياة، العدد 18384، الأحد 4/8/2013، ص 21.

هذه الأصوات المتطرفة، هي التي توفر باستمرار مبررات الاحتراب والافتتال الطائفي.

بينما في الواقع الإسلامي ثمة أصوات كثيرة، تدعو إلى الاعتدال والوسطية وتحارب كل أشكال الاحتراب بين المسلمين، ولها دورها المشهود في وأد الكثير من الفتن. إن هذه الشخصيات ولضرورات وطنية ودينية ملحة، معنية اليوم بتزخيم عملها الوجدوي والتفاهمي والتقريبي، كما إنها معنية برفع الصوت ضد كل الممارسات الطائفية وأشكال الاحتراب المذهبي.

إن تراجع الأصوات الإسلامية المعتدلة والوسطية في هذه الحقبة الحساسة التي تعيشها الأمة الإسلامية، هو الذي يفسح المجال لكي يرتفع الصوت المتطرف الذي يغذي الأحقاد بين المسلمين.

لذلك، ومن أجل حقن دماء المسلمين، ومن أجل منع الحروب العنيفة بينهم، ثمة حاجة قصوى لكي يتبوأ خطاب الاعتدال الإسلامي موقعه اللائق في توجيه العالم الإسلامي، وبناء حقائق التفاهم والوحدة في واقع المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

د- التمسك بقضايا الأمة الكبرى والدفاع عنها

من الضروري لاعتبارات قيمة وسياسية ومجتمعية، أن يبقى المسلمون الشيعة في كل مناطقهم ومجتمعاتهم متمسكين بقضايا الأمة الكبرى ومدافعين عنها. صحيح أن هذا التمسك سيكلف المجتمعات الشيعية الشيء الكثير، ولكن التخلي عن هذه القضايا سيكلف أكثر. ودعوتنا إلى التمسك بقضايا الأمة الكبرى والدفاع عنها يعود للاعتبارات القيمة؛ حيث إن قيمنا ومبادئنا تدفعنا إلى ضرورة نصر المظلوم والدفاع عن العدل والحرية ولاعتبارات استراتيجية؛ إذ إن تخلي مجتمعاتنا عن هذه القضايا، قد يفضي إلى خسارة الأمة الإسلامية جمعاء الشيء الكثير. لهذا،

فإن من أهم محددات علاقتنا بمحيطنا الاجتماعي والوطني، هو التزامنا بقضايا الأمة الكبرى. وكما كان فقهاؤنا وزعمائنا عبر التاريخ مع حقوق كل الشعوب المظلومة، ومدافعين عن حقوق المحرومين، وناصرين بكل ما يملكون قضايا العدل والحرية، نحن اليوم ومن مختلف مواقعنا ينبغي أن نكون رواد العدل والحرية فلا نتوقف بكل إمكاناتنا عن محاربة الاستبداد وتفكيك حوامله، ودعوة الأمة إلى قيم العدل والحرية والحوار.

فنحن رواد الإصلاح الديني والسياسي، ومن الضروري أن نستمر في كل مجتمعاتنا بحمل مشعل الإصلاح بشقيه الديني والسياسي. فنحن الذين عانينا في كل حقب تاريخنا من الظلم والاضطهاد والافتئات على الحقوق والكرامات، لا يمكننا إلا أن نكون مع كل طالب حرية، ومع كل مجتمع يسعى إلى إنصافه ووقف الاستهتار بقيمه وكرامته، ومع كل أمة تكافح من أجل تحرير أرضها وإنسانها من يد الاستعمار ووريثته.

ومن الضروري أن ندرك أن إنهاء أزمات وجودنا، مرهون بقدره مجتمعاتنا العربية والإسلامية على التحرر من ربة الاستبداد، وتعزيز الحياة الدستورية والديمقراطية، وقيام دولة المواطنين التي لا تفرق لاعتبارات دينية أو مذهبية أو عرقية بين مواطن وآخر.

فخلاصنا في كل مجتمعاتنا من مشكلاتنا السياسية والأمنية والاقتصادية، يعتمد على قدرتنا مع شركائنا في الوطن، على بناء دولة مدنية عادلة تستوعب جميع الأطياف وتكون تعبيراً أميناً عن مكونات شعبها ومصالحه الحيوية. فالوقوف في وجه الدول الديكتاتورية والنضال الوطني من أجل الإصلاح والحرية والديمقراطية، هو سبيلنا لإنهاء مشاكلنا الخاصة والعامّة. فلا خلاص لنا بمعزل عن إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية العامة في مجتمعاتنا ودولنا.

من هنا، فإن النخب السياسية والدينية والثقافية الشيعية في كل

المجتمعات، معنية بتجسيد العلاقة مع بقية النخب الوطنية، لبناء كتل وطنية تطالب بالإصلاح وتعمل من أجله. بحيث تكون المشاكل الخاصة بالشيعة هي جزء من الأجندة الوطنية العامة. فالشراكة هي خيارنا، والتفاعل الإيجابي مع محيطنا، هو سبيلنا من أجل كسر حاجز العزلة والانطواء والتمترسات الطائفية. فنحن لن ننصف في كل مجتمعاتنا ودولنا إلا بتسويد قيم العدالة والحرية والكرامة، ولن ننهي معاناتنا المركبة إلا بدولة المواطنين جميعاً بدون تحيز أو افتتات على أحد.

ولا يمكن أن نواجه المعادلات الطائفية القائمة في أغلب البلدان العربية والإسلامية، بالانخراط فيها والخضوع إلى مقتضياتها، لأن هذا الانخراط سيدعم المعادلات الطائفية بدماء ومبررات ومسوغات جديدة. فمواجهة المعادلات الطائفية لا تتم إلا بالانخراط الفعال في بناء حقائق مضادة لهذه المعادلات في الفضاء الاجتماعي والثقافي والسياسي وهذا يتطلب منا العمل في الاتجاهات الآتية:

- 1 - رفع الغطاء الديني والاجتماعي عن كل الممارسات الطائفية، التي تغذي نزعات الكراهية بين الناس لاعتبارات مذهبية.
- 2 - القيام بمبادرات حوارية ووحدية تتجه لتجسيد العلاقة بين مختلف المكونات والتعبيرات.
- 3 - زيادة وتيرة التلاقي والتواصل بين النخب الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية، لمحاصرة نزعات التطرف بين المسلمين.
- 4 - بناء المؤسسات الإعلامية والدينية التي تعطي أولوية لوحدة المسلمين، وصياغة العلاقة بين المسلمين على أسس الحوار وتوسيع المساحات المشتركة وصيانة حقوق الإنسان.

هـ - تعزيز خطاب الاعتدال في الأمة

ثمة ضرورات ومؤشرات عدّة، تدفعنا إلى الاعتقاد بأن المنطقه والظروف الحساسة التي تمر بها، وطبيعة التحديات والمشاكل التي تواجهنا، هذا كله يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذه المنطقه بحاجة إلى مبادرات نوعيّة من أهلها، تستهدف فضح الإرهابيين ورفع الغطاء الديني عنهم، وبناء حقائق وخطاب إسلامي جديد قوامه الاعتدال والوسطية واحترام المكاسب الإنسانية والحضاريّة. وخطاب الاعتدال، لا يمكن تعزيره، وتعميق موجباته في الفضاء الاجتماعي، بدون الحرية. فطريق الاعتدال الحقيقي، هو في توسيع دائرة الحرية والحريات. فهي الوسيلة الحضاريّة الكبرى لتجذير مفهوم الاعتدال في الوسط الاجتماعي والوطني.

وكل الممارسات الخاصة والعامة، المناقضة لمفهوم الحرية، هي ممارسات مناقضة لمفهوم تعزيز الاعتدال في الفضاء الاجتماعي. فالعلاقة عميقة بين مفهومي الاعتدال والحرية.

فالحريات بطبعها إذا توفرت في البيئة الاجتماعية، فإنها تدفع الناس إلى المزيد من الوسطية والاعتدال. كما إنّ الاعتدال سيكرس الممارسة السليمة لقيم الحرية ومتطلباتها.

والمجتمع الذي يبحث عن الحرية، لن يمكنه تحقيقها، بتبني خطاب الغلو والتطرف والتعصب؛ لأن هذا الخطاب يباعد على المستوى النفسي والعملي بين المجتمع والحرية.

والمؤسسة السياسيّة التي تبحث عن الاعتدال، بوسائل القهر والعنف، فإنها لن تحقق إلاّ المزيد من الغلظة والشدة والعنف.

لهذا، فإننا نستطيع القول: إن الطريق الحيوي لتعزيز خطاب الاعتدال

في الوطن، هو توسيع دائرة الحرية والحريات، والمزيد من الإجراءات والمبادرات التي تصون حقوق الإنسان وتحول دون امتهان كرامته.

ومشكلات الحرية بكل مستوياتها، لا تعالج بإفنائها أو تقليص مساحتها، وإنما بحمايتها، وتعزيز مقتضياتها بالقانون. وبهذا نصل إلى معادلة واضحة لعملية تفكيك جذور خطاب وحقائق التطرف والتعصب، وبناء حقائق التسامح والاعتدال. وهي: [الحرية-الاعتدال-سيادة القانون].

فهذه هي العناصر الجوهرية لصياغة الفضاء الاجتماعي، بعيداً عن كل أشكال الغلو والتعصب ونزعات الفوضى والخروج على النظام.

فالحرية هي طريق الاعتدال، ولا حماية لهما إلا بسيادة القانون الذي يمارس دور الحماية والردع في آن.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: إن المنطقة تعيش اليوم مرحلة النتائج والتداعيات الخطيرة لخطاب ديني متطرف، وإلغائي، ويعمل على طمس معالم الاعتدال والتعايش السلمي في المنطقة.

لذلك، فإن الحاجة ماسة اليوم، لبلورة استراتيجية وطنية وإسلامية جديدة، تبني قيم الاعتدال والتسامح وحقوق الإنسان، وتتكيف مع مقتضيات العصر، بحيث تتحول القيم الدينية إلى قيم دافعة إلى البناء والتنمية والتعايش.

ويعاني المجال الإسلامي في هذه اللحظة التاريخية الحساسة الكثير من عناصر التوتر المذهبي والتطرف الديني. بحيث أصبحنا نعاني في الكثير من البلدان والمناطق من ظاهرة التوتر المذهبي أو القومي أو العرقي أو السياسي المفتوح على احتمالات خطيرة تهدد الجميع في حاضرهم ومستقبلهم. لهذا، ومن أجل وقف الانحدار إلى الصراعات والتوترات المذهبية والداخلية، نحن بحاجة إلى مبادرات وطنية وقومية وإسلامية

تحول دون المزيد من الانحدار على هذا الصعيد وتعمل عبر وسائل ومنهجيات مختلفة من أجل إشاعة ثقافة الاعتدال ومنهج العمل والفكر الوسطي بدون غلو أو تنطع. ونحن نعتقد أن المؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية، تتحمل مسؤولية عظيمة في هذا السياق، وتمتلك القدرة الفعلية للمساهمة في توجيه الرأي العام باتجاه هذه القضايا والمتطلبات، التي تضبط نزعات التطرف والتوتر الداخلي في العديد من البلدان العربية والإسلامية.

وفي هذا السياق نقدم مجموعة من التصورات والمقترحات التي تساهم في تقديرنا في تعزيز خطاب الاعتدال وواقعه في الوطن والأمة في مختلف المجالات والحقول:

1 - نشعر بأهمية أن تقود المؤسسات الثقافية والإعلامية حملة إعلامية لتعزيز خيار الاعتدال والوسطية في الوطن والأمة، لتعريف أبناء الوطن بأسس الاعتدال والوسطية وآفاقهما. وكلنا ثقة بأن تبني حملة ثقافية وإعلامية مدروسة وموضوعية من قبل المؤسسات الوطنية والإسلامية لتعزيز خيار الاعتدال ونبذ ثقافة الكراهية والتطرف سيؤتي ثماره وسينعكس بشكل إيجابي على حاضر الوطن والأمة ومستقبلهما في العديد من الميادين والحقول.

2 - تأسيس منتدى وطني للاعتدال والوسطية، ومهمة هذا المنتدى عقد الندوات والمحاضرات، والتعريف بالكتب والإصدارات التي تنسجم وخطاب الاعتدال، والعمل الثقافي الذي يتجه إلى معالجة الإشكاليات الفكرية والاجتماعية والسياسية التي تحول دون بروز خيار الاعتدال والوسطية بشكل مؤسسي في الوطن والأمة.

3 - الدعوة إلى تأسيس ميثاق إعلامي ينبذ العنف ويمنع بث كل المواد الإعلامية التي تحض وتحت على الكراهية بكل أشكالها، وتدعو

إلى التسامح واحترام حقوق الإنسان والاعتدال والوسطية. وإنما اليوم نعتقد وبشكل عميق بأهمية أن يسعى الإعلام الحر لإنتاج صيغ احتضان ورعاية لكل النشاطات والمبادرات والتوجهات التي تعتبر معتدلة، وتدعو إلى التعايش ونبذ الكراهية والعنف.

وإن حاجة أمتنا اليوم إلى خطاب الاعتدال، ليست حاجة ترفيه؛ بل من الحاجات الضرورية التي تساهم في حفظ وصيانة المكتسبات الحضارية، وتوفير البيئة الملائمة لمواجهة الكثير من التحديات والصعوبات التي تستهدف أمتنا في حاضرها ومستقبلها.

ويحدونا الأمل باتجاه أن تتبنى المؤسسات الثقافية والإعلامية الوطنية هذه المسألة، وتقود الحملة الإعلامية والتثقيفية لتأكيد خيار الاعتدال والوسطية في الوطن والأمة.

والاعتدال الذي نقصده لا يعني بأي حال من الأحوال التخلي عن ثواب الدين والوطن وإنما يعني قراءة هذه الثوابت بعيداً عن الغلو والتطرف.

وبالتالي فالمطلوب على هذا الصعيد هو تظهير قيم الاعتدال والوسطية ونسج العلاقات الإيجابية بين مختلف الأمم والشعوب والثقافات والحضارات. وهذا التظهير ليس خاصاً بحقل دون آخر وإنما جميع حقول المجتمع ودوائره المتعددة معنية بشكل أساسي بتظهير قيم الاعتدال والوسطية في المجتمع.

ولا يكفي في هذا السياق أن نلعن الخطاب المتطرف والمغالي والمتشدد وإنما ينبغي أن نسند مشروع تفكيك الخطاب المتطرف وفضحه بصياغة خطاب معتدل وسطي متوازن وبيني حقائقه ووقائعه في الساحتين الثقافية والاجتماعية.

فالمطلوب اليوم على الصعيد الوطني وفي ظل هذه الظروف

الحساسية والتحديات الصعبة العمل على صياغة خطاب وطني وسطي يفكك نزعات التطرف والغلو كما يبني حقائق الاعتدال والتسامح في الفضاء الاجتماعي.

وفي سياق الاهتمام والدعوة إلى ضرورة الانفتاح والتواصل بين المسلمين جميعًا بمختلف مذاهبهم ومدارسهم الفقهية والكلامية، نود تأكيد دعوة المجتمعات الشيعية -الإمامية إلى الانفتاح والتواصل والتلاقي والتفاهم مع المسلمين الشيعة من غير الإمامية، وهم الشيعة الزيدية والشيعة الإسماعيلية. فالجميع له مصلحة في عملية التفاهم والانفتاح والتواصل، ومن الضروري أن نشجع وندعم كل خطوة ومبادرة، تستهدف تجسيد العلاقة بين المسلمين بكل مذاهبهم.

وفي هذا الإطار نقترح الخطوات الآتية:

- 1 - تبادل الزيارات واللقاءات بين النخب العلمية والاجتماعية والثقافية، لزيادة الأواصر وكسر حاجز الجهل المتبادل.
 - 2 - التعاون في المشروعات الوطنية المشتركة كصيانة حقوق الإنسان والدفاع عن الانتهاكات التي تتعرض إليها بعض المجتمعات لدواعي مذهبية.
 - 3 - تظهير المساحات المشتركة وتنشئة الأجيال الطالعة على هذه الحقائق ومقتضياتها المتنوعة.
 - 4 - بناء تفاهات راهنة على قضايا حيوية، تهم جميع الأطراف ضمن الأطر الوطنية أو الإسلامية العامة.
- وهذه الرؤية في الانفتاح وضرورة التواصل مع بقية المسلمين الشيعة من غير الإمامية، تنطبق أيضًا على العلويين في تركيا وسوريا ولبنان. فالحاجة اليوم ماسة لإعادة الاهتمام بهذا الوجود، والذي أرسى

دعائم الاهتمام بهم سماحة المرجع الديني الراحل السيد محسن الحكيم والشيخ حبيب آل إبراهيم والسيد حسن الشيرازي. فهم جزء من أمتنا ومجتمعاتنا، ولا ينبغي أن تستمر حالة الجفاء أو القطيعة أو اللّاهتمام. وإن هذا التواصل لا يستهدف أن ينتقل أحد الأطراف من موقع مذهبي إلى آخر، وإنما يستهدف تعزيز حالة التعارف بين جميع هذه التعبيرات وتعميق أواصر العلاقة والتعاون وإفشال كل المخططات التي تستهدف إدامة حالة الفرقة والتشطي المذهبي في الأمة.

والمدرسة الإمامية كما أرسى دعائمها وركائزها أئمة أهل البيت (ع) تتحرك وتعمل على صعد الحياة المختلفة وقلبها وعقلها على الأمة جمعاء. فهي مدرسة رائدة في الأمة الإسلامية، ولا يمكن للمدرسة الرائدة مهما كانت الظروف والتحديات، أن تقبل لنفسها الانكفاء والانطواء والانحباس في أطر مذهبية ضيقة. فنحن نعتز بانتمائنا لمدرسة أهل البيت (ع)، ولكن هذا الاعتزاز لا يدفعنا إلى الانكفاء، وإنما إلى الانفتاح على قضايا الأمة المختلفة والالتزام بمسائلها الكبرى. فالتشيع مدرسة الحرية والكرامة والعزة ومن يحمل هذه القيم، لا يمكن أن يقبل لنفسه أو مجتمعه الانزواء والانكفاء، وإنما الانفتاح والتواصل. وهذا لا يعني الميوعة في الالتزام بثوابت المدرسة ومقدساتها، وإنما يعني العمل على تعريف أسس هذه المدرسة في إطار من الفهم والتلاقي والتواصل. فليس لنا مصلحة في أن نعيش في ظل بيئة اجتماعية متوترة تجاهنا، وسعينا للعمل على تفكيك ظاهرة التوتر تجاهنا، لا يعني بأي حال من الأحوال التضحية بالشوابت.

وجماع القول: إن مطالبة الشيعة في المنطقه بحقوقهم السياسية والمدنية والدينية، ليست عملاً طائفياً. فالمطالبة بالعدالة والإنصاف، ليس عملاً مردولاً حتى يوصف بالطائفية. الفعل الطائفي هو أن يطالب الناس

بنزع حقوق غيرهم وإعطاءها لإياهم، أما المطالبة بالعدالة والإنصاف والمساواة والمواطنة الكاملة، فهو من صميم الفعل والممارسة الوطنية. وإننا ندعو في هذا السياق شركاء الوطن إلى الانفتاح على قضايا الشيعة في الخليج والإنصات إلى مطالبهم، والسعي من أجل بناء كتلة وطنية عابرة للمذاهب والطوائف للمساهمة معاً في تطوير أوطاننا وتعزيز البناء الداخلي. فمشاكل الشيعة في المنطقة، لا يمكن أن تعالج بمعزل عن مشاكل الوطن كله. فلا أحد يبحث عن حلول خاصة، لأن جميع القضايا مترابطة ومتداخلة ولا حل لها جميعاً إلا بحزمة إصلاح سياسي حقيقي تطل جميع الملفات والقضايا. وندعو شركاء الوطن من كل المواقع المذهبية والفكرية والسياسية إلى نبذ كل أشكال التحريض المذهبي؛ فالاختلاف والتباين في وجهات النظر على أي قضية من القضايا، لا يبرر لأي أحد ممارسة سياسة التحريض وبث الكراهية بين المواطنين.

فالقذف والسب والالتهام الرخيص هي أمور لا تبني الأوطان وإنما تدمرها وتفكك نسيجها الاجتماعي.

فتعالوا جميعاً نحارب التحريض وبث الكراهية الدينية والمذهبية، ونبني أوطاننا على قاعدة احترام التعددية المذهبية وصيانة حقوق الإنسان وحماية العيش المشترك.

ثم إن الوقوف ضد مطالب الناس المحقة في العدالة والديمقراطية والإنصاف، بدعوى أن المطالبين بهذه القضايا هم من الطائفيين، يعد ظلماً صريحاً وافتتاتاً مريعاً لمكون أساسي من مكونات المجتمعات الخليجية.

ولا بدّ من الالتفات إلى أنه لا مصلحة لأحد في المنطقة لتفجيرها طائفيًا، لأن التوترات والانفجارات الطائفية والمذهبية ستدمر الجميع وتدخل المنطقة بأسرها في أتون حروب كارثية لا تبقي ولا تذر.

وجود مشكلة أمنية وسياسية بين إيران ودول المنطقة، لا تعالج بالتحريض الطائفي وبث الكراهية بين المواطنين على أساس طائفي ومذهبي.

لذا، فإننا نرفض التحريض الطائفي بكل أشكاله؛ لأنه يخرب الأوطان ويدمر الاستقرار الاجتماعي والسياسي. كما إن أساليب التحريض ووسائله المختلفة لا تنسجم وتشريعات الإسلام وفضائل الأخلاق، والإساءات الطائفية لا يمكن أن تواجه بإساءة مقابلة، فالنار لا تطفأ بنار أخرى. فتعالوا جميعاً من أجل وحدة أوطاننا ومجتمعاتنا، ومن أجل الالتزام بقيم الإسلام وتشريعاته في التعامل مع المختلف والمخالف، نطرد من محيطنا وفضائنا الاجتماعي والوطني كل نزعات التمييز والإقصاء والنبذ لاعتبارات مذهبية وطائفية. فالعلاقة بين شركاء الوطن ينبغي أن تقوم على الاحترام المتبادل وصيانة الحقوق وحماية مرتكزات العيش المشترك وأسسه.

و- بناء العلاقة على أساس المواطنة

المواطنة في جوهرها وحقيقتها العميقة، ليست هي العلاقة العاطفية والوجدانية التي تربط الإنسان بمسقط رأسه، وإنما هي مشاركة متكاملة، وتكافؤ دائم في الحقوق والواجبات، وعلاقات اجتماعية وثقافية ودستورية متكاملة، تفرض حقوقاً متبادلة بين جميع أطراف الوطن والمواطنين. والمجتمعات الإنسانية اليوم، لا تختلف عن بعضها، في علاقتها الوجدانية والعاطفية بأوطانها. إذن، كل الأمم والمجتمعات، تحب أوطانها، وتربط أبناء هذه المجتمعات بأرضها وتاريخها وشخصها، علاقات وجدانية وعاطفية. إنما المجتمعات الإنسانية تختلف وتتمايز في ما بينها في مدى تحقق معنى المواطنة في أبعادها الدستورية والسياسية والحقوقية.

فالمجتمعات المتقدمة، هي تلك المجتمعات التي ترتبط في ما بينها على الصعيد الداخلي برباط المواطنة، الذي يحدد الحقوق والواجبات،

ويفرض أنماطًا للعلاقة لا يمكن تجاوز مقتضياتها ومتطلباتها. أما المجتمعات المتخلفة والمتأخرة حضاريًا، فهي التي لا زال نظام العلاقة الداخلي فيها، يستند إلى عناوين ويافوظات ما قبل المواطنة والدولة الدستورية الحديثة.

لذلك تكثر في هذه المجتمعات عناوين الانتماء التقليدية، التي تحبس الجميع، وتحول دون بناء وحدتهم وتضامنهم على قاعدة حقوق المواطنة وواجباتها.

من هنا ومن أجل بناء مجتمعاتنا العربية والإسلامية على أسس تحفظ حقوقها من الجميع، وتصون الخصوصيات الثقافية واللغوية الموجودة في الفضائين العربي والإسلامي، من المهم أن تبادر المؤسسات والمعاهد العلمية والفقهية إلى إنضاج رؤيتها تجاه مفهوم المواطنة، والعمل على بناء العلاقات الداخلية في المجتمع الواحد على أساس المواطنة. وإننا نعتقد أن انفتاح الفقه الإسلامي بعدته العلمية وثروته القانونية ومرجعيته المعرفية، سيساهم في إثراء مفهوم المواطنة ثقافيًا وقانونيًا، وسيوفر الأرضية النظرية المناسبة للخروج من الكثير من المآزق والتوترات التي تسود بين مكونات المجتمع الواحد.

فالمواطنة بما تتضمن من واجبات وحقوق متساوية بين جميع أبناء الوطن الواحد، هي خشبة الخلاص من الكثير من التوترات التي تسود اليوم العلاقة بين المكونات المتعددة التي يحتضنها الوطن الواحد.

فالأوطان الواحدة، لا تتشكل من كانتونات دينية أو مذهبية أو قومية متحاززة ومنفصلة في ما بينها، وإنما من وطن ومجتمع واحد، يحتضن كل التنوعات والتعددات، ويحترم وفق إجراءات قانونية ودستورية، كل الخصوصيات الثقافية، ولكن دون الانحباس فيها. بمعنى أن العلاقة التي تربط الدولة بمواطنيها، علاقة قائمة على قاعدة المواطنة، وليس على قاعدة

الانتماءات الدينية أو المذهبية أو القومية. كما إنّ علاقة أبناء المجتمع والوطن الواحد، لا تستند إلى الانتماءات التقليدية للمواطنين، وإنما للعقد الجديد الذي يربط أبناء المجتمع الواحد، والذي يتجلى في مفهوم المواطنة.

ويشير إلى هذه الحقيقة المفكر المغربي طه عبد الرحمن بقوله: «إن هذا المفهوم (المواطنة) اقترن بالفصل بين دائرتين من دوائر الحياة وهما: الدائرة العامة والدائرة الخاصة، وتدخل في دائرة الحياة العامة - كما هو معلوم- كل المعايير والقوانين والمؤسسات التي تتوسل بها الدولة في تنظيم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، حفظاً للصالح العام. في حين يدخل في دائرة الحياة الخاصة، كل ما اختص به الأفراد من حريات وحقوق لا تشملها سلطة القانون ولا تخضع لنظام المجتمع. والمواطنة تتحدد في سياق نظرية مخصوصة في العدل قائمة على هذا الفصل الحدائي بين الدائرتين؛ إذ تقتضي هذه النظرية بأن يتمتع أفراد المجتمع الحدائي بحق المساواة في وضعهم القانوني بما يمكنهم من النهوض بواجب المشاركة في تدبير الحياة العامة، بصرف النظر عن اختلافاتهم في الاختيارات والانتماءات التي تعد جزءاً من الحياة الخاصة»⁽¹⁾.

وخلاصة القول: إن المطلوب اليوم هو العمل على تظهير مفهوم المواطنة وبناء المواطن على أسس الحرية والعدالة والمساواة.

من هنا تكمن أهمية أن تبادر المؤسسات التعليمية والتربوية، لصياغة استراتيجية تربوية وتعليمية متكاملة، تستهدف تربية الأجيال الصاعدة في الوطن وفق مقتضيات المواطنة ومتطلباتها. وذلك لأن المواطنة أبعد في آفاقها وحقائقها الجوهرية، من العلاقة الوجدانية التي تربط الإنسان بأرضه. لذلك، فإن غرس مفاهيم المواطنة وحقائقها، بحاجة إلى استراتيجية تربوية

(1) طه عبد الرحمن، روح الحدأة: المدخل إلى تأسيس الحدأة الإسلامية، ص 216.

متكاملة، تتحمل المؤسسات التعليمية مسؤولية أساسية في هذا السبيل. والتربية الوطنية على حد تعبير ناصيف نصار هي التربية التي تعنى بتنمية الشعور الوطني وحب الوطن والاعتزاز به، وبتغذية الولاء الوطني في نفوس أفراد الجماعة الوطنية وفئاتها. ولكنها في الواقع تحمل، مضافاً إلى هذا المعنى الضيق، معنىً واسعاً شاملاً، حيث تدل على التربية التي تتم على مستوى الوطن بإشراف الدولة الوطنية، وتشمل كل النشاطات التربوية والتعليمية، وتتفاعل مع ظروف الوطن وحاجاته وتراثه وتطلعاته وأنظمتها، وتحمل معنىً وسطاً، حيث تدل على مجموعة مواد ونشاطات من شأنها أن تغذي الوعي الوطني والالتزام الوطني والعمل الوطني بطبيعة مضمونها. وعليه، فإن الاستراتيجية التربوية الوطنية، تستهدف تشكيل المواطن وتنمية قدراته ومواهبه، لكي يصبح مواطناً مشاركاً وفاعلاً في قضايا مجتمعه ووطنه.

ومن الأهمية بمكان وعلى جميع الصعد والمستويات، أن لا تدفعنا اختلافاتنا الفكرية والسياسية إلى القطيعة والجفاء والتباعد، وإنما ينبغي أن تكون هذه الاختلافات مدعاة إلى الحوارات العميقة، لا لكي تنتقل في قناعاتنا، وإنما من أجل أن نتعرف على وجهات نظر بعضنا، ومن أجل إزالة الاحتقانات النفسية المصاحبة للاختلافات الفكرية والسياسية، ولكي يتم تنشيط دور الجوامع المشتركة بين الجميع، بحيث لا تلغي الاختلافات المشتركة، وتحول دون ممارسة دورها ووظيفتها في الحوار والتعاون والتضامن.

وإن ما نشهده من أحداث وتطورات في العديد من مناطق المجال الإسلامي، تدفعنا وتلزمنا بضرورة التأكيد على قيمة الحوار بين مختلف مكونات الأمة ومؤسساتها المتعددة.

لذلك فإننا ينبغي أن نتعامل مع مفهوم الحوار باعتباره خيارنا الوحيد

لتعميق مشروع التفاهم والتعايش. فالحوار هو طريق إجلاء الحقائق والوصول إلى صيغ لتفعيل المشترك الوطني والإسلامي والإنساني، وسبيلنا للحفاظ على مكتسبات الأمة والوطن.

لقد عانت شعوبنا الولايات، وما زالت تعاني، من جراء التعصب وسوء الظن والعقلية المتحجرة، التي تساوي بين أفكارها ومشروعاتها، وبين الحق والحقيقة.

والدرس العميق الذي ينبغي أن نستفيده من تجارب العديد من المجالات العربية والإسلامية، التي عانت وما زال بعضها يعاني من العنف والتطرف والقتل المجاني والحروب العنيفة هو: أن الحوار بكل مستوياته، هو مشروعنا لصون الحرمات، وإدارة التنوعات والاختلافات.

وبالحوار في دوائر الوطن والأمة، يتكامل منطق الاختلاف ومنطق الاعتراف، وصولاً إلى تأسيس دينامية اجتماعية جديدة، تتجه صوب التطلعات الكبرى للوطن والأمة.

ز- ثقافة سياسية جديدة

كثيرة هي الدوافع والمعطيات التي تدفعنا إلى القول: إن ثمة ضرورات ذاتية وموضوعية قصوى لتنمية ثقافة سياسية-ديمقراطية جديدة في المجالين العربي والإسلامي، تتجاوز كل عناصر التخلف والانحطاط والاستبداد العالقة في الثقافة السياسية السائدة.

وذلك لأنه لا يمكن الخروج من مأزق الراهن والتفاعل الإيجابي مع مكاسب الحضارة، بدون ممارسة قطيعة معرفية وسياسية مع ثقافة التخلف والاستبداد وتقاليدهما؛ وذلك لأنها هي المسؤولة عن عرقلة الكثير من مشروعات التقدم والحرية في الأمة.

فالاستبداد السياسي الجاثم على صدر الأمة، هو الذي يعرقل انطلاقتها الحضارية الجديدة، وهو الذي يكبل الأمة بالمزيد من الكوابح، التي تحول دون التقدم والتطور السياسي والحقوقى والحضاري. من هنا تتشكل الحاجة الماسة إلى تفكيك ثقافة الاستبداد والديكتاتورية في الفضاء الثقافي والسياسي العربي، وبناء فكر وثقافة سياسية جديدة، قوامها الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحياتها.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: إن المسؤول الأول عن إخفاقات الأمة المتتالية في كل حقول الحياة، هو الاستبداد والاستئثار بالرأي والقرار والاستفراد بالسلطة.

وذلك لأن الاستبداد بمتوالياته العديدة والخطيرة، هو الذي يؤسس للفشل والإخفاق، ويشرع للهزيمة والانكسار. فحيثما وُجد استبداد سياسي، توافرت كل موجبات الإخفاق والهزيمة؛ بل لا يكتفي فعل الاستبداد بذلك؛ بل يحاول إسقاط كل عناصر القوة في الأمة، وذلك من أجل ضمان ديمومة استبداده واستمرار ديكتاتوريته.

لذلك، فإن الخطوة الأولى في مشروع التقدم في المجالين العربي والإسلامي، هو نبذ الاستبداد وتفكيك ثقافته وموجباته، ودحر مبرراته، ومقاومة رجاله ومؤسساته. وبدون إزالة الاستبداد السياسي، ستبقى كل التطلعات مجردة، وكل الأعمال والأنشطة بدون أفق حقيقي.

من هنا ينبغي أن تتجه كل الجهود والطاقات لمقاومة الاستبداد، وإرساء معالم وحقائق سياسية-اجتماعية جديدة تستند إلى قيم الديمقراطية والشورى والتداول السلمي للسلطة. وهذا بطبيعة الحال، بحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة، تتجه إلى صياغة العقول وبناء الحقائق على هدي هذه الأسس والمرتكزات.

فالاستبداد هو أم الرذائل كلها، ولا خيار أمامنا إذا أردنا الأمن والتنمية والاستقرار، إلا التحول نحو الديمقراطية وبناء أنظمتنا السياسية والتربوية والثقافية على أسس الديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان.

فالاستبداد بمتوالياته وتأثيراته المتواصلة، هو الذي أوصل العديد من المناطق والدول في المجالين العربي والإسلامي إلى دوامة العنف والقتل المجاني. وذلك لأنه (الاستبداد) هو الذي يغذي مصادر العنف وينشط حركة الصراع السلبي في المجتمع. وهو الذي يشرع في كل الأحوال إلى ممارسة القهر والقوة في العلاقات الإنسانية والاجتماعية والسياسية. فالاستقرار لا يتحقق بالإرغام والإكراه المتعسف، بل بالرضا والمشاركة والتوزيع العادل للثروات وتكافؤ الفرص.

«الاستبداد أو الطغيان (Tyranny) يمكن تعريفه على أنه ذلك الإكراه الذي تمارسه سلطة ليس لها الحق في استعمال القوة، أو حتى سلطة شرعية تتجاوز القيود والحدود في استعمالها. والإرغام (أو الإكراه) الذي (قد) تمارسه السلطة المستبدة هو عادة إرغام يمكن تجنبه (أو تجنب القسط الكبير منه) من ناحية، ويتعذر التنبؤ به (في أغلب الأحيان) من ناحية أخرى. أما ضحيته الأولى فواضحة وجلية: الفرد وحرية. ومن الشرور البارزة لهذا الإكراه الاستبدادي أنه يلغي الفرد كشخص مفكر ومقيم ويجعله مجرد أداة لتحقيق أهداف الآخرين. فهو مرغم على التصرف وفق خطة حياة ليست له. وعلى خدمة أهداف لا تخصه. والاستبداد، دون أدنى شك، من الممارسات الملازمة لأي نظام ديكتاتوري أو قل، لأي نظام حكم مطلق»⁽¹⁾.

والاستبداد كثافة وممارسة لا تتوقف فقط عند طبيعة صنع القرار السياسي وآلياته وتسيير شؤون الدولة الكبرى؛ بل هي تتسرب إلى كل

(1) مجموعة من المؤلفين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ص 58.

الحياة والتفاصيل. بحيث يكون الطابع الاستبدادي هو المسيطر على مختلف شؤون المجتمع وقضايا الوطن. وحاجتنا الطبيعية والإنسانية إلى الانضباط والنظام والوحدة، ينبغي ألا تقودنا إلى ممارسة الكبت والاستبداد.

وذلك لأن هذه الممارسات لا تؤدي إلى الغاية المنشودة، بل على العكس من ذلك تمامًا. حيث إن الكبت لا يصنع انضباطًا، والاستبداد لا يخلق وحدة؛ بل تشتتًا وتداعيًا مستمرًا. فالاستبداد ليس هو الحل العبقري والحضاري لتلبية حاجات الإنسان المتعددة؛ بل هو حل العاجزين والجاهلين لسنن الاجتماع الإنساني.

وإن الدول الاستبدادية التي تبدو قوية للمراقبين في الخارج، كما بدأ الاتحاد السوفيتي، وكما تبدو الصين نسبيًا حتى الآن، هي في واقع الأمر دول ضعيفة من الداخل لا تجرؤ على الخيار الديمقراطي وعلى حمل جنين الديمقراطية في جوفها الضعيف والمريض. أما الدول القوية، فعلى ما نسمع عنها من مشكلات داخلية، فهي التي تواصل المسار الديمقراطي على الرغم من تلك المشكلات الداخلية، بل تحلها بالديمقراطية⁽¹⁾.

حاجتنا إلى ثقافة سياسية جديدة

من المهم القول: إن عملية تأسيس ثقافة سياسية جديدة وبنائها، تتجاوز رواسب الانحطاط وموروثات الاستبداد السياسي، وترتبط بطبيعة الهدف أو الأهداف المتوخاة من هذه العملية. وعليه، فإن الغاية المتوخاة من الثقافة السياسية الجديدة، هي إشاعة النمط الديمقراطي في الحياة العامة للعرب والمسلمين. بحيث تكون الديمقراطية كثقافة وآليات ووسائل

(1) المصدر نفسه، ص 111.

ونظم، هي السائدة في الحياة السياسيّة وإدارة شؤون الدولة والسلطة، كما هي جزء حيوي في النسيج الاجتماعي والثقافي.

فالثقافة السياسيّة الجديدة التي نشدها ونتطلع إليها، هي تلك الثقافة التي تعزز التطور الديمقراطي والحقوقي في مجتمعاتنا، وتحول دون بروز السياقات الثقافيّة والاجتماعية والسياسيّة المفضية والمؤسّسة إلى الديكتاتورية والاستبداد.

إننا بحاجة إلى ثقافة سياسيّة تعزز الخيار الديمقراطي في صفوف المجتمع، وتعمل على تهئية المناخ لرفض كل محاولات تكميم الأفواه والعودة بالمجتمع إلى الأنظمة الشمولية التي تلغي الإنسان وحقوقه، وتحارب كل محاولاته للتحرر والاعتناق من ربة الاضطهاد والقهر السياسي والاجتماعي.

ومحاولات الأنظمة الشمولية في رفع شعارات تقدمية لتعبئة المجتمع باتجاهها دون خطوات عملية تترجم هذه المحاولات، أضحت عملية مكشوفة، ولا تثمر إلا المزيد من التوتر والاحتقان.

لذلك، فإن حاجتنا إلى ثقافة سياسيّة جديدة، تكثف في النقاط الآتية:

1 - بناء الوعي الاجتماعي والسياسي، على أسس العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، وتجاوز كل أشكال الوعي الاجتماعي والسياسي المشوه، الذي يبرر استخدام القهر ويسوغ ممارسة الاستبداد ويقبل تأجيل مشروع حقوق الإنسان وامتهان كرامته.

إننا لا نبالغ حين القول: إن الذي ساعد بشكل مباشر في تغول الأنظمة الاستبدادية-الشمولية في العديد من دولنا ومجتمعاتنا، هو الوعي الاجتماعي والسياسي المشوه، الذي لم يتعامل بفعالية وصدق مع مشروع الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن هذا الوعي الممسوخ الذي يرحب بالاستبداد السياسي ما دامت السلطة في يده، ويتجاوز عن كثير من الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات السياسيّة وحقوق الإنسان، هو أحد المسؤولين المباشرين عن تردي أوضاعنا وتدهور استقرارنا السياسي.

وحاجتنا إلى الثقافة السياسيّة الجديدة، تنبع من حاجتنا إلى بناء وعي اجتماعي وسياسي جديد، يمارس القطيعة بكل مستوياتها مع الديكتاتورية والاستبداد وكل مسوغات تعطيل مشروع الحريات السياسيّة والديمقراطيّة الشاملة. ويبني هذا الوعي الجديد حقائق العدالة والمساواة وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة واحترام حق التعبير والاختلاف، وصياغة واقعنا كله وفق مقتضيات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

2 - إن الديمقراطية كبنية وآلية وممارسة، تركز على مفهوم المشاركة السياسيّة. إذ لا يمكن أن تبنى الديمقراطية في أي بيئة اجتماعية، بدون مشاركة سياسيّة-مجتمعية فاعلة.

إذ إن مستوى المشاركة هو الذي يحدد مستوى الديمقراطية، كما إنّ توسع دائرة المشاركة السياسيّة في الفضاء الاجتماعي، هو أحد التعبيرات المهمة على الوعي الديمقراطي في المجتمع.

لذلك كله، فإننا بحاجة إلى ثقافة سياسيّة جديدة، تدفع المجتمع وتحفزه بكل فئاته وشرائحه وأجياله إلى المشاركة السياسيّة وشؤون إدارة الشأن العام. من هنا، فإن حاجتنا إلى الثقافة السياسيّة الجديدة، بمستوى حاجتنا إلى الديمقراطية والحريات السياسيّة. وذلك لأنه لا يمكن إنجاز ديمقراطيّة في بنائنا الاجتماعي والسياسي من دون مشاركة الناس.

ووسيلتنا الحضاريّة لتحفيز الناس للمشاركة في هذا المضمار، هو

خلق ثقافة سياسية جديدة، تدفعهم بشكل ذاتي-دينامي إلى تحمل المسؤولية العامة والمشاركة بحيوية وفعالية في الشأن السياسي العام.

«والثقافة السياسية الجديدة التي تفترضها استراتيجيا الانتقال الديمقراطي هي -باختصار- الثقافة التي تحمل النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية (أي التوتاليتارية)، وتحمل التوافق والتراضي، والتعاقد، والتنازل المتبادل، محل قواعد التسلط، والاحتكار، والإلغاء... إلخ، فتفتح المجال السياسي -بذلك- أمام المشاركة الطبيعية للجميع. وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها. هذا يعني أن في قاع هذه الثقافة السياسية النظرية مفهوماً مركزياً تأسيسياً للسياسة والسلطة: إنهما -معاً بحسبها- ملكية عمومية للمجتمع برمته يلتقي معها أي سلم معياري تتوزع بموجبه أفساط السياسة والسلطة ومستحققاتها على قواعد الامتياز أو الأفضلية أو ما في معناها من أسباب السطو على الرأسمال الجماعي السياسي.

وغني عن البيان أن مفهوم السياسة والسلطة، بهذا المعنى، يعيد تعريف الشرعية السياسية بوصفها تلك التي تحصل برضا الشعب وحرية اختياره، من حيث هو مصدر السلطة والتشريع في النظام المدني الحديث، وليس بوصفها حاصل امتياز ما: عرقي، أو فؤوي، أو ثيولوجي، أو أيديولوجي... إلخ»⁽¹⁾.

3- إن كثيراً من التناقضات والتوترات السياسية والاجتماعية الداخلية، لا يمكن معالجتها بدون ثقافة سياسية جديدة، تؤسس لنمط جديد من العلاقة والتواصل بين مكونات المجتمع وقواه، قوامها التسامح والحرية وسيادة القانون وقيم حقوق الإنسان. فكثير من مشكلات

(1) المصدر نفسه، ص137.

الداخل في المجالين العربي والإسلامي، بحاجة إلى رؤية وحلول جديدة، تتجاوز النمط التقليدي في معالجة هذه المشكلات. فأزمات السلطة وعلاقتها بالمجتمع وتعبيراته المتعددة وطبيعة الموقف من التعدد والتنوع المذهبي والقومي والعرقي المتوافر في العديد من المجتمعات، بحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة، تعيد صياغة العلاقة على أسس جديدة بين السلطة والمجتمع، كما إنه لا يمكن تجاوز معضلات التمييز الطائفي والعرقي والقومي، بدون ثقافة سياسية، تعيد إلى التنوع كينونته ومتطلباته، وترسي دعائم المواطنة وأسس الوحدة وفق رؤية وثقافة لا تلغي الخصوصيات الثقافية لكل فئة أو شريحة في المجتمع والوطن، دون أن تشرع إلى الانكفاء والانحسار في الذات.

من هنا، فإن إعادة بناء أسس الثقافة السياسية في المجالين العربي والإسلامي، وبناء أنماط جديدة للعلاقة بين مختلف مكونات المجتمع والوطن على أسس الحرية والعدالة، من المداخل والروافد الأساسية لبناء واقع ديمقراطي وسياسي جديد.

فالثقافة السياسية الجديدة، هي الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة وظائفهم العامة والقيام بمسؤولياتهم السياسية وتنظيم العلاقات بين تنوعات المجتمع تنظيمًا حضاريًا وبعيدًا عن الصراعات والحروب المفتوحة.

4 - إن الإصلاح السياسي الذي تتطلع إليه الشعوب العربية والإسلامية اليوم، بحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة، تبلور تطلعات الإصلاح السياسي، وتنضج المضامين السياسية والمجتمعية لعملية الإصلاح السياسي. وبالتالي، فإن الثقافة السياسية المنشودة هي التي تساهم في إنضاج الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية للانخراط في مشروع الإصلاح السياسي.

فالقسط المعرفي والعملية مع حقائق التسلط والهيمنة وموجبات

احتكار السلطة والقرار والرأي وانتهاك حقوق المواطنين وإرادتهم، بحاجة إلى رؤية سياسية جديدة وثقافة مجتمعية ودستورية، تأخذ على عاتقها بلورة برنامج وطني متكامل، للانعتاق من كل أشكال الاستبداد السياسي وموجباته، والانخراط الفعلي في بناء حياة سياسية جديدة للمجالين العربي والإسلامي على قاعدة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إننا في العالم العربي والإسلامي اليوم، بحاجة إلى ثقافة سياسية تعيد تنظيم أولوياتنا السياسية وتصيغ علاقات مكوناتنا بعضها مع بعضها الآخر على أسس الحرية والعدالة، وتولي اهتمامًا خاصًا وحيويًا لمسائل التنمية والتعاشيش الأهلي والمواطنة الدستورية، وتدعم سياق التحديث السياسي القيمي والمؤسسي الذي يتطلب القبول القانوني بالتعددية وتشكيل الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية والتشكيلات النقابية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

وبعبارة أخرى: إننا بحاجة إلى ثقافة سياسية تنسجم ومتطلبات الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية وقيم الحوار والتسامح وحقوق الإنسان.

إننا بهذه العناصر والقيم الأساسية، نتمكن من تجديد حياتنا السياسية وتجاوز تحديات المرحلة والانطلاق من إمكانات الواقع وممكناته، لبناء واقعنا الوطني على هدى هذه القيم ومقتضياتها الثقافية والمؤسسية.

ح- الإعلام الفضائي الديني. رؤية في السياسات والمهام

ثمة حقيقة شاخصة اليوم في المشهد العالمي، وهي أن العالم من أقصاه إلى أقصاه، يعيش ثورة في وسائل الاتصال والتواصل والإعلام.

ولهذا انتشرت الفضائيات وتعددت المحطات التلفزيونية، وعملت كل الشعوب والأمم والجماعات باختلاف منابها وأيدولوجياتها للحضور الفضائي.

ونفسر اندفاع جميع الخصوصيات للتعبير عن ذاتها فضائياً في الإطار العربي، إلى أن الوضع السياسي والإعلامي العربي، استند خلال عقود عدّة إلى استراتيجية تغييب الخصوصيات الدينية والمذهبية والقومية والجهوية والقبلية لصالح رؤية مركزية واحدة. ومع التطورات السياسية والإعلامية الجديدة، شعرت جميع الخصوصيات أن بإمكانها التعبير عن نفسها فضائياً. فتسارعت كل الخصوصيات الموجودة في الفضاء العربي إلى الحضور التلفزيوني. ولعلنا لا نجانب الصواب حين القول، إن أغلب حالات التسارع تمت بدون رؤية واضحة، واستراتيجية إعلامية مدروسة. وإنما هو تسارع عفوي، يستهدف الوجود الفضائي بذاته. وبطبيعة الحال، كان الاندفاع السريع نحو تأسيس فضائيات، التحدي الرئيسي الأساسي الذي يواجهه هو إثبات الوجود والذات.

بمعنى أن المشروع الإعلامي يمر بمرحلتين أساسيتين على هذا الصعيد:

1 - مرحلة إثبات الوجود والذات سواء كانت دينية أم قومية أم مذهبية أم قبلية. وعادة في هذه المرحلة تتراجع شروط الجودة على مختلف المستويات لصالح الحضور كيفما كان.

ولكن غياب الاستراتيجية الإعلامية الواضحة، وكذلك الكادر البشري المؤهل، يجعل مرحلة إثبات الوجود طويلة، والثمن الذي تدفعه المجتمعات من جراء هذا الإعلام كبيراً.

2 - مرحلة إدارة الوجود الإعلامي بما ينسجم ومشروع القاعدة الاجتماعية التي انطلقت منه هذه الفضائية التلفزيونية أو تلك.

وأعتقد أن الفضائيات الدينية في غالبيتها، لا زالت تعيش المرحلة الأولى بكل التباساتها وهواجسها. وهذا يتطلب من القائمين عليها، التفكير الجاد في إيجاد آليات مدروسة، في سبيل تجاوز الإعلام الهاوي إلى الإعلام المحترف. وهذا يتطلب الاهتمام بالنقاط الآتية:

1 - الإعلام والمشروع الثقافي والسياسي

على الصعيد الواقعي ثمة علاقة وظيفية بين الإعلام والسياسة. بمعنى أن الإعلام هو أحد روافد العمل السياسي، كما إنه هو وسيلة الترويج والتسويق للمثل والمشروعات والشخصيات. ولكن وجود هذه العلاقة ينبغي أن لا يقلل من شروط المهنة والاحتراف الإعلامي.

فكل المحطات التلفزيونية لها أجندتها، ولكن تختلف عن بعضها في طبيعة التعامل مع هذه الأجندة.

فيوجد التعامل المباشر الفج الذي لا يوسع من دائرة المشاهدين والمتابعين.

ويوجد التعامل الذكي المحترف، الذي يعمل للوصول إلى أجندته وغاياته عن طريق أنشطة إعلامية متعددة، تلتزم شروط العمل الإعلامي الصحيح والمتقن.

2 - التدريب والتكوين المهني

لا يكفي أن تكون أهداف المحطة التلفزيونية وغاياتها نبيلة، وإنما من الضروري الاهتمام بكل مسائل التدريب والتأهيل المهني والعلمي لكل الكوادر الإعلامية.

وأعتقد على هذا الصعيد، أن أغلب الفضائيات الدينية بحاجة إلى الكثير من الجهود النوعية التي ينبغي أن تبذلها على هذا المستوى.

إضافة إلى أنه لا يمكن أن يتقدم الأداء التلفزيوني في أي محطة تلفزيونية، بدون مؤسسات إنتاج فني وبرامجي، قادر على رفق الفضائية بالعديد من المشاريع التلفزيونية والبرامج الإعلامية المتميزة.

3 - الفضائيات الدينية وروح المسجد

لا ريب في أن للفضائيات الدينية إيجابيات ومكاسب عدة، ولكن ما أود أن أثيره في هذا السياق، هو إصرار أغلب هذه الفضائيات على الخطاب الذي يفرق بين الناس، ويشحن نفوسهم بالحقد والبغضاء على مخالفيهم في الرأي أو المعتقد. ما حول أغلب هذه الفضائيات إلى مصدر في إشاعة خطاب الكراهية والفتنة.

لذلك، فإننا ندعو هذه الفضائيات إلى العودة والالتزام بروح المسجد. فهي روح جامعة وحاضنة للجميع، وتلبي حاجات الجميع.

ولا يمكن أن تقترب هذه الفضائيات من روح المسجد، إلا بخلق مبادرة من قبل القائمين عليها للاجتماع وتدارس الأمر وصياغة ميثاق إعلامي متكامل، ينبذ الفرقة والشقاق، ويؤكد على قيم الحوار والوثام والتسامح والمحبة وحقوق الإنسان.

وبعبارة أخرى: إن التزام جميع هذه الفضائيات بروح المسجد الجامع والحاضن، هو الذي يخرجها من مأزقها الحالي.

ففي لحظة زمنية وجيزة، توالدت وانتشرت الفضائيات الدينية، وأصبحنا يومياً نكتشف قناة إعلامية-دينية جديدة، وأضحى الجميع في زمن انفجار الهويات الفرعية، يحدث نفسه وجماعته الإثنية أو القبلية أو المذهبية حول ضرورة التواجد الفضائي.

ونحن نعتقد أن ظاهرة انتشار الفضائيات الدينية، بحاجة إلى دراسة

عميقة ومتأنية، حتى نستطيع أن نصل إلى حكم نهائي حول مسارها ومسيرتها وتجربتها.

ولكن ما نستطيع قوله في هذا السياق، إن أغلب هذه الفضائيات تبني خطابًا وسياسة إعلامية مغلقة وعاطفية وشوفينية، وإن هذه الفضائيات تعمل على إبراز مفاهيمها الخاصة وشخصياتها المقربة، والتغافل التام والتجاهل الكلي عن كل المفاهيم والقيم والشخصيات الأخرى، التي لا تلتقي بشكل أو بآخر وهذا الطرح.

أي أنها فضائيات فئوية-مغلقة، لا تمارس الانفتاح مع الرأي الآخر.

ولا تكتفي بذلك، بل تشحن الساحتين العربية والإسلامية شحنًا قبليًا أو طائفيًا. لهذا نجد وفي زمن الفضاء المفتوح، أن الإحن والأحقاد ازدادت بين القبائل والطوائف، وأضحت الحرب الإعلامية المفتوحة على كل الاحتمالات، هي السمة البارزة في المشهد الإعلامي العربي والإسلامي.

والذي يثير الغرابة في هذا الإطار، هو أن الفضاء والإعلام المفتوح، لم يساعد جميع الأطراف على التعرف على بعضها، وإنما تترس كل طرف وراء إعلامه الخاص، وبدأ يطلق سهام والنبال ضد الأطراف الأخرى. فأصبحنا جميعًا نعيش هذه المفارقة، حيث الإعلام المفتوح الذي يصل إلى كل بيت، مع جهل عميق بالآخر وتغيب متعمد إلى تلك الحقائق والقضايا التي تنصفه.

فالإعلام الفضائي الإسلامي، لم يؤد إلى أن يتعارف المسلمون في ما بينهم، وإنما أدى إلى التخندق والتخندق المضاد.

فغابت الحقيقة الجامعة، وازمحلّت المساحة المشتركة، وازدادت الإحن والأحقاد، وتراجع الفهم والتفاهم بين جميع الأطراف في الدائرة الإسلامية.

وفي هذا السياق، تحول الفضاء الإسلامي المفتوح من فرصة للتواصل والتعارف، إلى منصة لزرع الفتن والأحقاد بين المسلمين. ونماذجنا على ما نقول كثيرة وعديدة. ونعتقد أن استمرار هذا النهج والتوجه، سيفضي إلى المزيد من الكوارث على صعيد الأمن الاجتماعي والسياسي.

وإننا هنا ندعو جميع القائمين على الفضائيات الدينية، إلى مراجعة استراتيجياتهم الإعلامية، والعمل على بناء إعلام تلفزيوني، يساهم في تعميق الوفاق بين المسلمين، ولا يشحن النفوس والعقول للمزيد من التشطي والفتن.

فالإعلام مسؤولة والتزام، وما يجري اليوم على الشاشات الإسلامية، يتجاوز الحدود بكل مستوياتها. حيث الألفاظ النابية، والتهريج المفجع الذي يعيد أحقاد التاريخ، ويهيم الأرضية للمزيد من الحروب والفتن في كل المجتمعات والدول العربية والإسلامية. إننا ندعو أصحاب هذه الفضائيات إلى أن يتقوا الله في أمتهم ومجتمعاتهم، فما يمارسوه عبر العديد من برامجهم التلفزيونية، لا يخرج عن نطاق تهيئة المناخ والأرضية للفتنة بكل صورها بين المسلمين. لذلك نحن بحاجة إلى وقفة جادة لإعادة هذه الفضائيات إلى جادة الصواب، بالابتعاد التام عن البرامج التي تشحن الناس ضد بعضها لاعتبارات قبلية أو مذهبية أو جهوية، وتعمل على ترسيخ قيم الوحدة والتسامح وصيانة حقوق الإنسان.

فالإعلام الفضائي هو فرصة ذهبية، لتعريف العالم بقيم الإسلام الخالدة، وليس لنشر غسيلنا الوسخ على رؤوس الأشهاد.

والحرية لا تشرع لأحد ممارسة الحيف والظلم ضد الآخرين. ومن يريد أن يدافع عن آراءه وأفكاره ومعتقداته، يستطيع أن يدافع عنها بوسائل حضارية، لا تقلل من قيمة الآخرين، ولا تدخل المشاهدين في حلبة من الصراع المفتوح الذي يبدأ بالشتائم المقززة، ولا ينتهي إلا بالدعاء على الآخرين بالويل والثبور وعظائم الأمور.

فالإسلام هو دين الرحمة والمحبة والألفة، ولكن من يشاهد هذه الفضائيات، يكتشف أن القيم المبثوثة في برامجها، هي قيم مضادة شكلاً وجوهراً لقيم الرحمة والمحبة والألفة.

وإننا في هذا السياق ندعو إلى الآتي:

1 - ضرورة العمل على تطوير النخب الإعلامية والثقافية في مجتمعاتنا على المستويين الفني والفكري. لأنه لا يمكن تطوير وسائل الإعلام الفضائي بدون تطوير الكادر البشري الذي يعمل في هذه المؤسسات.

وفي إطار عملية تطوير الكادر البشري، من الضروري الاستفادة من كل الخبرات الإعلامية العربية والدولية وكذلك مراكز التدريب الإعلامية المشهود لها بالمهنية والتميز.

2 - إقامة الملتقيات والمؤتمرات الخاصة بالإعلاميين العاملين في الإعلام الفضائي، وذلك لمدارسة القضايا المشتركة وتبادل الرأي والخبرات وصياغة استراتيجيا إعلامية مشتركة.

3 - ثمة ضرورة قصوى في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الأمة الإسلامية على أكثر من صعيد، إلى صياغة خطاب إعلامي جديد، يحترم حقيقة التعددية المذهبية في الأمة، ويدعو إلى صيانة حقوق الإنسان وسيادة قيم الحوار والحرية والتسامح وقبول المختلف رأياً ووجوداً، وتفكيك خطاب ونزعات الكراهية لاعتبارات دينية أو مذهبية أو قومية.

4 - من المهم أن يتبنى الإعلام الفضائي قضايا الأمة الكبرى، ويرفض دعوات الانعزال أو الانحباس في القضايا الخاصة.

فالإعلام ينبغي أن يكون رافعة لكل قضايا الأمة الكبرى ومدافعاً عنها، وحاتاً على الالتزام بها وصانعاً للوعي الحامي والمدافع عن معطياتها ومتطلباتها.

5- لكون الساحة الإسلامية-الشيعة تمتلك اليوم العشرات من الفضائيات، من الضروري التفكير في مسألة التكامل في الإعلام الفضائي. حتى لا تكرر هذه الفضائيات برامجها الدينية، وحتى تستوعب كل القضايا ذات الاهتمام والضرورة. فما أحوج ساحتنا اليوم إلى فضائية سياسية-خبرية، تهتم بقضايا الأمة السياسية، وتعطي أولوية للبرامج السياسية التي تستهدف صناعة الوعي السياسي وصياغة ثقافة سياسية في الأمة. كما إنه ما أحوج الساحة اليوم إلى فضائية حقوقية، تعتنى بقيم حقوق الإنسان، وتعمل للدفاع عن حقوق الإنسان وكرامته، وتفضح كل الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان، وتعمل على خلق البيئة الحقوقية الضامنة لحقوق الإنسان والمدافعة عنه.

فالتكامل بين أجهزة ومؤسسات الإعلام الفضائي، أضحي ضرورة قصوى، حتى لا تتكرر الجهود أو تكون ذات صيغة واحدة.

فمدرسة أهل البيت (ع) لا يمكن أن نحصرها في الأنشطة والبرامج الشعائرية، وإنما هي تتسع وتستوعب كل قضايا الحياة ومجالاتها. والإعلام الفضائي ينبغي أن يعكس كل معارف أهل البيت (ع) وقضايا مجتمعاتنا المعاصرة، وهذا يتطلب بناء رؤية إعلامية جديدة للمؤسسات الإعلامية الفضائية-الدينية.

رؤية مستقبلية

(1)

لعلنا لا نبالغ حين القول: إن المسلمين الشيعة اليوم وفي مختلف مواقعهم ومناطقهم، يعيشوا فرصة تاريخية سانحة، حيث إن المتغيرات السياسية الحالية لا زالت تسير في صالحهم. حيث تم القضاء على نظامين سياسيين كانا يكتنوا العداء للشيعة وخياراتهم السياسية والثقافية، وهما نظام

طالبان ونظام صدام حسين. ولقد تنفس الشيعة في أفغانستان والعراق الصعداء مع هذه التغيرات التي انسجمت ورغبتهم وطموحهم في إسقاط هذه الأنظمة والمشروعات التي أبادت الكثير من الشيعة وحالت دون استقرارهم السياسي والاجتماعي.

لذلك فإننا نقول: إن طبيعة التطورات السياسية والاستراتيجية في المنطقة، لا تتناقض في جملتها وخطوطها الكبرى مع تطلعات الشيعة ومطالبهم المعاصرة. وإن الشيعة بكل أطيافهم ومواقعهم يعيشوا فرصة سانحة لتحسين أوضاعهم، وتطوير مكاسبهم، وصيانة حقوقهم.

فالظروف الموضوعية كلها، مؤاتية لكي ينشط الشيعة ويطلبوا بحقوقهم في كل أوطانهم. وإن تلكؤ الشيعة أو تراخيهم تجاه هذه الفرصة، قد يكلفهم الكثير. حيث إن ضياع الفرصة غصة، وإن الفرص تمر مرّ السحاب.

فلتتكاتف كل الجهود، ولتتجاوز كل الاختلافات الداخلية، وذلك من أجل استثمار هذه اللحظة، والاستفادة القصوى من هذه الفرص السانحة.

فرويتنا لمستقبل المسلمين الشيعة متفائلة وإيجابية، ولكن هذه الرؤية لا تدفعنا إلى الراحة والنوم. بل تحملنا مسؤولية اليقظة التامة والدائمة، والعمل المتواصل من مختلف المواقع، لاستثمار اللحظة وتحقيق التطلعات وردم الفجوة بين الوعد والانجاز.

ولنتذكر دائماً: أن الأمم التي تهرب من عصرها، تفسح المجال واسعاً لخصومها وأعدائها لصياغة راهنها ومستقبلها. ولقد جاء في الحديث الشريف: «من ساء تدبيره كان هلاكه في تدبيره»⁽¹⁾.

(1) عبد الواحد الأمدي التميمي، فرر الحكم ودرر الكلم.

فالفرض اليوم أمام الشيعة قائمة، والتحديات شائعة، وكلاهما بحاجة إلى رؤية حضارية وعزيمة راسخة وإرادة صلبة من أجل نيل الحقوق ورفع الحيف والظلم. وكما جاء في الحديث: «بالصبر يتوقع الفرج ومن يدمن قرع الباب يلج»⁽¹⁾.

فمستقبل المسلمون الشيعة رهن بإرادة أبنائها وعزيمة رجالها. فالظروف الموضوعية جد مؤاتية، لكي نرفع من وعن واقعنا ظلمات تاريخية. واللحظة مناسبة وفق كل المقاييس لكي تبرز إرادتنا الذاتية في استثمار الظروف الموضوعية وتوظيفها لصالح حقوقنا وتطلعاتنا التاريخية.

وثورات الربيع العربي، فتحت آفاقاً جديدة، ومن الضروري الاستفادة منها على مختلف الصعد والمستويات.

فالأنظمة الديكتاتورية حينما تتهاوى، والشعوب حين تعبر عن إرادتها، وتكسر حاجز الخوف، فإن القوى الاجتماعية الصاعدة، تعيش أزهى عصورها. لأنها تتمكن من الحركة والنشاط، بدون ضغط من الأجهزة الأمنية، التي كانت بالمرصاد لكل عمل ثقافي أو سياسي جاد في المنطقة. وبالذات في الدول التي كسحتها الإرادة الشعبية وأسقطت أنظمتها الاستبدادية.

وإننا هنا ندعو الفعاليات والمؤسسات الإسلامية-الشيعية، إلى الإسراع في الانفتاح والتواصل مع هذه الساحات الجديدة، ونسج العلاقات الإيجابية مع القوى الحية والمؤثرة فيها.

فالفُرصة سانحة لتجاوز متواليات المرحلة الأمنية والسياسية السابقة، والتفاعل الإيجابي والمستديم مع الآفاق الجديدة، التي بلورها الربيع العربي في المنطقة العربية.

(1) المصدر نفسه.

وإننا ندعو المسلمين الشيعة في دول الربيع العربي، إلى التفاعل مع شركائهم في الوطن والانخراط في مؤسسات المجتمع المدني، وبناء مؤسساتهم وجمعياتهم الثقافية والاجتماعية والمدنية، والمساهمة مع بقية الفعاليات والقوى لبناء دولهم وتجاربهم السياسيّة الجديدة، على أسس الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان.

ولعل الخدمة الكبرى التي تقدمها الجمهورية الإسلاميّة في إيران وجمهورية العراق إلى المدرسة الإمامية وإلى الأمة جمعاء في هذه الحقبة، هي السعي الحثيث للتحويل إلى دول ديمقراطيّة مستقرة سياسيًا واقتصاديًا، ويسود فيها حكم القانون ويتلاحم فيها الشعب مع دولته، وتحترم فيها كل التعبيرات والأطياف، دولة لجميع مواطنيها، تصان فيها حرياتهم وكراماتهم، ويفسح المجال فيها لكل الكفاءات والطاقات بصرف النظر عن الانتماء المذهبي والقومي، لخدمة الوطن من موقع المسؤولية في مؤسسات الدولة المختلفة. فوجود دول ناجحة ديمقراطيًا واقتصاديًا، هو من أهم الخدمات التي يمكن أن تقدمها دولة إلى الأمة والمجتمعات الإسلاميّة المختلفة. وإن هذه التجارب السياسيّة معنية بإطعام شعبها وتحقيق الاكتفاء الذاتي في موارد الحياة وتوفير كل مقتضيات الأمن بالمعنى الشامل. وأن تعمل على بناء شرعيتها السياسيّة على قاعدة الحرية والديمقراطيّة، وبعيدًا عن الإكراه والقوة الغاشمة. فلا خير في سلطة مهما كانت أيديولوجيتها، تستند شرعيتها من القهر والعنف والإكراه. أسوق هذا الكلام ليس من أجل انعزال هذه التجارب عن الأمة وقضاياها المختلفة وإنما لبيان الأولويات وأهمية صناعة النموذج القادر على الاستقطاب بقوته الناعمة.

(2)

تعمل دوائر عدّة في الفضاء الإقليمي والدولي، إلى شيطنة المسلمين الشيعة، والتعامل معهم وكأنهم جالية ليست جزءًا من نسيج الدوائر. من أجل هذه الغاية، يوجد العديد من الأساليب والوسائل، التي تضخم

الخلافات الطائفية والمذهبية، وتشعل الأحقاد في النفوس والعقول بين المسلمين. ونحن إزاء هذه الممارسة الخطيرة، من الضروري أن لا نقع في شراكها، ولا نعمل على إنجاحها. وذلك عبر الخروج من مربع الاتهام والانعزال والقيام بمبادرات تطور من العلاقة بين المسلمين، وتعمل على تظهير الحقائق التاريخية السياسية والاجتماعية، التي توضح دور المسلمين الشيعة في الدفاع عن أوطانهم وقضايا أمتهم المختلفة.

وإن حقوق المسلمين الشيعة السياسية والمدنية والمذهبية، لا يمكن الحصول عليها بمعزل عن المطالبة مع بقية شركاء الوطن بالإصلاح السياسي والثقافي والاجتماعي. فالمسلمون الشيعة في كل أوطانهم، هم جزء من الوطن والشعب، وما يتعرض إليه الجميع من صعوبات ومشاكل، يتعرض إليه المسلمون الشيعة. لهذا فإننا نعتقد بأهمية العمل على تجسير العلاقة مع مكونات الوطن والمجتمع، حتى يتسنى للجميع بناء مشروع وطني شامل، يستوعب جميع التعبيرات، ويعمل على المطالبة بالإصلاح السياسي الوطني الشامل. فالانحباس الطائفي يضر بالمسلمين الشيعة على مستوى راهنهم ومستقبلهم، ويوفر لخصومهم باستمرار، فرصة الانقضاض عليهم وحشرهم في زاوية ضيقة. لهذا فإن الرؤية المستقبلية التي ندعو إليها في هذا الصدد: هي دعوة النخب الإسلامية-الشيعة بكل مستوياتها إلى الانفتاح والتواصل مع شركائهم في الوطن. ووجود صعوبات ومماحكات طائفية ورفض وممانعة من بعض المتشددین والمتعصبين مذهبياً، ينبغي أن لا يدفعنا إلى التخلي عن مشروع الانفتاح وتجسير العلاقة والمساهمة في بناء مشروع وطني يستوعب جميع الأطياف، بل على العكس من ذلك تماماً. إذ إن وجود الصعوبات الطائفية يحملنا مسؤولية العمل المضاعف، من أجل تجاوز هذه الصعوبات والخروج من المآزق المذهبية التي يعمل المتطرفون على إسقاطنا فيها. والظلمات الدينية والمدنية التي يتعرض إليها المسلمون الشيعة في أكثر من بلد، ينبغي أن تكون مشكلة وطنية، يتحمل مسؤولية معالجتها كل أبناء الوطن الواعين إلى مخاطر الفتن الطائفية. وفي هذا السياق نحن نلتقي مع جوهر الوصايا التي أطلقها

المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين، ودعا فيها أبناء الطائفة الإسلامية الشيعية إلى الاندماج في أوطانهم والتفاعل مع بقية المواطنين على أساس الشراكة الوطنية.

إذ يقول «أوصي أبنائي وإخواني الشيعة الإمامية في كل أوطانهم، وفي كل مجتمع من مجتمعاتهم، أن يدمجوا أنفسهم في أوطانهم. وأن لا يميزوا أنفسهم بأي تمييز خاص. وأن لا ي اخترعوا لأنفسهم مشروعًا خاصًا يميزهم عن غيرهم»⁽¹⁾.

فلتبلور المبادرات التي تتجه إلى تجسير العلاقة بين أطراف الأمة، وإخراج الجميع من أتون الطائفية المقيتة. ومن الضروري في هذا السياق أن يناضل المسلمون الشيعة في كل أوطانهم للحصول على حقوقهم الدينية والمدنية. لأنه لا يمكن أن يتحقق الاندماج الوطني في كل أوطاننا دون الاعتراف بحقوق كل المكونات والتعبيرات. ولأن الحقوق لا يمكن أن تحصل عليها الأمم والشعوب بدون عمل وسعي وكفاح ونضال، فإننا في الوقت الذي ندعو إلى خيار الاندماج والتواصل فإننا في الوقت ذاته ندعو الوجودات الإسلامية- الشيعية إلى تكثيف العمل والسعي للحصول على الحقوق والتعامل معهم على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات مثلهم مثل بقية المواطنين. بحيث لا يكون الانتماء المذهبي حائلًا دون القبض على الحقوق في كل مجالات الحياة. ومشروع نيل الحقوق الدينية والمدنية يتطلب الكفاح الثقافي والمدني والسياسي والاقتصادي والحقوقى من كل قوى وفعاليات المجتمع. والرهان يبقى دائمًا على القوة الذاتية والسعي الحثيث والمنظم للقبض على الحقوق وليس على مكرمات الآخرين وهباتهم.

(1) محمد مهدي شمس الدين، الوصايا، ص 27.

ليس خافيًا على أحد، أن أغلب المجتمعات العربية والإسلامية، تحتضن تعدديات مذهبية، وأن هذه التعدديات حقيقة راسخة في النسيج الاجتماعي والثقافي، ولا يمكن بناء وحدات وطنية صلبة في كل هذه المجتمعات، بدون بناء رؤية أو نظرية متكاملة في طريقة التعامل أو إدارة هذه الحقائق المذهبية الموجودة في أغلب المجتمعات العربية والإسلامية.

ونحن من جهتنا نعتقد أن أغلب المشاكل الطائفية الموجودة في العالم الإسلامي، هي ليست وليدة التنوع والتعدد المذهبي والفقهية الموجود في مجتمعاتنا، وإنما هي وليدة الإدارة الخاطئة أو السلبية لهذه الحقيقة.

فما هو موقع التعدديات المذهبية في مجتمعاتنا المعاصرة، وكيف تتصور العلاقة التي ينبغي أن تكون بين حقائق التعددية المذهبية، وكيف تبنى الوحدة الاجتماعية والوطنية على قاعدة الاحترام القانوني والمؤسسي لحقائق التعددية المذهبية؟

نجيب على هذه الأسئلة من خلال الرؤية الآتية:

في بداية الأمر لعلنا لا نضيف شيئاً إلى علم القارئ والمتبع حين القول: إن المجتمعات الإنسانية كلها اليوم، تعيش تعدديات وتنوعات متفاوتة. بحيث لا يخلو مجتمع إنساني من وجود حالة تعدد وتنوع. فثمة مجتمعات تعدد دينياً، حيث يوجد فيها أتباع ديانات مختلفة. وثمة مجتمعات تشترك في الانتماء الديني إلا أنها تتنوع على الصعيد المذهبي. وثمة مجتمعات تتفق في المذهب إلا أنها تختلف وتتنوع على الصعيد العرقي والقومي. ولو بحثنا اليوم في واقع كل المجتمعات الإنسانية، سنجد أن التعدد بكل مستوياته هو السمة الملازمة لهذه المجتمعات. ولكن الاختلاف الحقيقي على هذا الصعيد بين هذه المجتمعات، يكمن في طبيعة إدارة هذه التعددية القائمة في المجتمعات وآلياتها.

فثمة مجتمعات تعاملت مع حقيقة تعددها بعقلية حضارية، لذلك صاغت لنفسها أنظمة وقوانين استوعبت هذه الحقيقة، وضمنت لها المشاركة في بناء مجتمعها ووطنها. وتوجد مجتمعات أخرى ضاقت ذرعاً بالتعدد الموجود في فضائها، وسعت عبر وسائل مختلفة لحر هذه الحقيقة بوسائل قسرية-قهرية. فأضحت التعددية بكل مستوياتها في المجتمعات الأولى، أي المجتمعات التي تعاملت بعقلية حضارية معها، إلى مصدر للقوة والثراء المعرفي والمجتمعي. أما المجتمعات التي ضاقت صدر بعضها لحقيقة التعددية الموجودة فيها، فإن هذه التعددية تكون عنواناً للخلاف والاختلاف ورافدًا من روافد التشظي والاهتراء الداخلي.

من هنا، فإننا نشعر بأهمية العمل على تعزيز وحدتنا الاجتماعية والوطنية على قاعدة احترام واقع التعددية الموجود في كل مجتمعاتنا وأوطاننا. لأن هذا الاحترام بكل مضامينه ومداليه، هو القادر على إفشال كل المخططات التي تستهدف تمزيق الأوطان وإدخالها في نفق الحروب والصراعات والنزاعات على أساس مذهبي-طائفي. فهذه الطريقة والوسيلة هي القادرة على إفشال هذه المخططات والمؤامرات التي تستهدف أمن واستقرار أوطاننا ومجتمعاتنا.

ومن الضروري أن ندرك أن تقسيم أبناء الوطن على أسس مذهبية، لا يضر حاضر الوطن فقط، بل يهدد مستقبله. لذلك فإننا جميعًا ومن مختلف مواقعنا، ينبغي أن نقف ضد كل مظاهر التقسيم الطائفي والمذهبي، وذلك لأن هذا التقسيم لا يضر فقط الطرف الموجه ضده، بل يضر وحدة الوطن والمواطنين، ويزيد من فرص الاحتراب الداخلي.

فنقد الطائفية وفضح كل مظاهرها ووقائعها ورفضها، هي الخطوات الأولى في مشروع بناء الوحدة الوطنية الصلبة وتطوير مستوى الانسجام والاندماج الاجتماعي. والاجتماع الوطني الصلب، لا يبنى على قاعدة محاربة حقيقة التعدد بكل مستوياتها الموجودة في المجتمع. فكل

المجتمعات تحتضن تعدديات، وبنيت الأوطان دائماً على احترام هذه التعدديات.

والأوطان التي عملت سلطتها السياسية على دحر حقيقة التعدد ومحاربة وقائع التنوع، فإنها أوطان هشة لا تستطيع أن تصمد أمام رياح التغيير والتحديات المختلفة. والاتحاد السوفيتي كتجربة مجتمعية، ليس بعيداً عنا؛ بل هو أحد النماذج الصارخة على أن الأوطان لا تبنى بمحاربة وقائع التعدد؛ بل باحترامها وتقديرها وتوفير كل مستلزمات فعاليتها الإيجابية.

وتجربة العراق الحديث ليست خافية علينا، فمهما كانت سطوة الحكم وقسوته، إلا أن حالة التعدد في المجتمع العراقي قائمة وراسخة. والمطلوب ليس محاربتها وإنما إدارتها على نحو سليم وحضاري، حتى يتسنى لجميع الأطياف المشاركة الفعالة. فقوة الأوطان في قدرتها على صياغة نظام متسامح وقادر على استيعاب كل التعدديات وفسح المجال لها بل تشجيعها للمزيد من الاندماج الوطني.

والمواطنة لا تقتضي بأي حال من الأحوال أن تندثر خصوصيات الأفراد، بل إنها تقتضي صياغة منظومة قانونية وسياسية لجميع المواطنين على قاعدة الاعتراف بتلك الخصوصيات، والتعامل الإيجابي والحضاري مع متطلبات التعدد بمختلف أشكاله ومستوياته.

فالتعدد المذهبي ليس حالة مضادة للمواطنة؛ بل هو الجذر الثقافي والاجتماعي لبناء مواطنة حقيقية بعيداً عن الشعارات الشوفينية واليافطات الشعبوية والعدمية. فاحترام التعدد المذهبي وحمايته القانونية والسياسية، هو الذي يوجد الشروط المجتمعية الحقيقية لبناء مواطنة مندمجة في ما بينها في مجتمع متعدد مذهبياً أو قومياً أو سياسياً. فالتعدد المذهبي في الاجتماع الوطني الحديث، لا يؤسس للانزواء والانكفاء؛ بل يؤسس للتواصل المستديم بكل صوره على قاعدة المواطنة الجامعة. ولا سبيل

لخلق مجتمع وطني متراس و متماسك ونسيجه الداخلي صلب إلا بحماية هذا التعدد و دفعه صوب المشاركة الإيجابية و الاندماج الوطني. الذي لا يعني الإلغاء و النبذ و الخصومة، وإنما المشاركة و المسؤولية و البعد عن النزاعات الشوفينية و الترجسية سواء إلى الذات أم إلى الآخر.

و الحوار الدائم و المتواصل بين مختلف المكونات و التعبيرات، هو الذي يسمح للجميع بالتجاوز الدائم للمشاكل و الأزمات. لهذا كله فإن نقد العصبية و الوقوف بحزم ضد كل أشكالها و مستوياتها، هو الذي يؤسس لثراء معرفي و مجتمعي من جراء حقيقة التعدد في الاجتماع الوطني. فالتعددية ليست هي الحالة المضادة للمواطنة، وإنما الحالة المضادة للمواطنة هي التعصب و بناء التكتلات الاجتماعية على قاعدة عصبانية طاردة و نابذة للغير و الآخر. فالتعصب الأعمى للذات بكل عناوينها، هو الذي يخلق حالة العداء بين المختلفين.

و النسيج الاجتماعي لأي مجتمع، يصاب بالضعف و الاهتراء، حينما تستحكم فيه نزعات العصبية و التعصب. لذلك فإن العدو الحقيقي لاستقرار المجتمعات و الأوطان، هو التعصب. لأنه هو الذي يقضم المساحات المشتركة بين المواطنين، وهو الذي يثير النزعات و الغرائز. و لا علاقة عميقة و طردية بين التعددية و التعصب. فبإمكان المجتمع المتعدد أن يخلق ثقافة التسامح و الحوار و التواصل. كما بإمكانه أن يخلق ثقافة القطيعة و النبذ و الإقصاء. و جذر التحول في هذا يعتمد على طريقة التعامل مع واقع التعددية في الاجتماع الوطني. فإذا كان التعامل راقياً و حضارياً و بعيداً عن لغة الإلغاء و النبذ، فإن هذا التعامل يؤسس لثقافة التسامح و الأخوة و الاندماج. أما إذا كان التعامل فوقياً و إقصائياً و طارداً، فإنه ينم عن عصبية تخلق بدورها عصبية معكوسة. فتكون النتيجة العملية لكل ذلك سيادة العصبية و نزعات التعصب في الفضاء الاجتماعي و الثقافي، فتضمحل المساحات المشتركة، و تغيب الحكمة، و تتصاعد نزعات الاتهام و الاتهام

المضاد. فعدو الوحدة والاندماج، ليس التعدد والتنوع، وإنما هو التعصب الذي لا يرى وقائع الحياة والمجتمعات، وإذا رأى لا يرى إلا بعين واحدة. وهي عين مهما كان اتساعها فإنها قاصرة ولا تستطيع الإلمام بكل الحقائق والوقائع.

ولعل من العناوين المعبرة عن هذه الحقيقة، هو عنوان الكتاب الأخير للدكتور وجيه كوثراني وهو (هويات فائضة، مواطنة منقوصة). وكذلك عنوان كتاب الأديب أمين معلوف (الهويات القاتلة). فحينما يتعصب الإنسان لجماعته المذهبية أو العرقية أو القومية أو ما أشبه ذلك، تعصباً أعمى، فإن هذه الهوية القائمة على العصبية، إما أن تنتقص من مضامين المواطنة وحقوقها، أو تتحول إلى منطلق للنبذ والإقصاء والذي قد يصل إلى ذروته القسوى وهو القتل والإعدام.

فالهويات الوطنية لا تتشكل على نحو إيجابي وبعيد عن نزعات الشوفينية والتعصب الأعمى، إلا إذا انفتحت هذه الهويات على حقائق مجتمعها، وتواصلت مع مكونات وطنها الدينية والمذهبية والقومية والإثنية. بحيث تكون الهوية أو الهويات الوطنية، تعبير دقيق عن حياة المجتمع الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بكل تنوعها وتعددتها. وفي المحصلة النهائية فإن الثقافات الإنسانية في أي بيئة اجتماعية كانت، هي ثقافات متداخلة، ومتشابكة، بحيث إن الأفكار الرئيسة موجودة في كل الثقافات. ونزعات الاصطفاء الثقافي، لا توجد إلا في عقول أصحابها. حيث إن جميع الثقافات والهويات متداخلة في ما بينها، ومن الصعوبة بمكان أن تعبر ثقافة أو هوية عن نفسها بعيداً عن روافدها المتعددة القادمة إليها من ثقافات وهويات مجاورة.

وتشير الباحثة سعيدة لطفيان إلى أن 95% من دول العالم هي دول متعددة القوميات، أي تتألف من أمم متعددة. فإذا أحصيت الإثنيات

والأقوام أي الجماعات المتميزة لغويًا أو دينيًا أو مذهبياً أو عرقيًا في العالم، لاستنتاجنا أن دول العالم تمارس السيادة على خمسة آلاف أمة وشعب.

لهذا، فإن نزعات الاصطفاء، هي نزعات ذهنية أكثر منها اجتماعية واقعية. حيث إن الهويات متداخلة والثقافات متشابكة. ولا يمكن بناء الاجتماع الوطني الحديث بلغة الاصطفاء والهويات الخالصة. لأن هذه اللغة لا تبني مجتمعًا وطنيًا بل تبني كيانًا اجتماعيًا خاصًا ومنعزلًا وغير قادر على استيعاب كل التعبيرات والمكونات. والأوطان دائمًا تتسع لكل القوى والتعبيرات، وأي محاولة لحصر الوطن بفتنة أو شريحة، فإن هذه المحاولة تضر بالوطن مفهومًا وكيانًا أولًا، وتضر بالنسيج الاجتماعي ثانيًا.

فالاجتماع الوطني المستقر والحيوي في آن، لا يبني على دحر التعدديات أو محاربتها، وإنما ببناء نظام اجتماعي - ثقافي - سياسي، قادر على استيعاب كل حقائق التعددية، وبلور للجميع خيار المشاركة الذي يزيد من فرص التفاعل والاندماج الوطني. وإنما هنا لا ندعو إلى إيقاظ العصبية المذهبية أو القومية أو الإثنية، وإنما ندعو إلى التعامل مع الوجودات المذهبية والقومية والإثنية، بعقلية الاستيعاب وبمنهج الجوامع المشتركة، التي تضبط بطبيعة الحال إذا أحسنًا التعامل معها، كل النزعات التي تضر بمفهوم الوحدة وحقائق الشراكة الوطنية.

مقاربات في المسألة المذهبية

تحتضن أوطاننا ومجتمعاتنا العديد من المدارس الفقهية والمذهبية الإسلامية، وإن العمل على بناء الوحدة الوطنية وتعزيز هذا الخيار، يتطلب بشكل مباشر إعادة صوغ العلاقة بين مختلف المدارس الفقهية المذهبية في الوطن. بحيث لا تكون العلاقة بين أتباع المذاهب الإسلامية في الدائرة الوطنية، قائمة على التهميش والمماحكات الطائفية، وذلك لأن الواقع الوطني الذي نعيشه اليوم، يشهد العديد من الظواهر المرضية والخطيرة في طبيعة العلاقة بين واقع التعدد المذهبي. حيث تبرز في فضائنا ثقافة لا تعترف بالتعدد المذهبي، وتتعامل معه بعقلية الإقصاء والإبعاد وتوصيفه بأقذع وأبشع الصفات. كما إن المؤسسات التعليمية والتربوية والدينية، لا تتعامل بعدالة مع هذا التعدد والتنوع المذهبي ومقتضياته الثقافية والمنهجية؛ إذ تحتوي العديد من المناهج الدراسية على نصوص ومفردات تطعن في بعض المذاهب الإسلامية، وتدعو وتشجع أبناء الوطن على مقاطعتهم أو التعامل معهم بوصفهم من الضالين أو المبتدعين، وتصنفهم هذه المناهج بأوصاف أقل ما يقال عنها أنها تشوه مواقف وعقائد هذه المذاهب وتشحن نفوس الطلبة ضد أهل وأتباع هذه المذاهب.

كما إن المنابر الإعلامية لا تنفتح على التفسيرات الإسلامية الأخرى؛ بل هي محتكرة من قبل رأي وتفسير مذهبي واحد. والأنكى من ذلك

حينما تمارس وسائل الإعلام الوطنية دورًا تحريضيًا ضد بعض فئات المجتمع والوطن. وذلك حينما تحتضن أو تسمح ببث خطاب طائفي يمقت التعدد المذهبي، ويشحن النفوس ضد أبناء الوطن المتمذهبين بغير المذهب السائد. مضافاً إلى ذلك، فإن المؤسسات الإسلامية الوطنية مغلقة ولا تسمح لعلماء وأبناء الوطن الذين ينتمون إلى مذهب إسلامي آخر بالاشتراك في أنشطة هذه المؤسسات والهيئات.

ولم تكثف هذه المؤسسات بذلك؛ بل انخرطت بشكل أو بآخر في الحروب الطائفية التي تشن ضد أبناء الوطن من مختلف المناطق. لهذا كله نحن بحاجة اليوم، إلى إعادة بناء وصوغ العلاقة بين أتباع المذاهب الإسلامية في الدائرة الوطنية، حتى يصاغ من التعدد المذهبي واقع للإثراء وتعزيز الوحدة والاندماج، ولكيلا يكون سبباً في الفرقة أو الانخراط في حروب طائفية لا رابع منها إلا أعداء الوطن والإسلام. فالفضاء الوطني اليوم، مشحون بثقافة طائفية، تدعو إلى المفاصلة الشعورية والعملية تجاه الآخر المذهبي، ولا يمكن أن نحقق السلم الأهلي والوحدة الوطنية الصلبة، إلا بإعادة بناء العلاقة بين أتباع المذاهب الإسلامية على أسس المساواة والحرية والعدالة.

نقد الطائفية

لعلنا لا نأتي بجديد حين نقول ابتداءً: إن التعدد المذهبي لا يشرع بأي حال من الأحوال إلى ممارسة الطائفية ضد بعضنا بعضاً، بحيث يكون الانتماء المذهبي، هو الذي يحدد مستقبل المواطن. فإذا كان متممياً إلى المذهب الرسمي فإن أبواب الوظائف والمناصب في كل الحقول والميادين تكون مفتوحة أمامه.

أما إذا كان المواطن ينتمي إلى مذهب آخر، فإن العديد من دوائر الحياة تغلق في وجهه ولا يسمح له بأن يخدم الوطن في بعض المواقع والحقول. لذلك فإن الخطوة الأولى في إعادة صوغ العلاقة بين أهل

المذاهب الإسلامية في الفضاء الوطني، هو رفض الطائفية بكل مسوغاتها وتبريراتها، التي تساهم في المحصلة النهائية في تمزيق المجتمع وتفتيت الوطن. فدون محاربة الطائفية ونقد أسسها الثقافية والسياسية ومركزاتها العقدية والفكرية، لن تتمكن من بناء العلاقة بين مكونات الوطن المذهبية والسياسية على أسس العدالة والاعتراف والاحترام المتبادلين.

وإن تقسيم أبناء الوطن على أسس طائفية لا يضر حاضر الوطن فقط بل يهدد مستقبله. وذلك لأن هذا التقسيم هو مقدمة التفتيت والانهار.

لذلك فإننا جميعاً ومن مختلف مواقعنا، ينبغي أن نقف ضد كل مظاهر التمييز الطائفي؛ وذلك لأن هذا التمييز لا يضر فقط الطرف الموجه ضده؛ بل يضر وحدة الوطن والمواطنين، ويزيد من فرص الاحتراب الداخلي. فنقد الطائفية وفضح ورفض كل مظاهرها ووقائعها، هو الخطوة الأولى في مشروع بناء الوحدة الوطنية الصلبة وتطوير مستوى الانسجام والاندماج الاجتماعي.

إن الممارسات الطائفية البغيضة، هي التي تدق إسفيناً عميقاً في مشروع البناء الوطني، حيث إنها تساهم مساهمة كبرى في تفتيت المجتمع وخلق الإحن والأحقاد بين أبناء الوطن الواحد.

لذلك فإن فريضة الوحدة الاجتماعية والوطنية، بحاجة ماسة وملحة اليوم، إلى الوقوف بحزم ضد كل أشكال التمييز وبث الكراهية بين أبناء المجتمع الواحد. فالكراهية لا تفضي إلى الاستقرار؛ بل إلى التفتت والتشظي. والتمييز الطائفي لا يؤدي إلى الوحدة؛ بل على العكس من ذلك تماماً، حيث إنه يُهتَمُّ المناخ لبروز كل العوامل المضادة لها.

ولا يمكن أن نبني علاقة سوية بين أبناء الوطن الواحد، إلا بنقد ومنع كل أشكال التمييز بين أبناء هذا الوطن. وبصرف النظر عن عوامل التمييز وموضوعاته، لا يصح أن نمارس التمييز المقيت ضد بعضنا بعضاً، لأن

هذا التمييز هو الذي يدخلنا في أتون الضياع والصراع المفتوح على كل الاحتمالات والمخاطر.

إننا مع التعايش والوحدة بكل مستوياتها. الوحدة التي لا تبنى بتهميش مكونات المجتمع، وإنما بالاعتراف بها وتهيئة كل موجبات الاحتضان والاحترام. والتعايش لا ينجز بدحر التعدد المذهبي؛ بل بإعداد الفضاء السياسي والحضاري المناسب، لكي يمارس هذا التعدد دوره في بناء الوطن وتعزيز جبهته الداخلية. إن الوقوف بحزم ضد كل حالات وأشكال التمييز الطائفي، يقتضي الالتزام بالآتي:

1 - الاعتراف القانوني والسياسي بالمذاهب الإسلامية الموجودة في الوطن، وإعطاؤها المجال والفرصة لكي تمارس بحرية كل أعمالها وأنشطتها الثقافية والدينية والاجتماعية.

2 - سن القوانين التي تُجرّم وتعاقب كل مواطن يمارس التمييز الطائفي. فلا يمكننا أن ننهي التمييز الطائفي من فضاءنا الاجتماعي والوطني، إلا بوجود منظومة قانونية متكاملة، تتعامل مع كل أشكال التمييز الطائفي بوصفها جرماً يعاقب عليه القانون.

3 - تنقية المناهج التعليمية والتربوية والمنابر الإعلامية، من كل العناصر والقضايا التي تبث الكراهية الدينية والمذهبية. فلا يمكننا أن ننهي المشكلة الطائفية من واقعنا، إلا بإنهاء المصادر الثقافية والإعلامية التي تغذي هذه المشكلة وتمدها بالأسباب والمبررات. لذلك نحن بحاجة إلى جهد وطني حقيقي لتنقية كل المناهج الدراسية من كل المفردات التي تطعن في المذاهب الإسلامية الأخرى، أو تطعن في عقائدها ورموزها التاريخية. فتتقية مناهجنا التربوية ووسائل إعلامنا من كل المفردات الطائفية، هي خطوة ضرورية لإنهاء المشكلة الطائفية من فضاءنا الاجتماعي والوطني.

فالوفاق الوطني يتطلب دائماً العمل على إنهاء كل العناصر والمفردات الثقافية والدينية والإعلامية، التي تؤسس للكراهية، وتشجع على عملية التمييز والتهميش على قاعدة طائفية ومذهبية. فلا يمكن أن يسود الأمن فضاءنا الوطني، ونحن نبث أو نسمح ببث ثقافة تدعو وتشجع على المفاصلة العملية والاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد.

4 - بناء ثقافة وطنية جديدة، قوامها الوحدة واحترام التعدد والتنوع بكل مستوياته وصيانة حقوق الإنسان؛ إذ إنه لا يمكن إنهاء المشكل الطائفي من فضائنا ومحيطنا، دون إرساء ثقافة اجتماعية ووطنية جديدة، تعيد المكانة إلى الوحدة على أساس احترام التنوع، وتعامل مع تعدد الاجتهادات الفقهية والفكرية على أساس أنها من الحقائق التي تشرى المجتمع والوطن.

فقد الطائفية بكل مستوياتها، يقتضي العمل على تطوير ثقافة الوحدة والحوار والتعدد في الفضاء الاجتماعي. فلا يمكننا أن ننهي الواقع الطائفي بالشعارات المجردة والمقولات الجاهزة؛ بل بالبناء الثقافي الجديد، الذي يرفض العقلية الأحادية والثقافة الإقصائية والمناهج الاستبدادية. وذلك لأن المشكل الطائفي يستمد حيويته وفعاليته، من تلك العقلية الإقصائية والمناهج التي لا ترى إلا ذاتها وتلغي ما عداها. لذلك فإن مواجهة المسألة الطائفية في وطننا، تقتضي العمل على تفتيت جذور الثقافة الإقصائية والعقلية الأحادية المتخشبة التي لا تقبل التعدد وتحارب مقتضيات الحوار الحر والموضوعي.

حماية التعدد المذهبي

على المستوى التاريخي لم يكن التعدد الفقهي والمذهبي في التجربة التاريخية الإسلامية مظهرًا من مظاهر الانقسام والتشطي في الدائرة الإسلامية؛ بل دليل حيوية عقلية وفكرية ومناخ اجتماعي حر ومنفتح أدى

إلى تطوير عملية الاجتهاد ونشوء الاتجاهات الفكرية والسياسية في الدائرة الإسلامية.

و«علماء المسلمين يدركون بعمق وهم يسعون للتقريب بين المذاهب، أن المذهب في الإسلام لم يكن في نشأته الأولى مظهرًا لانقسام المسلمين وتوزعهم، وإنما كان تعبيرًا عن حيوية عقلية وعملية، أدت إلى تشعب الآراء ونشوء التيارات المنهجية في استنباط الأحكام الشرعية ودلالات النصوص، على النحو الذي أغنى الإسلام عقيدة وشرعية، وأتاح للمسلمين أن يمارسوا أعمق أشكال الحوار المستند إلى المنطق والعلم. فسجلوا في تاريخ الفكر الإنساني وتطوره ماثرة الاستماع للرأي الآخر واحترامه»⁽¹⁾.

لذلك فإن احترام هذا التعدد المذهبي يعني في ما يعني حمايته؛ لأنه نتاج الحوار والبحث المضني والمتواصل عن الحقيقة. وحينما نطالب بحماية التعدد المذهبي في الدائرة الوطنية، فإننا نقصد حماية تلك القيم والمبادئ التي أنتجت ثراءً فقهياً وفكرياً وعلمياً في التجربة التاريخية الإسلامية. فلا يمكن أن نفصل ظاهرة تعدد المدارس الاجتهادية والفقهية في تجربتنا التاريخية عن قيم الحوار والاعتراف بالآخر وجوداً ورأياً، ووجود المناخ الاجتماعي المؤاتي للاجتهاد بعيداً عن ضغوط السياسة أو مسابقات التاريخ.

وإن دعوتنا الراهنة إلى حماية هذا المنجز التاريخي، يستدعي إحياء هذه القيم والمبادئ وإطلاقها على مستوى حياتنا كلها، حتى نتمكن من إنجاز فرادتنا التاريخية والحضارية. وهذا بطبيعة الحال، يقتضي انفتاح المذاهب الإسلامية على بعضها في مختلف المستويات، وإزالة كل

(1) محمد حسن الأمين، الاجتماع العربي الإسلامي: مراجعات في التعددية والنهضة والتنوير، ص85.

الحواجز والعوامل التي تحول دون التواصل الفعال بين مختلف المدارس
الفقهية والمذهبية.

والدولة هنا تتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية، لإيجاد البيئة المناسبة
للتعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع والوطن.

وبالتالي تتضافر جهود جميع الأطراف لإزالة كل الاحتقانات، وتطوير
مستوى التفاهم والتواصل وبناء الراهن الوطني على أساس مشاركة جميع
المذاهب والاتجاهات، دون ممارسة تهميش لأحد أو إقصاء لأي فئة من
فئات الوطن.

فالتعدد المذهبي إذا توافرت له الإدارة السليمة والحضارية، يتحول
إلى عنصر لإثراء الوطن وتعزيز بنائه الداخلي. أما إذا غابت هذه الإدارة،
وتشكلت سياقات ثقافية وسياسية مضادة للتعدد ومحاربة للتنوع، فإن هذه
السياقات ومآلات أفعالها وسلوكها، سيقود الوطن كله إلى نتائج خطيرة،
ليس على مستوى الحاضر فحسب؛ بل على مستوى المستقبل كله.

من هنا فإن الدولة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها، تتحمل مسؤولية
قانونية وسياسية وأخلاقية للدفاع عن التعدد المذهبي والفكري والسياسي
المتوافر في وطنها، وحماية كل الأنشطة الدينية واليقافية والاجتماعية التي
يقتضيها واقع التعدد وحال التنوع في المجتمع.

فالاستقرار الوطني الراهن، مرهون إلى حد بعيد بقدرة الدولة
والمجتمع معاً على تحرير هذا الواقع من النزعة الطائفية التي تساهم في
تأزيم الواقع وسد كل آفاق التعايش الأهلي السلمي.

التعدد المذهبي والمواطنة

من البديهي القول: إنه لا يمكن أن تبنى المواطنة المتساوية في
الحقوق والواجبات، بدحر خصوصيات المواطنين أو محاربة عقائدهم

وأفكارهم ومقدساتهم؛ لأن هذا السلوك التعسفي بتأثيراته النفسية والواقعية، ينهي الإمكانية الفعلية للتعايش والاندماج الوطني.

فالمواطنة لا تقتضي بأي حال من الأحوال أن تندثر خصوصيات الأفراد؛ بل إنها تقتضي صياغة منظومة قانونية وسياسية لجميع المواطنين على قاعدة الاعتراف بتلك الخصوصيات، والتعامل الإيجابي والحضاري مع متطلبات التعدد والتنوع بمختلف أشكاله ومستوياته.

فالتعدد المذهبي ليس حالة مضادة للمواطنة؛ بل هو الجذر الثقافي والاجتماعي لبناء مواطنة حقيقية بعيداً عن الشعارات الشوفينية واليافطات الشعبوية والعدمية. فاحترام التعدد المذهبي وحمايته القانونية والسياسية، هو الذي يُوجد الشروط المجتمعية الحقيقية لبناء مواطنة متساوية في مجتمع متعدد مذهبياً وسياسياً.

فالتعدد المذهبي والتنوع الاجتماعي، ينبغي ألا يقودا إلى بناء كانتونات اجتماعية متحازة وبعيدة عن بعضها بعضاً، وإنما لا بد من أن يقودنا هذا التنوع إلى بناء وطني جديد على أسس لا تحارب التعدد ومقتضياته، ولا ترذل التنوع وحاجاته؛ بل تتعاطى بوعي وحكمة مع هذا التنوع. الوعي الذي يؤسس لحالة حضارية من التعايش السلمي على أسس الفهم والتفاهم والحوار والتلاقي وتنمية الجوامع المشتركة وصيانة حقوق الإنسان، والحكمة التي تمنع اندفاع أي طرف للقيام بأي تصرف يضر بمفهوم المواطنة أو يؤسس لخيارات اجتماعية لا تنسجم ومقتضيات الوحدة.

إننا نتطلع إلى مواطنة متساوية في الحقوق والواجبات، لا تبنى على أنقاض خصوصياتنا التاريخية والفكرية، وإنما تبنى على أساس احترام هذه الخصوصيات والاعتراف بمتطلباتها والعمل على حمايتها من كل التهديدات والمخاطر.

إن التجارب الديمقراطية الكبرى في التاريخ الإنساني، لم تُبنَ بدحر الخصوصيات والتعدديات الموجودة في المجتمع؛ بل بخلق ميثاق وطني حضاري يأخذ في الحسبان حاجات التنوع ومتطلبات التعدد. ما أوجد الأرضية القانونية والسياسية المناسبة، لانخراط كل القوى والتعدديات في بناء الوطن وتطوير المجتمع على مختلف الصعد والمستويات.

فالخطر الذي يتهدد الأوطان واستقرارها، ليس من جراء التعددية المذهبية والفكرية؛ بل هو من جراء سياسة التمييز الطائفي التي تعمل على تفتيت المجتمع على أسس طائفية مقبته.

لذلك فإننا مع الاعتراف التام القانوني والسياسي بالتعدديات المذهبية والفكرية والسياسية، ولكننا في الوقت نفسه ضد كل السياسات الطائفية التي تحوّل حقيقة التعدد من نعمة إلى نقمة، ومن عامل إثراء للسياسة والثقافة والاجتماع، إلى مدخل للصراعات الطاحنة التي تدمر كل المكاسب والمنجزات.

والآخر المذهبي أو الفكري أو السياسي، ليس مشروعًا للنفي والإقصاء المتبادل، وإنما هو مجال مفتوح وحيوي للتعارف والتفاعل والاعتناء.

إننا بحاجة إلى مواطنة مبنية على انتماء متكافئ بين متطلبات الخصوصيات وضرورات العيش والانتماء الوطني المشترك.

فالحرية المذهبية والفكرية والسياسية هي شرط المواطنة المتساوية. ولا يمكن أن ننجز هذا المفهوم في فضائنا الاجتماعي بعيدًا عن شرط الحرية لكل التعدديات والتنوعات الموجودة في المجتمع والوطن.

والتنوع بكل مستوياته، لا يقود إلى الانقسام والتشطي؛ بل ووفق الرؤية القرآنية ينبغي أن يقود إلى التعارف والوحدة؛ إذ يقول (تبارك

وتعالى): ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتَكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَنُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾⁽¹⁾.
 والتعارف في الآية القرآنية الكريمة يختزن كل أبعاد وشروط التواصل الحقيقي بين مختلف التنوعات الإنسانية. كما إن هذه المقولة (التعارف) تشمل جميع الشرائح والفئات الاجتماعية.

فالتعارف يحصل طبقة بعد طبقة متدرجاً إلى الأعلى، فأفراد العائلة الواحدة متعارفون، وعائلات العشيرة متعارفون؛ إذ لا يخلون عن انتساب ومصاهرة، وهكذا تتعارف العشائر مع البطون، والبطون مع العمائر، والعمائر مع القبائل، والقبائل مع الشعوب لأن كل درجة تتألف من مجموع الدرجات التي دونها.

فكان هذا التقسيم الذي ألهمهم الله إياه نظاماً محكماً لربط أواصرهم دون مشقة ولا تعذر، فإن تسهيل حصول العمل بين عدد واسع الانتشار يكون بتجزئة تحصيله بين العدد القليل، ثم يبيث عمله بين طوائف من ذلك العدد القليل، ثم بينه وبين جماعات أكثر. وهكذا، حتى يعم أمة أو يعم الناس كلهم، وما انتشرت الحضارات المماثلة بين البشر إلا بهذا الناموس الحكيم⁽²⁾.

فالنظرة القرآنية تؤكد أن الاختلاف ينبغي أن يقود إلى التعارف لا إلى الخصومة والتباغض، فالتنوع وسيلة من وسائل التعارف باعتبار حاجة كل فريق من هذه الدائرة إلى ما يملكه الفريق الآخر في الدائرة الأخرى، من خصوصياته الفكرية والعملية ليتكاملوا في الصيغة الإنسانية المتنوعة، ليكون التعارف غاية للتنوع بدلا من التحاقد والتناحر والتنازع. ثم تكون القيمة في التقوى التي تعبر عن مضمون الشخصية المؤمنة العاملة في خط الصلاح، في ساحة رضوان الله، في ما يلتزمه الإنسان من تقوى الله، ﴿يَتَأْتِيهَا

(1) سورة الحجرات: الآية 13.

(2) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ص 259.

النَّاسُ ﴿ الذين تختلفون في ألوانكم وقومياتكم وخصائصكم الأخرى التي تنوع فيها ملامحكم وأشكالكم، ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن ذَكَرٍ وَأُنْثَى ﴾ اللذين يلتقيان في النفس الإنسانية الواحدة، ويختلفان في الخصائص الذاتية التي تتكامل وتتحد وتتفاعل، لتكون الإنسان الواحد الذي هو ثمرة الوحدة في التنوع. ما يجعل الإنسانية تمتد من موقع الوحدة في دائرة التمايز الذي لا يلغي الخصوصية ولكنه يوحدنا في حالة التمازج الإنساني الذاتي»⁽¹⁾.

فالاختلافات بكل أشكالها ومستوياتها، ليست مدعاة للتناحر والتباغض والنفي المتبادل؛ بل ينبغي أن تقودنا إلى التواصل والتعارف.

«ويبقى التعارف غاية إنسانية من أجل إغناء التجربة الحية المنفتحة على المعرفة المتنوعة، والتجربة المختلفة للوصول إلى النتائج الإيجابية في مستوى التكامل الإنساني، ولكن ذلك لا يعني القيمة الروحية التي تقرب الإنسان إلى الله؛ لأن الله هو خالق الجميع بكل خصوصياتهم، فلا معنى لأن يقرب إليه بعضهم بخصوصيته الذاتية التي لم يصل إليها بجهد؛ بل حصل عليها بوجوده، لأنها هبة الله له من خلال إرادته في تمييز الناس بعضهم عن بعضهم الآخر؛ بل القيمة الروحية التي يتقرب فيها الإنسان إلى ربه، هي الحركة الروحية والعملية المتمثلة بالتقوى الفكرية والسلوكية في جانبها الحركي ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَى ﴾، فإن التقوى هي الإرادة الإنسانية الإيمانية التي تحمل المضمون الروحي المنفتح على أوامر الله ونواهيه، في عملية تجسيد حي لعبودية الإنسان لربه، ما يجعل الحركة الإنسانية في وجوده سائرة في اتجاه رضوان الله، ويوحى بالقرب الروحي في حياته الذي يتطلع إلى الحصول على الكرامة الإلهية في مغفرة الله ورحمته ورضاه»⁽²⁾.

فإلغاء خصوصيات الإنسان الذاتية والدينية والمذهبية، لا يعد

(1) محمد حسين فضل الله، تفسير من وحي القرآن، ج 10، ص 191.

(2) المصدر نفسه، ص 192.

نهجًا صحيحًا وواقعيًا، لأنه لا يزيد الإنسان إلا تمسكًا وتشبثًا بهذه الخصوصيات؛ وذلك لأنها ليست حالة طارئة وهامشية، وإنما هي من صميم الذات الإنسانية.

لذلك فإن المنهج الصحيح الذي ينبغي أن تتبعه في التعامل مع حالات التنوع الإنساني والخصوصيات الثقافية للمجتمعات، هو تشجيع هذه الخصوصيات للعمل في الفضاء الاجتماعي والوطني، في الجوانب الإيجابية التي تدفع الإنسان عاطفيًا وفكريًا ونفسيًا وعمليًا، إلى المشاركة الإيجابية في شؤون الوطن والمجتمع المختلفة.

وبهذه الطريقة ننزع عن كل الخصوصيات كل العقد التي تفضي إلى الانكفاء أو التعصب الأعمى للذات. فالتعدد المذهبي في إطار سياق ثقافي وسياسي يحترم التعدد ويضمن حق الاختلاف وحقوق الإنسان الأساسية، هو من الروافد الأساسية لبناء مواطنة متساوية وغنية في ثقافتها وخياراتها المجتمعية.

أسئلة التعدد والتنوع

لا شك في أن ظاهرة التنوع الاجتماعي والتعدد المذهبي والفكري والسياسي، تثير العديد من الأسئلة والتحديات، ولا بد من بلورة إجابات حقيقية وواقعية لهذه الأسئلة والتحديات. فليس صحيحًا أن نهرب من أسئلة التنوع وتحديات التعدد برفضها، والركون إلى الفكر الأحادي والواقع الذي يقمع كل تنوع ويستأصل كل تعدد.

لذلك فإننا ينبغي أن نتعاطى مع هذه الظاهرة الإنسانية على أساس أنها من الظواهر التي تثير الكثير من الأسئلة، وتطلق جملة من التحديات. وواجبنا الفكري والأخلاقي، يقتضي احترام هذا التنوع والتعدد، والبحث عن إجابات للأسئلة والتحديات التي تطلقها هذه الظاهرة الإنسانية الثابتة.

فإقامة الجدار العازل بيننا وبين حقيقة التعدد المذهبي والفكري

والسياسي، يمنعنا من الاستفادة من بركات هذه الحقيقة الإنسانية، ويحول دون بلورة إجابات دقيقة وعميقة لجملته التحديات التي تطلقها هذه الحقيقة.

كما إن ادعاءنا أننا نمتلك كل الإجابات على كل التحديات التي تطلقها حقيقة التعدد في فضاءنا الاجتماعي والوطني، مجانبا للصواب ولا ينسجم وحقيقة الصيرورة التاريخية.

لذلك كله فإننا بحاجة إلى مبادرات فكرية وخطوات سياسية وجهود ثقافي متواصل، لتأصيل هذه الحقيقة في فكرنا وواقعنا الاجتماعي أولاً، ومن ثم العمل على بلورة حلول عملية وممكنة لكل التحديات، التي تبرز في واقعنا من جراء التزامنا بخيار الاعتراف الكامل بحقوق كل التعدديات التقليدية والحديثة، في ممارسة دورها ووظيفتها في الحياة الوطنية العامة.

فالتنوع الاجتماعي والفكري قوة، ولكنه يحتاج باستمرار إلى إدارة حكيمة، لكي تؤدي هذه القوة دورها في البناء والتطوير. والتعدد المذهبي في الفضاء الاجتماعي الواحد ثروة، ولكنه يتطلب بناء نظام مجتمعي ينسجم ومقتضيات هذه الثروة.

ونحن هنا لا نقول: إن الاعتراف بالتعددية المذهبية والفكرية والسياسية في وطننا هو حل سحري لكل مآزقنا وأزماتنا، ولكننا نقول: إن الاعتراف بهذه التعدديات هو خطوة نوعية في مشروع الإصلاح السياسي والوطني، وهو أرضية أساسية وصحيحة للحوار الوطني المستديم لعلاج الأزمات التي يعانها الوطن على مستويات مختلفة. فسيئات التعددية لا تعالج بنفيها ومحاربة حقائقها؛ بل بالاعتراف بها في ظل نظام سياسي مرن ومتسامح، وقادر على الإنصات الواعي لإيقاع الواقع وحركيته.

وعلى هدى من هذا نقول: إن الأسئلة والتحديات التي تطلقها حقيقة التعدد المذهبي والتنوع الاجتماعي، لا يمكن الإجابة عنها إلا في سياق الالتزام بالآتي:

1 - إشاعة ثقافة التسامح والحوار والحرية وحقوق الإنسان وتعميمها في الفضاء الاجتماعي؛ وذلك لأن هذه الثقافة بتأثيراتها ومتطلباتها، تشكل الأرضية المناسبة لخلق أجواء من الحرية، تسمح لكل التعبيرات والأطراف بممارسة دورها بعيدًا عن ضغوط الواقع أو إجراءات الإقصاء والتهميش.

2 - الانخراط في مشروع الإصلاحات السياسية، الذي يزيل كل مخلفات المرحلة السابقة التي احتضنت بشكل أو بآخر ممارسات طائفية، ترفض التعدد وتحارب كل مستلزماته ومقتضياته ومظاهره، فالإصلاح السياسي هو الخطوة الضرورية المطلوبة، لإنهاء كل مظاهر رفض ومحاربة التعدد المذهبي والفكري والسياسي من الفضاء الوطني.

3 - بناء الأطر والمؤسسات الثقافية والاجتماعية، التي تستهدف زيادة وتيرة المعرفة والتواصل بين مختلف التعبيرات والأطراف المذهبية والفكرية والسياسية، ورفع مستوى التفاهم والتلاقي بين مختلف مكونات الوطن، فردم الفجوات بين مكونات المجتمع، يقتضي العمل على خلق مبادرات وطنية جادة، تتجه صوب إضاءة وتطوير مستوى العلاقة والتفاهم والتلاقي والتداخل والتواصل بين تعبيرات الوطن والمجتمع.

وهذا بطبيعة الحال، يتطلب تغييرًا ثقافيًا حقيقيًا، بحيث نتجاوز ثقافة الغلو والتطرف والتعصب، وإرساء معالم وحقائق ثقافة منفتحة، تعترف بالآخر وبحق الاختلاف، وتحتضن كل أشكال التنوع الثقافي والسياسي والاجتماعي الموجودة في المجتمع. كما تتطلب إرادة حقيقية وجادة، لإنهاء زمن الاستفراد والاستثارة، والقبول بمشروع الإصلاح السياسي الذي يتجه إلى توسيع دائرة المشاركة والمسؤولية الوطنية.

وجماع القول: إن التعددية بكل مستوياتها وأشكالها لا تناقض مفهوم المواطنة المتساوية. وإن الطريق إلى بناء وحدة وطنية متينة وصلبة، هو الاعتراف بالتعددية المذهبية والفكرية والسياسية، في إطار نظام سياسي، تعددي، تداولي، ديمقراطي.

الفصل الثاني

الشيعة وخيارات الرهن

سؤال المواطنة والتعددية المذهبية

مفتح

لعلنا لا نأتي بجديد حين القول، إن الدين الإسلامي هو دين الحرية واحترام العقل ومنجزاته. ووجود وقائع وحقائق مضادة أو مناقضة لهذه البديهية في تجربة المسلمين وحياتهم، لا يعني خلو الإسلام من تلك القيم والمبادئ التي تعلي من شأن الحوار والحرية والتسامح ونبذ التقليد الأعمى بكل صنوفه وأشكاله.

ووجود مسافة بين الإسلام المعياري والإسلام التاريخي، على هذا الصعيد، يحملنا جميعًا مسؤولية العمل على توحيد الواقع مع المثال، وتجاوز كل ما يشين إلى قيم الحرية والعدالة.

فآيات الذكر الحكيم تصدح بضرورة قول الحق والحقيقة وعدم كتمانها والعمل على تنمية المشتركات بين مختلف التعبيرات والأطراف الدينية والإنسانية؛ إذ يقول (تبارك وتعالى): ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ

سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١﴾.

فالدعوة إلى التبيين وقول الحقيقة، هي التي تؤسس لفضاء اجتماعي حر يتعاطى مع كل الأفكار ولا يتوجس خيفة من الآراء بل يرحب بها ويدافع عن شروطها الاجتماعية والثقافية والسياسية. ولكي لا تكون الآراء والأفكار بلا أفق، نجد أن القرآن الكريم، يؤكد على ضرورة بناء (كلمة سواء) وتوافقات عميقة بين مختلف الأطراف على قاعدة القيم المشتركة والمصالح المتبادلة؛ إذ يقول (عز من قائل): ﴿قُلْ يَتَأَهَّلِ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (2).

فالمطلوب دائماً هو حضور مفردات اللقاء والتوافق، حتى تتعمق أسسهما في الفضاء الاجتماعي والثقافي، وتزول عناصر السلب أو تضبط من خلال الحوار الدائم والمفتوح، والمستند على عناصر اللقاء والتوافق.

فالإسلام ومن خلال هذه الآية القرآنية الشريفة، لا يدعو إلى المفاصلة الشعورية والعملية مع المختلف أو المغاير، وإنما إلى الحوار الذي يعلي من شأن المشتركات والجوامع، ويتطلع إلى صياغة مشروع عمل بين المختلفين في النقاط والمفردات التي تشكل محل إجماع وتوافق بين الجميع.

«وهكذا يعطي الإسلام للحوار خاتمته من دون أن يغلق بابه أو يسيء إلى الآخرين؛ بل كل ما هناك أنه يحاول أن يؤكد لهم أن إعراضهم لا يغير من الموقف شيئاً لأنه لم ينطلق من خلال قناعات الآخرين وتشجيعهم؛

(1) سورة المائدة: الآيتان 15-16...

(2) سورة آل عمران: الآية 64.

بل من داخل القنعة الذاتية المرتكزة على وضوح الرؤية. ما يجعل من استمراره نقطة تحد حاسمة.

وفي ضوء ما قلناه آنفاً، فليس هذا الطرح في أسلوب الحوار منطلقاً من خصوصية أهل الكتاب بل هو مستمد من المنهج العام للأسلوب الإسلامي، الذي يؤكد على نقاط اللقاء في رحلة الوصول إلى الحقيقة، ولا يؤكد على نقاط الخلاف إلا في نهاية المطاف.

وعلى هذا الأساس فلا بد للدعاة إلى الله في حركتهم نحو الهدف الكبير من الدعوة إلى الله في كل زمان ومكان، وذلك بأن يتلمسوا بأيديهم وأفكارهم المجالات المشتركة في العقيدة والأسلوب والحياة التي تربطك بالآخرين وتربطهم بك، لتقربهم إليك، ولتوحي لهم بوجود مرحلة من الطريق يمكن أن تمثل وحدة السبل في المرحلة الأولى أو الثانية، فإن ذلك كفيلاً بإلغاء الكثير من التعقيدات وتجميد الكثير من الحساسيات، وتقريب كثير من الأفكار. حتى إذا انتهى الأمر إلى نقطة الافتراق كانت الطريق ممهدة أمام الطرفين للوصول إليهما كمقدمة للسير عليها من موقع القناعات المشتركة التي تصنع الأرض المشتركة⁽¹⁾.

الحوار وحماية المختلف

فالحوار والتواصل بين المختلفين ليس حالة طارئة، أو تكتيكيةً سياسياً، وإنما هو من القواعد الثابتة التي يرسى دعائمها الدين الإسلامي للتعامل بين المختلفين والمغايرين. فالمسلم لا يتحرك في دعوته في أجواء الإرهاب والقتل والتدمير؛ بل في أجواء الحوار والموعظة والمجادلة والتي هي أحسن. وإن الذي يتطلع إلى إنجاز مشروعه الفكري والدعوي بالقتل والتفجيرات والاعتيالات، فإنه يناقض بذلك نصوص الشريعة الإسلامية،

(1) محمد حسين فضل الله، تفسير من وحي القرآن، ج2، ص46.

ويحارب قيمها ومبادئها، ويدفع الناس بوعي أو بدون وعي للانفضاض من حوله. فالإسلام لا يدعو إلى ممارسة القسر والكرامية في الدعوة إليه؛ بل على العكس من ذلك تماماً؛ إذ يحدد مهمة ووظيفة الرسل الأساسية في التذكير والموعظة؛ إذ يقول (تبارك تعالى): ﴿أذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾⁽¹⁾.

ويقول تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾⁽²⁾. ويقول (عز من قائل): ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾⁽³⁾. فالقوة - مهما كانت درجتها - لن تنسجم مع طبيعة الرسالة الإسلامية ما دامت القوة تعني محاصرة العقل وفرض الفكرة عليه تحت تأثير الألم أو الخوف، وحتى عندما يحني رأسه أمامها فإنه يتظاهر بالقبول ليخرج من الكابوس، ويبقى بينه وبين الاعتقاد مرتع غزال⁽⁴⁾.

فالعنف ليس وسيلة من وسائل الدعوة؛ بل هو من وسائل التنفير والتدمير. وأي طرف يتوسل بهذه الوسيلة، فإنه يهدد الاستقرار السياسي والسلم الأهلي. ولو تأملنا في سيرة الرسول الأكرم (ص)، سنجد أن الدعوة النبوية قامت على المحبة والأخلاق الفاضلة والتحلي بأجمل الصفات نفساً وسلوكاً. فقد جاء في الحديث الشريف: «سيد الأعمال ثلاثة: إنصاف الناس من نفسك، ومواساة الأخ في الله، وذكر الله تعالى في كل حال»⁽⁵⁾.

(1) سورة النحل: الآية 125.

(2) سورة الغاشية: الآيتان 21-22.

(3) سورة التوبة: الآية 128.

(4) محسن عطوي، زاد المبلغين، ص 21.

(5) محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج2، ص 145.

وقال (ص): «الرفق رأس الحكمة، اللهم من ولي شيئاً من أمور أمي فرفق بهم فارفق به، ومن شق عليهم فاشقق عليه»⁽¹⁾.

فقتل الأبرياء ليس طريقاً إلى سيادة الشريعة، وممارسة الإرهاب بكل صوره ليس سبيلاً لإحقاق الحق وإزهاق الباطل. لذلك فإن الكثير من الأعمال الإجرامية التي تحدث اليوم باسم الإسلام والجهاد، هي في ذاتها وتأثيراتها لا تخدم الإسلام والمسلمين؛ بل تدخلهم في الكثير من التحديات، وتهدد الكثير من المكاسب على المستويات كافة. فالعنف الديني والإرهاب الذي شاع في العديد من الدول والبلدان، بحاجة إلى مواجهة شاملة، حتى يتم إنهاء الجذور الفكرية والسياسية والاقتصادية واليقافية التي تقف خلف هذه الظاهرة الخطيرة وتغذيها باستمرار.

وفي إطار مواجهة آفة العنف والإرهاب، نحن بحاجة إلى التأكيد على النقاط الآتية:

1 - ضرورة الوقوف بحزم ضد كل أنواع التحريض التي تمارس ضد المختلف والمغاير. لأن استمرار حالات التحريض، هي التي تخلق البيئة الاجتماعية الحاضنة لممارسات العنف وأعمال الإرهاب. ولا يمكننا أن نواجه هذه الجرثومة، إلا بتجريم كل الممارسات والأقوال التحريضية، والتي تدق إسفيناً بين مكونات المجتمع والوطن الواحد. ولعلنا لا نجانب الصواب، حين القول: إن الكثير من الأعمال والتصرفات والتي يمكن وصفها بأنها من ممارسات وأشكال العنف الديني، هي بشكل أو بآخر من جراء ثقافة التحريض ومقولات التسفيه والتحقير التي تتوجه إلى فئة أو شريحة من المجتمع. إن تجريم كل الممارسات الشائنة، والتي تستهدف تحقير بعض الناس سواء لقوميتهم أم مذهبهم أم دينهم، هو الخطوة الأولى في مشروع وأد

(1) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج 75، ص 352.

وانهاء الجذور الثقافية والاجتماعية لظاهرة العنف والإرهاب وبث الكراهية بين أبناء المجتمع الواحد.

2 - إن الاعتراف بالآخر في الدائرة الوطنية أو الإسلامية، لا يبرّر التحاجز وخلق الكاتونات والجزر الاجتماعية المنفصلة عن بعضها. وإنما من أجل دمج كل هذه التعبيرات والأطياف في بوتقة واحدة وهي بوتقة الوطن والمواطنة. فنحن مع الاعتراف بكل الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل شريحة أو فئة، ولكن هذا الاعتراف لا يعني الانكفاء والانعزال أو القبول بحالة التشظي الاجتماعي. إنما الاعتراف الواعي والحضاري، والذي يقودنا إلى بناء مواطنة متساوية بين جميع الأطراف والتعبيرات. فالاعتراف بالخصوصيات، لا يلغي مفهوم المواطنة؛ بل يبنها على أسس ومنظومة الحقوق والواجبات المتكافئة والمتساوية.

فالرسول الأكرم (ص) في المدينة المنورة ومن خلال صحيفة المدينة، أسس لهوية جامعة قائمة على مبدأ المواطنة المتساوية؛ حيث تضمنت هذه الوثيقة تنسيق العلاقة بين المسلمين واليهود، وبعض من المشركين العرب. فقد كان الانتماء إلى دولة المدينة هو مقياس المواطنة، فالكل (بصرف النظر عن أديانهم) آمنون فيها، والكل مسؤولون عن حمايتها. وبهذا خلق الرسول الأكرم (ص) في المدينة المنورة تجربة قامت على مواطنة، متساوية، بين مجموعات بشرية متغايرة في أديانها ومعتقداتها.

من هنا، نصل إلى حقيقة أساسية في مشروع مواجهة ظاهرة العنف والإرهاب. وهي إننا كلما تقدمنا خطوات نوعية في مشروع إنجاز المواطنة المتساوية، اقتربنا أكثر في إنهاء الجذور السياسية والفكرية لهذه الظاهرة الخطيرة. لذلك نجد أن المجتمعات التي تعيش وضعاً مستقرّاً على هذا الصعيد، هي الأقدر على مقاومة هذه الظاهرة وضبطها.

فالمواطنون سواء بصرف النظر عن أيديولوجياتهم وقناعاتهم الفكرية والسياسية. ولا يجوز بأي شكل من الأشكال ممارسة التمييز ضد بعض المواطنين لاعتبارات لا تنسجم وحقائق ومتطلبات المواطنة. وينقل لنا التاريخ الإسلامي الكثير من القصص، التي توضح أهمية المساواة وتكافؤ الفرص. ومن شواهد ذلك: «حدثني هشام بن عمار، أنه سمع مشايخ يذكرون الخليفة عمر بن الخطاب عند مقدمه الجابية من أرض دمشق، مرّ بقوم مجذمين من النصارى، فأمر أن يعطوا من الصدقات، وأن يجري عليهم القوت»⁽¹⁾.

فالاختلاف العقدي لا يعني الحرب الاجتماعية، والتباين في القناعات والمواقف لا يعني ممارسة التهميش والإقصاء. تبقى قاعدة (البر) هي الحاضنة لكل التنوعات والتعدديات. إذ يقول تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتِلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُم مِّن دِينِكُمْ أَنَّ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾⁽²⁾. «إن النص ليس ظاهراً وحسب؛ بل هو بحر من الدلالات، وهو سبيل من الأفكار والتصورات التي تكمن في باطنه، وتتوارى في أخاديد كلماته وحروفه والعلاقة بينهما. ونحن نعلم أن الكتاب الكريم حرم السب تحريماً مطلقاً، وحرم التجديف بحقوق وشرف الناس وسمعتهم، مهما كان دينهم، ومهما كانت لغتهم، والسب ظاهرة بارزة في أجواء المتخلفين والطفة والأميين، وهذا يضيف جمالاً آخر إلى جمال الإسلام في معالجة قضايا الخلاف»⁽³⁾.

فالمواطنة بمؤسساتها وقيمها وروحها، هي القدرة على دمج مختلف

(1) أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، فتوح البلدان، ص 131.

(2) سورة الممتحنة: الآية 8.

(3) غالب الشابندر، الآخر في القرآن، ص 115.

التنوعات في بوتقة واحدة بحيث تتحول التنوعات من مصدر قلق، إلى رافد من روافد الإثراء والتمكين.

فالتطرف وتبني خيار العنف، لا يخلق مواطنة متساوية؛ بل يفضي إلى تفكيك أسس الوحدة، ويدخل المجتمع في أتون الصراعات والنزاعات الحادة والدموية. وإنما أحوج ما نكون اليوم، ومن أجل مواجهة خطر الإرهاب والتطرف والعنف، إلى تلك الثقافة التي تولي للمواطنة، حقوقاً وواجبات، أهمية خاصة، وتتعامل مع مختلف التعدديات بوصفها حقائق قائمة ينبغي احترامها، وتوفير كل مستلزمات مشاركتها في البناء الاجتماعي والوطني.

3- يسعى بعضٌ وعبر وسائل مختلفة إلى التفتيش على عقائد وأفكار الآخرين. ويجعل من نفسه (فرداً أو جماعة) المحاسب على الصحة والفساد. فهو الذي يوزع صكوك الغفران والمقبولية، وهو الذي يطلق أحكام الضلال والبعد عن الجادة والطريق المستقيم، أو أحكام الهدى والسير على الجادة. ولا يكتفي بذلك بل يعمل على محاسبة الناس على أفكارهم وانتماؤاتهم العقديّة والفكرية.

ولا شك في أن هذه الممارسات، تعطي لبعض سلطة ليست له، وتجعله يمارس واجباً ليس مكلفاً به. وذلك لأن الباري (عز وجل) هو المعني وحده (جل جلاله) بمحاسبة الناس على عقائدهم وأفكارهم؛ إذ يقول تعالى: ﴿وَإِنْ جَدَلُواكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ * اللَّهُ يَخْتَكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾⁽¹⁾. ووجود فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا تخول للإنسان مهما علا شأنه أن يتدخل في خصوصيات الناس، ويفتش عن عقائدهم وأفكارهم. فإن للإنسان حرمة وقدسية، لا يجوز التعدي عليها بأي شكل من الأشكال. ولعل من

(1) سورة الحج: الآيتان 68-69.

أهم جوانب هذه الحرمة، رفض محاولات التفتيش على العقائد والأفكار،
والتدخل (إذا جاز التعبير) في مختصات الباري (عز وجل).

فالعدل هو المطلوب في العلاقة الاجتماعية والإنسانية، أما مسائل
الضمائر والقلوب والعقائد، فالباري (عز وجل) هو الذي يحكم فيها. ولا
يجوز لأي إنسان أن يفتش على عقائد الناس.

يقول (تبارك وتعالى): ﴿لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمُ لَنَا أَعْمَلْنَا
وَلَكُمُ أَعْمَلْتُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾⁽¹⁾.

فالرسول الأكرم (ص) لم يجبر أحداً على تغيير عقيدته، وعمل على
صيانة حقوق الجميع.

وإذا كان ثمة اختلاف وتباين بين المواطنين في عقائدهم وأفكارهم،
فالمطلوب أن يحترم كل طرف عقائد وأفكار الطرف الآخر. ولا يجوز بأي
شكل من الأشكال الإساءة لعقيدة أو أفكار أي مواطن. وعلى ضوء هذا
الاحترام المتبادل، يتم حوار بين مختلفين، وليس حواراً بين صاحب الحق
والهدى، وبين آخرين يعيشوا في ضلالهم وزيغهم. لذلك يقول (تبارك
وتعالى): ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ
لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽²⁾. فالمساواة في الاختلاف من الضرورات
العريقة التي تساهم في نجاح أي مشروع حوار في أي دائرة من الدوائر.

فالمطلوب هو أن نتحاور في ما بيننا على قاعدة المواطنة المتساوية
في الحقوق والواجبات. ولا توجد سلطة لأحد في تفتيش عقائد البشر
واتخاذ الإجراءات اللازمة على ضوء عملية التفتيش. كل المواطنين سواء،

(1) سورة الشورى: الآية 15.

(2) سورة سبأ: الآية 24.

في ضرورة صيانة حرمتهم، واحترام عقائدهم وأفكارهم، والسماح لهم للتعبير عنها في ظل قانون يحمي الجميع ويصون خصوصياتهم.

فالغيرية في العقائد والأفكار، لا تنفي حقوق المواطنة؛ بل تؤكدھا. وليس من شروط المواطنة المطابقة في الأفكار والقناعات.

ومن يبحث عن المطابقة، فإنه لن يجدها. فالمواطنة بقيمها وھاكلھا ومؤسساتھا، هي الإبداع الإنساني لحفظ الحقوق، وصيانة المكاسب، وإدارة التنوع بعقلية حضارية وإدارة حكيمة. ومبدأ الولاء والبراء، لا يعني ممارسة العدوان والحرب على الآخرين، وإتھا وجود موقف نفسي يحول دون تأثير الآخر (المحارب والمعتدي) على أخلاقنا ونسيجنا الاجتماعي.

«الأصل في العلاقات مع الآخر في القرآن هي التواصل الفكري، والاجتماعي، والعائلي، والأخلاقي بدليل جواز مؤاكلتهم، ومخالطتهم، ومشاربتهم، ومصاهرتهم، والتعامل معهم في كل مجالات النشاط الاجتماعي. وهذه المقتربات لا تنسجم مع (التولي والتبري) كما يعرضھا بعض في قالب عدواني ابتدائي مسبق. فإن الموالة المنهي عنها تأتي في نطاق إعلان الكره والحرب من قبل الطرف الآخر، أنها تبدأ من الطرف الآخر، هي جواب على موقف سلبي من الآخر بيدر منه أولاً، وليس مع كل (مخالف)، كما هو مقرر في الفقه الإسلامي، وإن المودة المنهي عنها في الكتاب الكريم هي مودة الذين ينصبون العداء السافر، ويعملون على التعريض بالمؤمنين، ومن ثم هي حالة قلبية أكثر مما تكون حالة عملية؛ بل هي موقف قلبي صرف عند كثير من الفقهاء»⁽¹⁾.

وعليه، فإننا نعترف بالاختلافات بكل مستوياتھا، وندعو إلى احترام الخصوصيات؛ ولكننا نعتقد أن تحويل الاختلافات من مصدر قلق وحذر

(1) غالب الشابندر، الآخر في القرآن، ص 119.

إلى مصدر للإثراء الثقافي والاجتماعي، بحاجة إلى تكريس قيم المواطنة في الفضاء الاجتماعي. وذلك لأن المواطنة هي الوعاء القانوني والسياسي والدستوري الذي يستوعب كل المبادرات والخطوات، ويعمل على إدماج كل التنوعات في منظومة الحقوق والواجبات المتساوية. فالمواطنة هي الحد الفاصل بين كل الاختلافات والتباينات في الدائرة الاجتماعية والوطنية.

فالاختلاف مهما علا حجمه، لا يبرر الانتقاص من مواطنة الإنسان. والتعدد مهما اتسعت دوائره ومستوياته، يضبط بالمواطنة بواجب الوحدة والانسجام وبحق التعبير وتحمل المسؤولية والمشاركة في صناعة الحاضر وصياغة المستقبل. وهكذا يكون الآخر، مشروعاً للتعارف والحوار والتواصل والتعاون والتنمية وتطوير الجوامع المشتركة.

العبور نحو الوطن

في ظل الظروف والتطورات المتسارعة التي تمر بها المنطقة على أكثر من صعيد تتأكد الحاجة إلى تظهير الجوامع الوطنية المشتركة وإبراز قيمة الأوطان في حياة الشعوب والأمم. وإنه لا يصح مهما كانت التباينات والتناقضات أن يتم التضحية بأمن واستقرار الأوطان.

فالوطن كقيمة معنوية ومادية، هو أعلى من تباينات الفكر والسياسة، ولا يصح التضحية بالأعلى بفعل خلافات في عناوين أدنى قيمة وأهمية. من هنا فإننا نشعر بأهمية أن تلتفت كل المجتمعات إلى أوطانها، لأنه بدونها لا تصبح المجتمعات مجتمعات، وإنما أشتات بشرية لا حاضن لها ولا جامع بينها.

والتعبيرات الاجتماعية والمذهبية والقومية في المنطقة العربية، يرتكبون خطيئة بحق أنفسهم ودورهم التاريخي، حينما ينكفثون على

ذواتهم، ويحصرّون اهتماماتهم في قضاياهم الخاصة. فلا يمكن أن تعالج مشاكلهم وأزماتهم بعيدًا عن معالجة مشاكل وأزمات أوطانهم. ومن يبحث عن حلول خاصة لجماعته المذهبية أو القومية أو ما أشبه، فإنه لن يجني إلا المزيد من التفوق وسيادة سوء الظن بهم وبأهدافهم وغاياتهم.

فالأوطان لا تقسم بين المواطنين على أساس أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم، وإنما هي للجميع، تنهض بهم، وتصاب بالكثير من الأمراض حينما تعمق الهوية والفجوة بين الوطني والمذهبي أو الوطني والديني أو الوطني والقومي.

والمسؤولية في هذا السياق مشتركة من أجل إنجاز مشروع الاندماج الوطني المستند في الحقوق والواجبات على قاعدة المواطنة المتساوية.

فحينما يتشبث الجميع بمواطنيتهم بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم، حينذاك تتمكن مجتمعاتنا من التخلص التدريجي من برائن الطائفية وسجون المذهبية. وبهذا الفهم والإدراك النفسي والثقافي والاجتماعي، ينتفي التناقض بين أن تكون شيعيًا ومواطنًا في آن.

فالخصوصية كاتناء ورافد ثقافي واجتماعي، ليس نقيضًا لانتماه الوطني؛ لأن الانتماه هو عبارة عن فضاء ثقافي يرفد الفضاء الوطني بثروة ثقافية-اجتماعية بعيدًا عن التحيز المقيت أو تحويل هذا الفضاء إلى كانتون يحبس الإنسان في مذهبه فيضحى بوطنه ومصالحه العليا. فلا مقايضة بين الانتماه المذهبي والانتماه الوطني، لأن الانتماهات المذهبية أو التاريخية للإنسان لا كسب له فيها، بينما انتماؤه الوطني هو بكسبه ووعيه وقصده. لهذا فإن جسر العبور للانتماه من إحن التاريخ وأعبائه، هو التمسك بأهداب الوطن ومنجزات المواطنة بالمعنى الدستوري والحقوقي.

وثواب الأوطان لا تستنبط أو تستمد من خصوصيات المواطنين

سواء كانوا أفرادًا أم جماعات، وإنما من المشتركات والجوامع المشتركة، التي يلتقي عليها جميع المواطنين. لأن في كل المجتمعات ثمة خصوصيات تاريخية أو يقافية أو مجتمعية، وإصرار أي خصوصية على أن تكون ثوابت الوطن مستمدة من خصوصيته، يفضي إلى المزيد من العزلة الأفقية والعمودية بين مكونات الوطن الواحد، أما إذا تم استنباطها من المشتركات، فإن جميع الخصوصيات والتعبيرات والمكونات، ستنافس في ما بينها في سبيل رfd وإغناء هذه الجوامع المشتركة. فتتحول الخصوصيات إلى عامل إثراء وقوة للمشاركات. أما في الحالة الأولى فإن جميع الخصوصيات ستغلق على بعضها، وستعمل خصوصية واحدة ذاتيًا وموضوعيًا لتغليب خصوصيتها على حساب بقية التعبيرات.

لهذا فإننا نعتقد وانطلاقًا من تجارب جميع الأمم والشعوب، أن ثوابت الأوطان والمجتمعات ليست خاضعة لعوامل سياسية آنية أو وقائع اقتصادية قائمة، وإنما تكون التعبير الأمين عن هوية المجتمع والوطن بكل خصوصياته وتعبيراته الفرعية.

وهذا لا يتأتى إلا باستنباط الثوابت من الجوامع والمشاركات، التي تحتضن جميع فئات وشرائح المجتمع.

فالمذاهب والمدارس الفقهية الإسلامية هي تعبيرات الإسلام وروافده المتعددة، والجامع المشترك بينهما هو الإسلام بوصفه دينًا جامعيًا ويحتضن قيمًا عابرة لكل المدارس والمذاهب. وحين الحديث عن الثوابت من الضروري أن نخلق المسافة الموضوعية الضرورية بين المدرسة الفقهية والإسلام. صحيح أن هذه المدرسة الفقهية أو تلك هي اجتهاد علمي حقيقي في مدرسة الإسلام، ولكن هذا الاجتهاد الذي هو محل احترام وتقدير، لا يتبعه الجميع، ولا يتعبد بأحكامه الفقهية الجميع.

لهذا فإن الثوابت هي قيم الإسلام الكبرى وتعاليمه الأساسية، والتي

هي بالضرورة محل إجماع وقبول من جميع المدارس الفقهية والتعبيرات المذهبية.

ثوابت الأوطان لا تحددها التعبيرات الفقهية للمذاهب، وإنما قيم الإسلام وخياراته الكبرى. لكون هذه القيم والخيارات الكبرى هي في محل السلطة واليد العليا على التعبيرات الاجتهادية-الفقهية.

وبهذه الكيفية يكون لثوابتنا معنى إسلامياً يثري الخصوصيات ولا ينبس فيها. فالإسلام في جوهره هو رؤية وموقف إنساني، ملتزم بمعايير الحق والعدل، ويتجاوز الحدود الطائفية والمذهبية.

بهذه الكيفية لا تكون الثوابت مفرقة ممزقة؛ بل حاضنة للجميع وساعية على استيعاب كل الخصوصيات في سياق وطني جامع.

فوحدة المجتمعات والأوطان، ليست لقلقة لسان أو ادعاء فارغ ومجرد؛ بل هي جهد مستديم لتظهير حقائق الوحدة وتصليب عناصر الائتلاف والتلاقي والتزام سلوكي وعملي بكل مقتضيات الوحدة في الاجتماع الوطني. ولا خطر على الأوطان من حقائق التنوع والتعدد؛ بل الخطر كل الخطر من عدم الاعتراف بهذه الحقائق، ومن تحويلها بوعي أو بدون وعي إلى مبرر للغلبة والمناكفة والدخول في نفق المهاترات التي يخسر منها الجميع.

وعليه فإن من الضروري أن يكون مشروع التعبيرات والجماعات الاجتماعية في أوطانهم، هو مشروع الحوار والسلم الأهلي والتعايش الاجتماعي وصيانة الوطن من كل المخاطر.

التربية على المواطنة

ثمة ضرورات ذاتية وموضوعية عدّة في مجالنا الوطني والعربي، إلى

الإسراع في بناء مواطنة متساوية في الحقوق والواجبات، لأنها جسر العبور نحو المستقبل، بعيدًا عن نزعات التشطي والانقسام على أسس طائفية وقومية، التي بدأت بالبروز في أكثر من بلد عربي. فتعزيز خيار المواطنة كمرجعية وقيمة عليا هو الذي يضمن عدم التشطي والدخول في متاهات الانتماءات الفرعية التي لا تنتهي.

فالمواطنة الدستورية لا تلغي حقيقة التنوع والتعدد الأفقي والعمودي الموجود في المجتمع، وإنما هي تعمل على عدم الانجاس فيها لصالح انتماء أعلى من الانتماءات التقليدية. لهذا فإن الوحدة الوطنية الصلبة في كل بلد مرهونة إلى حد بعيد على قدرة هذا البلد بمكوناته الاجتماعية والفكرية والسياسية على بناء حقائق المواطنة في الفضاء الوطني والاجتماعي.

فهذه الحقائق هي التي تعزز الوحدة، وتمنع التشطي، وتصيغ علاقة إيجابية ودينامية بين تعبيرات المجتمع والوطن الواحد. ومن يبحث عن الوحدة بعيدًا عم قيمة المواطنة فانه لن يجني إلا المزيد من الاهتراء الداخلي والبعد العملي عن مقتضيات الائتلاف والوحدة.

وفي سياق إبراز أهمية وسبل تطوير التربية على المواطنة نذكر النقاط الآتية:

1 - إن إبراز مضمون ومقتضيات المواطنة، بوصفها هي العنوان العريض الذي يربط بين جميع المواطنين، بصرف النظر عن مناطقهم وقبائلهم ومذاهبهم، يقتضي الانفتاح والتواصل المستديم مع جميع تعبيرات وأطياف المجتمع.

لأن الوطن بكل حقائقه، يسع ويستوعب جميع هذه التعبيرات. وإن أي محاولة للانكفاء أو الانحصار، فإنها تفضي إلى هدم بعض أسس ومقتضيات المواطنة. فالتحاجز النفسي والاجتماعي والعملي بين

تعبيرات الوطن الواحد، هو بالضرورة لا ينسجم ومفهوم التربية على المواطنة.

لأن المواطنة الواحدة والجامعة، تعني في ما تعني إزالة كل الحواجز والجدر التي تحول دون التفاعل والتواصل الدائم بين أبناء الوطن الواحد، بصرف النظر عن هوياتهم وعناوينهم الفرعية.

لهذا فإننا نعتقد أن التربية على المواطنة، تقتضي تشجيع حالة الانفتاح والتواصل الدائم بين جميع أبناء الوطن، والعمل المستديم لإزالة الموانع التي تحول دون الانفتاح والتواصل.

2 - إن المواطنة تعني في ما تعني أن تكون علاقة المواطنة كعقد اجتماعي-سياسي، لا تزحزحه إكراهات الواقع وصراعاته المتعددة.

بمعنى أن كل مجتمعاتنا متعددة ومتنوعة أفقيًا وعموديًا، ولا عاصم للعلاقة الإيجابية بينهما إلا بقيمة المواطنة.

بحيث تكون هي حجر الأساس الذي يحدد نمط العلاقة ونظام الحقوق والواجبات.

ولكن حينما تفشل المجتمعات الأخرى المتنوعة لأي سبب من الأسباب من بناء العلاقة بين مكوناتها على أساس المواطنة، فتحول العلاقة بينهما، إلى علاقة صراع وسوء ظن وحروب صريحة وكامنة، فإن هذا الواقع السيئ ينبغي أن لا ينعكس على واقعنا ويوتر العلاقة بين مكوناتنا وتعبيراتها.

إننا جميعًا وعمق معرفي والتزام نفسي وأخلاقي، ينبغي أن نؤمن بنظام العلاقة القائم والمستند إلى قيمة المواطنة.

وامتداداتها القبليّة أو المذهبيّة في خارج حدودنا، حينما تختلف مع بعضها أو تتصارع مع بعضها لأسباب ذاتية أو موضوعية أو بسببها

معًا، فإن التوتر في العلاقة بين امتداداتنا في خارج الحدود ينبغي أن لا يخرب علاقتنا الوطنية.

فحينما تتوتر علاقات الآخرين مع بعضهم، ينبغي أن تتأكد الحاجة إلى تعميق حس الوفاق والمواطنة بيننا. ولا يصح بأي شكل من الأشكال أن نخرب علاقتنا الوطنية لأن مجتمعات أخرى قريبة أو بعيدة خربت علاقتها. إننا جميعًا ينبغي أن نتمسك بكل أسباب وعوامل بناء علاقة إيجابية بين مكوناتنا وتعبيراتها بصرف النظر عن اتجاهات الأحداث في خارج حدودنا.

وعليه فإن التربية على المواطنة يتطلب باستمرار استعداد نفسي للتضحية في سبيل صيانة حق المواطنة المتساوية، وممارسة مجتمعية واعية لتوطيد أواصر العلاقة بين تنوعاتنا الأفقية والعمودية، وكفاح وطني مستديم ومن الجميع لطرد كل العناصر التي تفضي وتؤدي إلى توتير العلاقة بين أبناء الوطن الواحد.

وعليه فإن كل المقولات الأيديولوجية والاجتماعية، التي تبرر أو تدعو إلى الجفاء بين أبناء الوطن الواحد، هي مقولات مناقضة إلى مفهوم المواطنة، وتساهم في تهديد الاستقرار الاجتماعي بين المواطنين.

والتربية على المواطنة تحتاج إلى خطاب ديني وثقافي، يعلي من نظام علاقات المواطنة، ويدافع عن مقتضيات هذه العلاقة، ويرفع الغطاء عن كل الممارسات التي تساهم بشكل أو بآخر في توتير العلاقة بين أبناء الوطن الواحد.

3 - إن انجاز مفهوم التربية على المواطنة في الواقع الاجتماعي والوطني، يتطلب سياسات يفاية وإعلامية واجتماعية، تؤكد على قيمة المساواة والعدالة، وممارسة كل أشكال التمييز بين المواطنين.

فالوطن للجميع، والمواطنون يجب أن تصان مواطنيتهم بالمساواة. ومؤسسات التوجيه والتنشئة الوطنية تتحمل مسؤولية كبرى في هذا السبيل حيث إنها معنية بوجود برامج وأنشطة متواصلة لتعميق قيمة المواطنة في النفوس والعقول ومحاربة كل الظواهر والممارسات التي لا تنسجم ومقتضيات المواطنة الواحدة والجامعة.

شعبة الخليج وسؤال العلاقة مع الشريك الوطني

تعدد الصيغ والمقاربات التي تناقش مسألة وموقع ودور الشيعة في مجتمعاتهم الخليجية. إلا أن القاسم المشترك بين جميع هذه الصيغ والمقاربات هو انطلاقهم من قناعة مركزية مفادها: أنه على ضوء تطورات المنطقة المتلاحقة، واتساع دائرة الخلاف والتباين في الرؤى والمواقف السياسية من ملفات عدّة في المنطقة بين إيران والدول العربية، يجعل الكثير من الأعلام تتجه إلى مناقشة هذه المسألة في ظل احتدام الصراع والتنافس بين إيران والكثير من الدول العربية في المنطقة. وعلى كل حال ما أود أن أقوله في هذا السياق أن الشيعة في الخليج ليسوا استثناءً عن مجتمعاتهم، وإنما هم جزء أصيل من مجتمعاتهم. ولعلنا نرتكب خطيئة تاريخية بحق تاريخنا ومسيرة مجتمعاتنا العربية، حينما نتعامل مع الشيعة في الخليج، بوصفهم مجتمعاً مغلقاً وغير منسجم مع محيطه العربي. فالانتماء المذهبي للشيعة أو لغيرهم، ليس بديلاً عن انتماءاتهم الوطنية والقومية. وإن دفع الأمور باتجاه خلق مقايضة ثنائية بين الانتماء المذهبي والانتماء القومي، هو يضر بطبيعة العلاقة بين المسلمين بكل مدارسهم الكلامية والفقهية، كما يضر بالعلاقات الداخلية بين مكونات المجتمع العربي الواحد.

فالشيعية في الخليج وإن امتلكوا خصوصيات ثقافية ومذهبية، فإنهم ليسوا جالية تعيش في الخليج، ولا يصح التعامل مع قضاياهم ومطالبهم ومشاكلهم وكأنهم جالية وافدة إلى الخليج. هم جزء أصيل من منطقة الخليج، ولهم مساهماتهم التاريخية في الدفاع عن وجودهم العربي وقضايا الأمة العربية.

كما إنهم كأى مجتمع آخر، ليسوا إطارًا مغلقًا. وبتعبير أكثر وضوحًا ليسوا حزبًا سياسيًا، وإنما هم مثل أى مجتمع يحتضن آراء وقناعات وميولات وتوجهات مختلفة ومتعددة. ولا يجوز التعامل معهم بوصفهم كتلة بشرية مغلقة.

وانطلاقًا من هذه المقدمات الاجتماعية والفكرية والتاريخية، سنناقش طبيعة العلاقة المأمولة بين الشيعة في الخليج ومحيطهم الاجتماعي والسياسي الخليجي. مع إدراكنا التام أن شيعة الخليج ليسوا كتلة واحدة أو بمستوى واحد في علاقتهم مع محيطهم الاجتماعي والقومي. فثمة وجودات شيعية قطعت خطوات كبرى ونوعية في اندماجهم في محيطهم الوطني والقومي. وثمة وجودات أخرى تحاول وتكافح في هذا السبيل. كما إن ثمة وجودات قبلت بخيار الانعزال والانكفاء في ظل هجمة طائفية مقبته، يؤخذ معها الجميع بجريرة بعضهم.

أولاً: في إدارة التنوع الثقافي

ربما تتضح في مقبل الأيام أن جذور ما تعيشه العديد من بلدان العالم العربي من تطرف وفوضى وأشكال عدّة من الاحتراب الأهلي يبافظات دينية ومذهبية وقومية وعرقية تعود إلى لحظة الاستقلال من الهيمنة الأجنبية.

لأن الكثير من الدول العربية بعد لحظة الاستقلال تشكلت بنزعة

عصبوية ضيقة احتضنت بعض التعبيرات وأعطتها ما تستحق وما لا تستحق ومارست النبذ والتهميش والاستئصال بمكونات أخرى ومنعت عنها حقوقها وما تستحقه انطلاقاً من إنسانيتها وأدميتها ولكونها شريك أصيل في الوطن والمواطنة.

واستمرت الكثير من دول العالم العربي تعيش وفق هذه المفارقة بحيث غالبية المواطنين لا يعرفون من الدولة إلا أجهزتها الأمنية والإجرائية وفئة قليلة تحكم باسم حزب تقدمي أو مشروع سياسي يستهدف كما تدعي أديباته إخراج أبناء المجتمع والوطن من الظلام والظلامية والتخلف المقيم في كل أروقة المجتمع.

ومارست في سبيل تحقيق أهدافها كل ألوان الظلم والحيث بحق أبناء شعبها. ولكن ولا اعتبارات بنيوية متعلقة من لحظة تشكيل الدولة الحديثة في العالم العربي كانت النتائج كارثية وعلى النقيض تماماً من الشعارات والياقظات المرفوعة.

فشعار الوحدة المرفوع تحول على المستوى العملي إلى استمرار مشروع التشظي الاجتماعي العمودي والأفقي وبقي الجميع محبوسون في دوائر انتمائهم الضيقة التي أقل ما يقال عنها أنها انتماءات مادون المواطنة وبناء الدولة الحديثة. وباسم الاشتراكية في بناء الاقتصاد تم التدمير الممنهج والمنظم لكل الصناعات الوطنية التقليدية والحرفية وأصبحت أسواق هذه البلدان مفتوحة على مصراعيها لكل المنتجات الأجنبية. فأضحت المعادلة الآتية: صعوبات جمة تحول دون استمرار أصحاب الصنع اليدوية والحرفية من العمل لأسباب متعلقة بالجدوى وسياسات الحماية وتسهيلات مالية وجمركية لاستيراد كل شيء فكانت النتيجة انهيار متسارع للصناعات الوطنية وغزو متعاضم للبضائع والصناعات الأجنبية.

وعلى المستوى الاجتماعي والسياسي حيث شعار الحرية تفاقمت

من جراء هذه السياسات القسرية التناقضات الأفقيّة وعموديّة وأضحّت خلافات الناس الجوهريّة-التقليدية تدار بيافطات حديثة. فلم تتمكن هذه الدولة من بناء مشروع وطني ينقل أبناء الوطن على مستوى علاقتهم الداخلية وطريقة نظرتهن إلى بعضهم من الحالة التقليدية الموغلة في التباينات والصراعات ذات البعد التاريخي إلى حالة حديثة قائمة على العقد الاجتماعي ومنظومة دستوريّة-قانونية تحدد الواجبات والحقوق انطلاقاً من قيمة المواطنة بعيداً عن دوائر الانتماء التقليدية. وهكذا نستطيع القول: إن ما يجري اليوم في العديد من دول العالم العربي هو نتاج طبيعي إلى بنية الدولة العربية الحديثة وطبيعة الخيارات السياسيّة السائدة منذ لحظة الاستقلال الوطني إلى الآن. فكانت النتيجة وجود مجتمعات متخاصمة في ما بينها تحت سقف وطني واحد وكل طرف يتحين الفرصة للانقضاض على الطرف الآخر مع غياب شبه تام لقانون قادر على ضبط هذه النزعات. وحينما خف منسوب الخوف لدى الناس أو سقطت هبة الدولة في نفوسهم كان حاصل ذلك الفوضى والانفلاش الداخلي على أكثر من صعيد.

فأضحى المجتمع الواحد مجتمعات والانتماء الوطني انتماءات تاريخيّة وتقليدية متصارعة ومتحاربة والذاكرة التاريخيّة الواحدة مجموعة ذكريات تاريخيّة كلها ملغومة وتحمل في طياتها قنابل موقوتة بحق الآخر الذي كان قبل أيام شريك وطني.

وتعلمنا هذه التجربة المريرة والتي نشهد نتائجها الكارثية في العديد من الدول العربية أنه حينما يغيب الوطن الواحد الجامع والحاضن للجميع فإن النتيجة المباشرة لذلك هو دخول الجميع في حروب باردة وساخنة ضد الجميع تحت يافطات ومبررات لا تنتمي إلى العصر ومكاسب الحضارة الحديثة. وحينما تنهار أسس العيش المشترك ولو في حدودها الدنيا فإن

النتيجة الفعلية لذلك هي الاستمرار في الانهيار الاجتماعي والأمني بشكل متسارع وبعيداً عن القدرة على الضبط والإدارة.

وحيثما لا تتمكن الدولة من رعاية شعبها وحمايته فإن النتيجة المباشرة لذلك أن أبناء الوطن سيكونون موضوعاً للنار والانتقام والخصومات المفتوحة على كل الاحتمالات.

وكل هذا يوصلنا إلى النتيجة الآتية: وهي أن غالبية الدول العربية الحديثة وبالذات التي حكمت بياضات ثورية وتقدمية فشلت في إدارة تنوعها الديني والمذهبي والإثني بشكل صحيح وإن ما نشهده من حروب وكتنونات مغلقة هو نتاج هذا الفشل والإخفاق.

وإن المطلوب الاستفادة من هذه التجربة لبناء مقاربة جديدة تقطع مع تلك الممارسات التي أفضت إلى تلك النتائج الخاطئة والخطيرة.

وفي سياق تظهير أهم الدروس والعبر لخلق رؤية جديدة لإدارة التنوع نذكر النقاط الآتية:

1 - إن إدارة التنوع الثقافي في كل الأوطان والمجتمعات هو أسلم الخيارات وأسهلها، وهو والذي يجنب الأوطان مآزق وأزمات كبرى. فمن يبحث عن استقرار سياسي واجتماعي عميق في ظل مجتمعات متعددة ومتنوعة لا سبيل لديه إلا تطوير نظام الإدارة والاستيعاب لحقائق التنوع الموجودة في المجتمع.

2 - تطوير درجة الوعي الأخلاقي والالتزام بالمناقبيات الأخلاقية في المجتمع. لأنه لا يمكن إدارة التنوع إدارة حكيمة في ظل أخلاق متدهورة أو بعيدة عن مسارها الصحيح. لذلك حيثما وجدت أخلاق عملية فاضلة سيحظى الجميع وهم مختلفون باحترام متبادل. أما

إذا ساءت الأخلاق وتدهور السلوك الأخلاقي العملي فإن جميع الاختلافات ستحول إلى مصدر إلى التوتر الدائم في المجتمع.

3 - ضرورة أن تتعالى المؤسسات الوطنية عن الانقسامات الاجتماعية بحيث لا تكون طرفاً سلبياً يغذي الاختلافات ويحمي بعض أطرافه. والمقصود بالتعالى هنا هو أن تؤدي هذه المؤسسات وظيفتها الوطنية للجميع على قاعدة المواطنة الجامعة وأن لا تكون انتماءات المواطنين لها مدخلية في إعطائه أكثر مما يستحق أو منعه مما يستحق.

فلا يمكن إدارة التنوع الثقافي والاجتماعي في ظل مؤسسات وطنية خاضعة لمقتضيات ومتواليات الانقسام الاجتماعي. لأن هذه المؤسسات ولكونها طرفاً في هذه الانقسامات فإنها ستغذي التباينات بين المواطنين من موقع القدرة والسلطة. أما إذا مارست هذه المؤسسات تعاليها على انقسامات مجتمعها فإنها ستحظى باحترام وتقدير الجميع وستعبر بصدق عن وعي وطني عميق وجامع يحول دون تفاقم الاختلافات والتباينات بين أبناء المجتمع والوطن الواحد.

4 - ضرورة العمل على بناء مشروع وطني ثقافي واجتماعي متكامل بحيث تكون مبادئ وقيم وأولويات هذا المشروع هي التي تغذي جميع أبناء الوطن بعيداً عن التصنيفات والانتماءات الفرعية.

ولعلنا لو تأملنا في التجارب التي أخفقت في إدارة تنوعها سنكتشف أن أحد الأسباب المهمة لذلك هو غياب مشروع وطني جامع يعمل على دمج كل التعبيرات في إطار رؤية تمثله وتعبّر عن ذاته الفردية والجمعية.

أما إذا غابت هذه الرؤية فإن الشيء الطبيعي لذلك هو تمسك كل جماعة فرعية بانتمائها الخاص ما يفضي إلى الإخفاق في إدارة التنوع الثقافي على نحو إيجابي وحضاري.

و جماع القول: إن الأمن العميق في مجتمعاتنا العربية اليوم يتطلب العمل الجاد في بناء رؤية وطنية متكاملة لإدارة التنوع بعيداً عن نزعات الاختزال وعبء التاريخ والراهن.

ثانياً: الوحدة والاحترام المتبادل

لعلنا لا نحتاج إلى جهد نظري كبير لتثبيت أن خيار الوحدات الاجتماعية والوطنية في كل البيئات والظروف هو الخيار الأنسب والأصلح على مختلف الصعد والمستويات. فالمواطن العربي في كل البيئات الاجتماعية مؤمن بشكل عميق بخيار الوحدة ونبذ كل نزعات التجزئة والتفتت. بل إن الجهة السياسية التي تبحث عن تسويق مشروعها وخطابها في العالم العربي تتمسك ولو شكلياً بخطاب وخيار الوحدة.

والجهة السياسية المهددة في شعبيتها وحضورها الاجتماعي والسياسي هي تلك الجهة التي تسوق لخيار التفتت والتجزئة أو لا تدافع كما ينبغي عن خيار الوحدة والتضامن والتعاقد بين مختلف أطراف المجتمع والوطن العربي الواحد. لذلك ليس ثمة مشكلة حقيقية حول مبدأ الوحدة سواء على المستويات الوطنية أم المستويات القومية. فالغالبية هي ممن يؤمن بضرورة العمل المتواصل لإنجاز هذا الخيار كما إن الغالبية شعورياً ووجدانياً تنبذ أي نزعة للانفصال والتجزئة على مستوى الدول العربية قاطبة. ولكن تعدد الرؤى وتمايز القناعات حول الطريق المؤدي إلى الوحدة والخطوات العملية المفضية إلى تعزيز خيار التضامن والتعاقد على مستوى البيئات الوطنية العربية. وعلى كل حال، وبعيداً عن السجلات الأيديولوجية المختلفة المتعلقة بهذا الموضوع يمكننا القول: إن الوحدة سواء على المستوى الوطني أم المستوى القومي لا تساوي دحر ومحاربة كل حقائق التنوع والتعدد الموجودة في العالم العربي. وثمة علاقة عميقة

بين مطلب الوحدة وحقائق التنوع والتعدد في الفضاء العربي. سواء كانت هذه الحقائق دينية أم مذهبية أم جهوية أم عرقية أم قبلية أم ما أشبه.

فكل من يبحث عن الوحدة وهو يحارب في خياراته الثقافية والسياسية حقائق التعدد والتنوع في مجتمعه ووطنه فإنه لن يحصد إلا المزيد من التآكل والتحاجز بين مختلف الأطراف والأطراف. كما إن كل من ينشد واقع الوحدة والاتحاد ويطالب بتعزيزهما في بيئته الوطنية وهو لا ينسج علاقات إيجابية وتواصلية مع مكونات وطنه، فهو لا يؤمن إيماناً عميقاً بمبدأ الوحدة وضرورته الوطنية والقومية.

فحقائق التنوع والتعدد الأفقي والعمودي في بيئاتنا الوطنية والقومية ليست حقائق مضافة للوحدة بل هي من مرتكزات الوحدة ولا تبني الوحدة الحقيقية بدونهما. فمحاربة حقائق التعدد لا تفضي إلى وحدة بل إلى المزيد من الانقسام والتفتت. ومن يتعامل مع مبدأ الوحدة بوصفه مشروعاً الفكري والسياسي فعليه أن يكسر حاجز القطيعة والانفصال عن مكونات مجتمعه وتعبيرات وطنه. فالطريق الموصل إلى الوحدات الاجتماعية والوطنية الصلبة هو الذي لا يحارب حقائق التعدد بل هو الذي يؤسس لنظام اجتماعي وثقافي لإدارة هذه الحقائق على نحو إيجابي حتى تتحول هذه الحقائق إلى مصدر لإثراء خيار الوحدة وتعزيزه في الفضاء الاجتماعي والوطني. ويبدو من مختلف التجارب والوقائع الوطنية في أغلب البلدان العربية، إننا بحاجة إلى ثقافة وطنية متكاملة قوامها الأساسي احترام المختلف وصيانة حقائق التنوع والتعدد وحماية كل التعبيرات الموجودة في الفضاء الوطني والقومي. فالنتيجة الطبيعية لقيم الاحترام والصيانة والحماية هي تعزيز خيار الوحدة في الاجتماع الوطني. ودون ذلك ستبقى مقولات الوحدة وخطابات التضامن مقولات وخطابات مجردة لا تغير من وقائع الأمور أي شيء. وعلى ضوء العلاقة العميقة التي تربط قيمة الوحدة

بضرورة صيانة وحماية التعددية الأفقيّة والعموديّة في مجتمعاتنا الوطنية
نود التأكيد على النقاط الآتية:

1 - إن احترام وحماية المتعدد الوطني ليس لقلقة لسان أو إدعاءً يدعى
بل هو ممارسة وطنية مستديمة تستهدف تثبيت أن مفهوم المواطنة
الجامعة لا يساوي أن تكون قناعاتنا وأفكارنا متطابقة في كل شيء؛
بل مفهوم المواطنة يتسع لجميع المختلفين والمتعددين ولا يحق
لأي طرف أن ينسب لنفسه حقيقة المواطنة ويسلبها عن المختلف معه
سواء على الصعيد الديني أم المذهبي أم القومي أم القبلي.

كل هذه التعدديات يحتضنها ويحميها مفهوم المواطنة إذا أردنا كأفراد
ومؤسسات أن نلتزم بمقتضيات وحقائق المواطنة. كما إنّ قناعات
وأفكار كل طرف ليست موضوعاً للتشنيع والإساءة والإسقاطات
الأيدولوجية المبتذلة. فمن يحترم التعددية يحترم أشخاص وأفكار
وقناعات المتعددين وصيانة حقوقهم المادية والمعنوية. والاحترام لا
يساوي الاقتناع بقناعات الآخرين وإنما احترامها من موقع المختلف
والمغاير لهذه القناعات. ولا أحد يدعي في كل الدنيا أن شروط
المواطنة الجامعة أن يقتنع الجميع بأفكار وقناعات الطرف الآخر.
ولكن من شروط المواطنة الاحترام المادي والمعنوي لقناعات
وأفكار أبناء الوطن الواحد. فالمسلم الهندي ليس مقتنعاً على
المستوى العقدي أو المعرفي بقناعات وعقائد وأفكار شريكه الوطني
من الهندوس والسيخ والعكس ولكن المطلوب دائماً أن تحترم جميع
المكونات عقائد وقناعات الشريك الوطني. وأن لا تتحول قناعات
وعقائد الشريك إلى مصدر للتشنيع والتشويه والابتذال.

فوحدة الأوطان تتطلب باستمرار تطوير نظام الاحترام المتبادل بين
جميع أطرافه وأطيافه. وندعو في هذا الإطار جميع الكتاب وصناع

المعرفة على المستوى الوطني إلى عدم الوقوع في هوة الإساءات المتبادلة.

2 - من حق الجميع أن تختلف وجهات نظرهم السياسيّة وتباين قناعاتهم الفكرية. ولكن الاختلاف والتباين الفكري والسياسي شيء وتشويه عقائد المختلف أو التشنيع ببعض قيم المتباين شيء آخر.

فمن حقنا جميعًا أن نختلف ولكن ليس من حقنا أن نسيء إلى قيم وعقائد بعضنا. ومن مقتضيات صيانة الوحدات الوطنية هو خلق المسافة الضرورية بين الاختلاف والتباين الفكري والسياسي وهو حق مشروع و متاح وبين التشنيع بعقائد المختلف معنا.

فمن حقنا وواجبنا القومي أن نختلف ونتصارع صراع وجود مع الحركة الصهيونية في فلسطين المحتلة ولكن ليس من حقنا التشنيع على الديانة اليهودية. لأن اختلافنا وتناقضنا مع الحركة الصهيونية شيء وتشنيعنا على الدين اليهودي شيء آخر.

فثمة ضرورة وطنية وقومية للتفريق بين التباين والاختلاف في الخيارات والقراءات السياسيّة، وبين التعرض بسوء إلى عقائد من نختلف معهم في خياراتهم وقراءاتهم السياسيّة.

3 - تعالوا جميعًا نخرج من سجن الماضي وإحنه ونبني أوطاننا على أسس المحبة والوثام والتألف وحقوق وواجبات المواطنة.

لأن إحسن الماضي لو تحكمت فينا فإنها ستدمر نسيج مجتمعاتنا وأوطاننا ونحن جميعًا لا نتحمل وزر ومسؤولية ما جرى في حقب الماضي. لذلك ثمة ضرورة إسلامية وإنسانية وعربية ووطنية للخروج من صراعات الماضي والانفتاح على بعضنا على أسس وهدى قيم الإسلام الخالدة التي تحث على العدالة والمساواة وتنبذ الكراهية والتعدي على الحقوق والحرمان.

الشبيعة والعبور نحو المختلف

ربما يتساءل كثيرون من مختلف المواقع عن جدوى الحوار وضرورته بين التعبيرات والتيارات والأطراف الفكرية والسياسية، في هذا الوقت بالذات الذي تتزايد فيه صور الشحن الطائفي والاصطفافات المذهبية في المنطقة كلها. ولعل بعض هذه التساؤلات، تنطلق من خلفية ضغط الواقع الطائفي في الأمة عليهم. فهؤلاء لا يعارضون مبدأ الحوار، ولا يستكفون من حيثاته ومتطلباته، ولكنهم يرون بأعينهم الكثير من الصور الواقعية السيئة، التي تضغط على تفكيرهم وحياتهم، بحيث إنهم لا يرون في هذا الحوار رافعة حقيقية وخطوة نوعية في سبيل الخروج من نفق المكائدات الطائفية.

وعلى كل حال نحن نقول: مهما كان الواقع سيئاً على هذا الصعيد، فإننا جميعاً بحاجة أن نتحاور في ما بيننا. ليس حوار طرشان، وإنما حوار حر وموضوعي ولا يستهدف الانتقال المذهبي من موقع إلى آخر، وإنما يستهدف تنمية الجوامع المشتركة وخلق المعرفة العميقة ببعضنا وصياغة وثيقة للتفاهم والتلاقي على قاعدة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات.

والحوار الذي نتطلع إليه في داخل وطننا وفي عموم الأمة، هو الذي

يتجاوز نمط السجلات المذهبية والتراشق بالاتهام والاتهام المضاد، إلى خلق مساحات وآليات للتعايش والتبادل على نحو إيجابي وبناء.

ومن الضروري أن ندرك جميعًا، ومن مختلف مواقعنا المذهبية والفكرية والاجتماعية، أن الركاب التاريخي لا يمكن ضبطه وتنقيته من الشوائب والتأثيرات السلبية، إلا بالمزيد من الوعي والعمل المستديم لتفكيك العقلية والثقافات التي تغذي الشحن الطائفي المقيت بين المسلمين. وإن وجود ظواهر وممارسات طائفية معاصرة، ينبغي أن لا يدفعنا إلى الاصطفافات الطائفية، وإنما ينبغي أن يدفع للعمل من أجل خلق الحقائق الوحودية، التي تعطل مفعول تلك الممارسات الطائفية البغيضة. فالممارسات الطائفية مهما كان مطلقها والقائم عليها وبها، هي مدانة ومستنكرة، وينبغي الوقوف في وجهها بحزم.

ونحن هنا لا نمتلك علاجًا سحريًا للمشكلة الطائفية في الأمة، وإنما ما نود أن نؤكد عليه هو النقاط الآتية:

1 - إن إنهاء مظاهر وحالات التمييز والإقصاء وبت الكراهية والبغضاء بين أتباع التيارات والأطراف الفكرية والسياسية في الواقع المعاصر، يتطلب العمل على تجديد رؤيتنا إلى المقولات التي كتبها علماء كبار من مختلف التعبيرات في ظل ظروف وأوضاع خاصة، والتي فهم منها بشكل أو بآخر تسويغ هذه الممارسات الشائنة. وذلك لأنه بدون تسليط الضوء على هذه المقولات، وتفكيك الأفهام السوداء المتعلقة بها، فإن هذه الممارسات ستستمر بالبروز.

«تبدو الحاجة ماسة إلى تسليط الضوء على النصوص / المراجع التي يتمترس وراءها كل فريق، في شن حربه الرمزية (أو الفعلية) ضد الآخر، عبر إطلاق تهمة التكفير أو التبديع والتحريف. وهكذا، يدان الآخر أو يضطهد، لمجرد الاسم الذي يحمله، سني أو شيعي،

أو مسلم أو مسيحي أو يهودي... إلخ، وذلك من دون التعرف إلى سيرته وعمله؛ بل هو يبدان في بعض النصوص ولو كان من أهل العمل الصالح. نحن هنا إزاء نصوص هي أثر من آثار حروبنا الرمزية في بربريتها الدينية أو المذهبية، لا شبه لها سوى ما تخلفه الحروب الوحشية من الآثار الهمجية في أجساد البشر أو في معالم الحضارة وال عمران. هذه النصوص الفضائح هي أخطر من أسلحة الدمار الشامل؛ إذ هي التي تقيم سدودًا منيعة من الحقد والبغض بين أتباع الطوائف، بقدر ما تسهم في صنع ذاكرتهم العدائية الموتورة. هنا مكمن الداء الذي ينبغي إخضاعه لمبضع التشريح والتحليل لاستئصال الجرثومة التي عششت طويلًا في النفوس، لكي تخرب العقول وتحول الهويات إلى محميات عنصرية بأسمائها ورموزها وطقوسها وأحكامها وفتاواها.

ولذا، فإن محاولات التقريب والحوار محكوم عليها بالفشل ما دامت مفردات الشرك والكفر أو البدعة والضلالة تشكل صلب العقيدة والعدسة التي من خلالها يرى الواحد إلى غيره، لكي يدينه وينزه نفسه⁽¹⁾.

لهذا وفي هذا السياق، نحن بحاجة إلى الحفر المعرفي والتاريخي في كل المقولات التي تغذي بشكل مباشر أو غير مباشر حالة العداء والكراهية بين أتباع المذاهب الإسلامية. وإن شمس الحرية والعدالة لن تشرق في مجتمعاتنا، إلا بصياغة العلاقة بين مختلف مكونات المجتمع الواحد، بحيث تقوم العلاقة على أسس الاعتراف المتبادل والتعاون والاحترام العميق في ما بيننا.

و«المجدي الآن نقد الذات على النحو الذي يؤدي إلى أن يتحول

(1) علي حرب، الإنسان الأدنى: أمراض الدين وأعطال الحداثة، ص ١٠٦.

الواحد عمًا هو عليه، بكسر نرجسيته والزحزحة عن مركزيته الطاردة لما عداه. هذا هو المتاح، معرفيًا وعمليًا، إذا شئنا أن لا تظل مسألة التقريب أو الحوار تعالج معالجات عقيمة وغير مجدية. فالحوار بين السنة والشيعة، أو بين الإسلام والمسيحية، وكما تشهد التجربة اللبنانية، يحتاج إلى إعادة تأهيل وبناء، في كل ما يتعلق بسياسة الحقيقة والهوية، وطريقة إدارة الشريعة والعقيدة، بحيث يكف الواحد عن الاعتقاد بأنه مالك الحقيقة ومحتكر الشرعية، أو بأنه ممثل الاستقامة وصاحب الفرقة الناجية⁽¹⁾.

ونجاحنا على صعيد الحوار المذهبي والفكري، مرهون بقدرتنا جميعًا على إخراج أنفسنا والمجتمع من المماحكات والسجلات المذهبية، والعمل على توسيع مساحات التعايش والتواصل والشراكة في مختلف شؤون الوطن والمجتمع. فهذه المساحات ومتوالياتها وتأثيراتها وفضاءاتها العامة، هي التي تذلل الكثير من العقبات، وتسهل شروط التقريب والتفاهم، وتزيل من الطريق كل ما يحول دون التلاقي والتعاون.

ولا بد من أن يتذكر الجميع أن بث الكراهية تجاه المختلف والمغاير، لا يزيد الذات قوة بل يعريها من العديد من القيم والمضامين الإنسانية. كما إنّ الخوف من الآخر والنفور منه، لا يحصن الذات ولا يبقئها بعيدًا عن المخاطر والتحديات. فالتواصل والانفتاح وتوسيع المساحات المشتركة بين مختلف التعبيرات والمكونات، هو السبيل الذي يضمن حقوق الذات وحقوق الآخرين، ويجنب الجميع مخاطر الفتنة والاحتراب الداخلي.

2 - ضرورة فك الارتباط بين الاختلافات المذهبية بكل مستوياتها

(1) المصدر نفسه، ص 112.

ودوائرها، وبين حقوق الإنسان وضرورة صيانتها ومنع التعدي عليها. فالاختلافات مهما كان حجمها وشكلها وعمقها، لا تبرر لأي أحد أن يتعدى على حقوق الآخرين ويمارس بحقهم صنوف التهميش والتمييز. فحقوق الإنسان ينبغي أن تكون مصانة من قبلنا جميعاً، بصرف النظر عن مدى قناعتنا أو قبولنا للأفكار أو العقائد التي يتبناها الطرف الآخر. لنا حق الحوار والمعرفة والنصيحة، ولكن علينا واجب الاحترام وصيانة الحقوق والكرامات.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: إن الكثير من المشاكل التي تجري بين المسلمين لأسباب مذهبية، هي بفعل الدمج التعسفي بين واقع الاختلاف وترجمته إلى سلوك إقصائي-عدواني ضد الآخر المختلف. بينما المبدأ القرآني يؤكد على ضرورة احترام الإنسان بصرف النظر عن عقيدته ومذهبه، إذا لم يمارس عدواناً عليك. يقول (تبارك وتعالى): ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَآ أَلَّا تَعْدِلُوا ءَاعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَتَقْوَا ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾⁽¹⁾.

فالمطلوب قرآنيًا هو أن نلغي من ذواتنا كل النزاع والأفكار والمشاعر المنحرفة تجاه الآخر الذي يختلف معنا دون ممارسة العدوان علينا. فالإيمان يمثل الضمانة الحقيقية التي يقدمها لكل الناس الذين يعيشون في داخله ممن يلتقون معه في العقيدة أو يختلفون معه فيها، فلا مجال -مع الإسلام- للظلم حتى للأعداء. لأن قضية العداوة تخضع لأوضاع ومواقف معينة تفرض نوعاً من السلوك السلبي الذي لا يمكن أن يتعد عن الموازين والقوانين الشرعية التي تعتبر أن للعداوة مساحة لا يمكن أن يتعداها الإنسان المؤمن، وهي

(1) سورة المائدة: الآية 8.

مساحة الحقوق التي اكتسبها هذا العدو أو ذاك، من خلال المواثيق والمعاهدات، أو من خلال الأحكام الشرعية التي أنزلها الله مما يحترم فيه بعض جوانبه الإنسانية⁽¹⁾.

ولكي نفك الارتباط بين شرعية الاختلاف في الدائرة الإنسانية، وصيانة حقوق الإنسان، فالاختلاف لا يشرع الامتهان، كما إن التمايز في الدين أو المذهب أو القومية، ليس سبباً لممارسة الظلم والعدوان عليه.

أقول من أجل ضمان حقوق الإنسان في دائرة الاختلاف والتمايز، من الضروري ممارسة النقد الواعي لذواتنا. لأننا جميعاً مسؤولون عن الكثير من الأقوال والممارسات التي تعكس بشكل أو آخر قبولنا ولو الضمني بممارسة التمييز أو الإقصاء بحق الإنسان الذي يختلف معنا وتتمايز رؤيته عن رؤيتنا وأفكاره عن أفكارنا. بينما مقتضى العدالة يتطلب خلق مسافة نوعية بين اختلافاتنا بكل مستوياتها وفضاءاتها، وبين ضرورات صيانة حقوق وكرامة الإنسان.

فكل الأطراف بحاجة أن تفحص نفسها، وتطهرها من كل الأدران والرواسب التي تحملها في الرؤية والموقف من الآخر.

فعلى المستوى الواقعي والجوهري، الجميع يحمل رؤية اصطفاوية حول ذاته، وتحقيرية بمستوى من المستويات تجاه الآخر الذي يختلف معه في دائرة من دوائر الانتماء أو الفكر.

ولا خيار أمامنا إذا أردنا السلم الأهلي والعيش المشترك، إلا نقد ذواتنا وفحص أفكارنا وتشكيل مجالات وفضاءات للتواصل المستديم مع الآخر. «ولذا فنحن لا نتحاور مع الآخر، لكي نعرف من المخطئ ومن

(1) محمد حسين فضل الله، تفسير من وحي القرآن، ج3، ص59.

المصيب، أو من الضال ومن المهتدي، ولا تتحاور معه وفقاً لمبدأ التسامح لكي تتنازل له عما نعتقده صواباً عندنا، أو خطأ عنده؛ بل تتحاور لكي نكسر الحواجز ونتعدى الخطوط الحمراء، وعلى نحو يتيح لكل واحد أن يتحول عما هو عليه، لكي يسهم في تحويل الآخر⁽¹⁾.

ولكي تضبط الاختلافات المذهبية في الدائرة الاجتماعية، ينبغي أن تدار بمنطق وعقلية التواصل والاعتراف المتبادل والشراكة، لا بعقلية الاستئثار والاصطفاء والقطيعة.

3- تبقى المواطنة بحقوقها وواجباتها وفضاءاتها العميقة، هي الوعاء الذي ينبغي أن نعمل جميعاً لتقويته وتعزيزه. فالانتماءات المذهبية أو القبلية، ليست بديلاً عن حضن ووعاء المواطنة. لذلك فإن الحوار والتفاعل المذهبي في مختلف الدوائر، من الضروري أن يتجه بكل قضاياه وعناوينه لتعميق خيار المواطنة والانتماء الوطني.

فإننا ندعو إلى أن يحترم كل إنسان خصوصياته الثقافية والمذهبية، ولكن ليس من أجل العزلة والانكفاء والانجاس في هذا الإطار، وإنما من أجل أن تتوفر كل الظروف والشروط، التي تسمح لكل الخصوصيات، لكي تمارس دورها في إغناء مفهوم المواطنة وتعزيز وحدة الوطن وعزته.

فالتعددية لا تعني بأي حال من الأحوال تشريع الفوضى أو غياب الجوامع المشتركة بين التعدديات والتنوعات الموجودة في الإطار الواحد. لهذا فإننا في الوقت الذي ندعو كل الخصوصيات أن تشعر بذاتها، وتمارس شعائرها، في الوقت ذاته نحذر من العزلة وخلق الكاتونات الخاصة والضيقة في الوطن الواحد. فنحن مع الحرية التي ينبغي أن تمنح للانتماءات المذهبية، ولكن في الوقت ذاته مع

(1) علي حرب، الإنسان الأدنى: أمراض الدين وأعطال الحداثة، ص 243.

تفعيل دور المواطنة وتنمية حقائقها ومتطلباتها في الفضاء الاجتماعي والثقافي.

فالمواطنة بما تعني من حقوق وواجبات، والتزام ومسؤوليات، ومضامين دستورية وسياسية، هي الوعاء الذي يجب أن تتفاعل فيه كل الخصوصيات والانتماءات. والأوطان دائماً لا تبنى بتنمية الأحقاد والممارسات الطائفية البغيضة؛ بل بالوثام والتلاقي وتجاوز كل ما يعكّر صفو العلاقة السليمة بين مختلف المكونات والتعبيرات.

وإن تحقيق المعاني الجوهرية لمفهوم المواطنة في فضائنا السياسي والثقافي والاجتماعي، ليس أمراً سهلاً ويسيراً بل يتطلب جهوداً نوعية على مختلف المستويات ومن جميع الشرائح والفئات في المجتمع والوطن.

4 - إن العلاقة الإيجابية مع الآخر المذهبي والفكري، هي بحاجة بشكل دائم إلى ثقافة تسند هذا الخيار وتعززه، وتوضح لمختلف شرائح المجتمع أهمية هذا الخيار ودوره الحقيقي في تكريس الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومقاومة كل المخاطر التي تستهدف استقرارنا ووحدتنا. فالعلاقات الإيجابية بين أهل المذاهب الإسلامية، ليست وصفة جاهزة، ولا تنجز على الصعيد الواقعي بمقولة هنا أو خطاب هناك فحسب؛ بل تتطلب ثقافة ورؤية عميقة واستراتيجية واضحة المعالم، نتجاوز من خلالها كل إكراهات الواقع، وتمنع دون أن نتأثر من أحداث التاريخ والواقع المعاصر واضطراباتهما.

لهذا كله ومن أجل العبور نحو المختلف، وتوسيع دائرة التواصل، وتعميق خيار التقارب والتفاهم بين مختلف المكونات والتعبيرات، نحن أحوج ما نكون إلى أنشطة توعوية وثقافية متواصلة، مؤسسية وفردية، رسمية وأهلية، تستهدف إغناء مشروع التفاهم والحوارات الإيجابية بين

أطراف المجتمع، وتدفع شرائح المجتمع المتعددة نحو المساهمة في تعزيز خيار الانفتاح والتواصل، وتزيل من العقول والنفوس، الكثير من الهواجس والمخاوف التي تحول دون التفاعل الإيجابي مع مشروع التآخي والوحدة بين أهل المذاهب الإسلامية كافة.

وخلاصة الأمر: إن الظروف الحساسة والتحديات الخطيرة التي تواجهنا جميعًا من روافد عدّة، تقتضي منا العمل على تحصين وضعنا الداخلي، بالمزيد من التلاقي والتلاحم وإفشال كل مخططات الفتنة والتشطي التي تستهدفنا وتضرنا جميعًا. ولا ريب في أن العبور نحو الآخر الداخلي، وتوطيد العلاقة معه، وإزالة كل رواسب الاحتقان وفتح المجال من قبل كل الأطراف للحوار والتلاقي على أسس ومبادئ تنسجم وثوابتنا جميعًا، وتجيّب على كل التحديات التي تواجهنا وتبلور الرؤية نحو المقصد والمستقبل الذي ننشده جميعًا وتنطلع إليه.

وتبقى الوحدة الوطنية هي خيارنا الدائم والثابت، والذي من الأهمية أن نعمل على ترسيخ أسسه وتجاوز كل ما يشوهه وتعزيز كل فرصه ومجالاته. وهذا كله بحاجة إلى تفاعل خلاق من قبل الجميع، وإلى مبادرات ثقافية واجتماعية، تعزز هذا النهج وتعمق متطلباته في كل المجالات.

ودينامية الحوار والوحدة والتواصل، هي دينامية الإصرار على تجاوز كل محن الواقع وصعوباته ونماذجه المنحدره من الصراعات والتوترات والنزاعات، وذلك من أجل بناء رؤية ووقائع للعيش المشترك والتفاعل الخلاق بين مختلف المكونات.

فنحن مع الحوارات المذهبية والتواصل المعرفي والإنساني، مهما كانت ضغوطات الواقع وإكراهاته. ووجود وقائع وممارسات طائفية في فضائنا وواقعنا الراهن، يحملنا مسؤولية إضافية على هذا الصعيد. فليس

المطلوب هو المزيد من الاصطفافات الطائفية وبت الفتنة المذهبية في الوطن والمجتمع، وإنما فتح إمكانات ومجالات للحوار والتواصل وتمتين أواصر الوحدة والتعارف بين شركاء الوطن والمصير.

وما يجري في الساحة العراقية من أحداث طائفية مقيتة ومدانة، من الضروري أن لا يجزنا إلى التمرس المذهبي، والعزلة الاجتماعية في ما بيننا، وإنما لا بد من أن تزيد من وعينا وإدراكنا لضرورة الإسراع في خلق مبادرات ومشروعات وطنية، تحصن مجتمعنا من مخاطر الفتنة والانقسام، وتعزز من خيار التفاهم والتلاقي والوحدة بين مختلف شرائح مجتمعنا ومكونات وطننا. وتعالوا جميعاً بدل أن نلعن ظلام الفتنة الطائفية وبت الكراهية والحقد بين الناس، أن نشعل شمعة الحوار والتسامح والاعتراف بالآخر أخاً وشريكاً. فالناس صنفان إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق.

والشيعة في المنطقة العربية، يرتكبون خطيئة بحق أنفسهم ودورهم التاريخي، حينما ينكفون على ذواتهم، ويحصرون اهتماماتهم في قضايا مذهبية خالصة. فلا يمكن أن تعالج مشاكلهم وأزماتهم بعيداً عن معالجة مشاكل وأزمات أوطانهم. ومن يبحث عن حلول خاصة لجماعته المذهبية، فإنه لن يجني إلا المزيد من التقوقع وسيادة سوء الظن بهم وبأهدافهم وغاياتهم.

فالأوطان لا تقسم بين المواطنين على أساس أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم، وإنما هي للجميع، تنهض بهم، وتصاب بالكثير من الأمراض حينما تتعمق الهوية والفجوة بين الوطني والمذهبي.

والمسؤولية في هذا السياق مشتركة من أجل إنجاز مشروع الاندماج الوطني المستند في الحقوق والواجبات على قاعدة المواطنة المتساوية. وعليه، فإن الشيعي في وطنه، ينبغي أن لا يحمل مشروعاً خاصاً، وإنما هو جزء أصيل من وطنه، يمارس كل حقوقه ويقوم بكل واجباته ويحمي

كل خصوصياته. وحين يتعرض للضيم والظلم، ينبغي أن يعمل ويكافح لرفعهما عنه لا بوصفه شيعيًا، وإنما بوصفه مواطنًا له كامل الحقوق.

فحينما يتثبت الجميع بمواطنيتهم بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم، حينذاك تتمكن مجتمعاتنا من التخلص التدريجي من برائن الطائفية وسجون المذهبية. وبهذا الفهم والإدراك النفسي والثقافي والاجتماعي، ينتفي التناقض بين أن تكون شيعيًا ومواطنًا في آن.

فالشيعية كانتما مذهبي، ليست نقيضًا للانتماء الوطني؛ لأن الانتماء المذهبي هو عبارة عن فضاء ثقافي يرفد الفضاء الوطني بثروة يقافية-اجتماعية بعيدًا عن التحيز المقيت أو تحويل هذا الفضاء إلى كانتون يحبس الإنسان في مذهبه فيضحى بوطنه ومصالحه العليا. فلا مقايضة بين الانتماء المذهبي والانتماء الوطني؛ لهذا فإن جسر العبور للانعتاق من إحن التاريخ وأعبائه، هو التمسك بأهداب الوطن ومنجزات المواطنة بالمعنى الدستوري والحقوقى.

وثواب الأوطان لا تستنبط أو تستمد من خصوصيات المواطنين سواء كانوا أفرادًا أم جماعات، وإنما من المشتركات والجوامع المشتركة، التي يلتقي عليها جميع المواطنين. لأن في كل المجتمعات ثمة خصوصيات تاريخية أو ثقافية أو مجتمعية، وإصرار أي خصوصية على أن تكون ثوابت الوطن مستمدة من خصوصيته، يفضي إلى المزيد من العزلة الأفقية والعمودية بين مكونات الوطن الواحد، أما إذا تم استنباطها من المشتركات، فإن جميع الخصوصيات والتعبيرات والمكونات، ستتنافس في ما بينها في سبيل رfd وإغناء هذه الجوامع المشتركة. فتتحول الخصوصيات إلى عامل إثراء وقوة للمشاركات. أما في الحالة الأولى فإن جميع الخصوصيات ستغلق على بعضها، وستعمل خصوصية واحدة ذاتيًا وموضوعيًا لتغليب خصوصيتها على حساب بقية التعبيرات.

لهذا فإننا نعتقد وانطلاقًا من تجارب جميع الأمم والشعوب، أن

ثواب الأوطان والمجتمعات ليست خاضعة لعوامل سياسية آنية أو وقائع اقتصادية قائمة، وإنما تكون التعبير الأمين عن هوية المجتمع والوطن بكل خصوصياته وتعبيراته الفرعية.

وهذا لا يتأتى إلا باستنباط الثواب من الجوامع والمشاركات، التي تحتضن جميع فئات وشرائح المجتمع.

فالمذاهب والمدارس الفقهية الإسلامية هي تعبيرات الإسلام وروافده المتعددة، والجامع المشترك بينهما هو الإسلام بوصفه دينًا جامعًا ويحتضن قيمًا عابرة لكل المدارس والمذاهب. وحين الحديث عن الثواب من الضروري أن نخلق المسافة الموضوعية الضرورية بين المدرسة الفقهية والإسلام. صحيح أن هذه المدرسة الفقهية أو تلك هي اجتهاد علمي حقيقي في مدرسة الإسلام، ولكن هذا الاجتهاد الذي هو محل احترام وتقدير، لا يتبعه الجميع، ولا يتعبد بأحكامه الفقهية الجميع.

لهذا فإن الثواب هي قيم الإسلام الكبرى وتعاليمه الأساسية، والتي هي بالضرورة محل إجماع وقبول من جميع المدارس الفقهية والتعبيرات المذهبية.

فثواب الأوطان لا تحددها التعبيرات الفقهية للمذاهب، وإنما قيم الإسلام وخياراته الكبرى. لكون هذه القيم والخيارات الكبرى هي في محل السلطة واليد العليا على التعبيرات الاجتهادية-الفقهية.

وبهذه الكيفية يكون لثوابنا معنى إسلاميًا يثري الخصوصيات ولا ينحس فيها. فالإسلام في جوهره هو رؤية وموقف إنساني، ملتزم بمعايير الحق والعدل، ويتجاوز الحدود الطائفية والمذهبية.

بهذه الكيفية لا تكون الثواب مفرقة ممزقة؛ بل حاضنة للجميع وساعية في سبيل استيعاب كل الخصوصيات في سياق وطني جامع.

فوحدة المجتمعات والأوطان، ليست لقلقة لسان أو ادعاء فارغ ومجرد؛ بل هي جهد مستديم لتظهير حقائق الوحدة وتصليب عناصر الائتلاف والتلاقي والتزام سلوكي وعملي بكل مقتضيات الوحدة في الاجتماع الوطني. ولا خطر على الأوطان من حقائق التنوع والتعدد؛ بل الخطر كل الخطر من عدم الاعتراف بهذه الحقائق، ومن تحويلها بوعي أو بدون وعي إلى مبرر للغلبة والمناكفة والدخول في نفق المهاترات التي يخسر منها الجميع.

وعليه، فإن مشروع الشيعة في أوطانهم، هو مشروع الحوار والإصلاح والسلم الأهلي والتعايش الاجتماعي والمطالبة بالعدالة والكرامة للجميع من أبناء الوطن.

الربيع العربي والشيعة العرب

مفتح

التنوع والتعدد في الآراء والقناعات والميول، ظاهرة أصيلة وراسخة في حياة الإنسان الفرد والجماعة، ولا يمكن أن نتصور حياة إنسانية دون هذه الحقيقة. فإذا تشابه واتحد الناس في اللون، فهم مختلفون ومتنوعون في القناعات الدينية والثقافية. وإذا تشابه الناس في القناعات الدينية والثقافية، فهم متعددون في القوميات والإثنيات.

وهكذا تصبح حالة التعدد والتنوع، حالة طبيعية في الوجود الإنساني. ولكن هذه الحالة الطبيعية، قد تتحول إلى عبء على استقرار الناس وأمنهم؛ حينما لا يتم التعامل مع هذه الحالة الطبيعية بعقلية استيعابية، تبحث عن سبل لإدارة هذه الحالة، دون توسل أساليب عنفية وقسرية لاستئصالها.

فالتعامل الإنساني الخاطئ مع هذه الحقيقة الإنسانية، هو الذي يحولها، من مصدر جمال وحيوية للوجود الإنساني، إلى فضاء للتناحر والتقاتل. ومن منبع للخير المعرفي والاجتماعي، إلى مبرر للنبد والاستئصال وتغييب المختلف.

وبفعل هذه الممارسة الخاطئة والقاتلة في آن، تجاه هذه الحقيقة الملازمة للوجود الإنساني، تنشأ ظاهرة تصنيف البشر وتوزيعهم ضمن دوائر انتماءهم التقليدية. وبفعل هذا التصنيف الاجتماعي، تبرز الفروقات والتميزات الحادة بين أبناء المجتمع الواحد، وتزداد الحواجز النفسية بينهم، وتتغذى الإحن والأحقاد.

فيصبح لدينا وتحت سماء الوطن الواحد والمجتمع الواحد، مجموعة من المجتمعات، لكل مجتمع عالمه الخاص ورموزه الخاصة وهمومه واهتمامه الخاص، مع انعزال وقطيعة تامة مع المجتمع الخاص الآخر.

وهكذا تتحول التعددية الدينية والمذهبية والقومية، من حالة طبيعية في الوجود الإنساني، إلى مصدر للشقاء والتباغض والإحن المفتوحة على كل احتمالات الخصومة والنزاع.

لهذا، فإننا نفرق بين ظاهرة التنوع والتعدد في الوجود الإنساني، التي نعتبرها ظاهرة صحية وحيوية وذات آفاق ثرية على أكثر من صعيد. وبين خلق الحواجز بين الناس وتصنيفهم التصنيفات الحادة على أساس انتماءاتهم التاريخية والتقليدية، والتي نعتبرها ظاهرة مرضية، ومؤشر على فشلنا في إدارة تنوعنا بطريقة سلمية وحضارية.

فنحن مع احترام كل أشكال التنوع في الوجود الإنساني، والذي نعتبره جزءاً من الناموس الرباني، ولكننا في الوقت ذاته لا نرى أن ظاهرة تصنيف الأفراد اجتماعياً بفعل انتماءاتهم التاريخية ظاهرة صحية؛ بل نعتبرها من الظواهر التي تساهم في تمزيق مجتمعاتنا وخلق الإحن والبغضاء بين أطرافه وأطيافه. ولن نتمكن من إنجاز هذه المعادلة التي تحترم التنوع الإنساني ومقتضياته، دون أن نسمح أن تبرز ظاهرة التصنيف الاجتماعي، التي توزع الناس وتفصل بينهم شعورياً واجتماعياً، على أساس انتماءات طائفية ومذهبية. والتصنيف هنا، يعني جعل العنوان الديني أو المذهبي أو

القومي، هو بوابة نيل الحقوق أو منعها. ولا شك في أن هذه ظاهرة سلبية خطيرة تمزق الأمم والمجتمعات.

وعلى المستوى المعرفي، من الطبيعي أن يلتزم الإنسان الفرد والجماعة إلى منظومة عقديّة وفكرية واجتماعية، لأن الإنسان بطبعه يبحث عن من يشترك معه ويتشابه معه في فكرة أو انتماء أو أي دائرة اجتماعية أو معرفية، لكي يلتقي معه، ويحول الاشتراك في الدوائر المعرفية والاجتماعية إلى شبكة مصالح تديم العلاقة وتطورها أفقيًا وعموديًا.

لهذا فإننا ننظر من هذه الزاوية المعرفية إلى حقيقة الانتماء الفكري والاجتماعي نظرة طبيعية وصحية. ولكن هذه الظاهرة الصحية والطبيعية، قد تتحول إلى ظاهرة سلبية ومرضية. حينما يتحول الانتماء إلى مبرر للاعتداء على حقوق الآخرين المادية أو المعنوية، تتحول هذه الظاهرة إلى ظاهرة سلبية. حينما أمارس التعصب بكل صنوفه، بحيث أرى شرار قومي أفضل من خيار قوم آخرين، يتحول الانتماء إلى ظاهرة مرضية.

لهذا فإننا نعتقد أن التصنيف العقدي أو الفكري أو الاجتماعي في حدوده الطبيعية ظاهرة صحية، ومستساغة معرفيًا واجتماعيًا. ولكن هذه الظاهرة تتحول إلى ظاهرة سلبية حين يتصف أهل هذا الانتماء بالصفات والممارسات الآتية:

1 - الانغلاق والانكفاء والديماغوجية في النظر إلى الأمور والقضايا، بحيث لا يتسع عقل الإنسان إلا لمحيطه الخاص، ويمارس نرجسيته المرضية تجاه قناعات وانتماءات الذات.

2 - التعصب الأعمى للانتماء الخاص ونبذ كل المساحات المشتركة التي تجمعها مع أبناء المجتمع والوطن.

3- ممارسة الاعتداء على الحقوق المادية أو المعنوية على الآخرين بدعوى خروجهم عن الانتماء الصحيح أو ما أشبه ذلك.

حين تتوفر هذه القيم والممارسات (الانغلاق المرضي-التعصب الأعمى-الاعتداء على الحقوق) تتحول هذه الظاهرة الإنسانية الطبيعية إلى ظاهرة سلبية ومرضية.

وفق هذه الرؤية المعيارية، نتعامل مع ظاهرة التصنيفات في المجتمعات العربية.

وهي ظاهرة تتوالد باستمرار، بحيث ينتقل التصنيف من العنوان الكبير إلى العنوان الصغير ويستمر في سياق دوائر صغيرة عدّة، بحيث يهدد هذا التصنيف المرضي نسيج المجتمع والوطن.

ولا خيار أمامنا للعودة بهذه الانتماءات إلى حالتها المعرفية والطبيعية والمقبولة اجتماعياً، إلاّ ببناء وعي اجتماعي وطني جديد، لا يحارب الانتماءات التقليدية للإنسان وإنما يشبعها لدى كل إنسان دون أن ينحس فيها، يحترم خصوصياته دون أن يتحول هذا الاحترام إلى مبرر لبناء كانتونات اجتماعية مغلقة. والطريق إلى ذلك هو بناء حقائق المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات؛ بحيث يتحول هذا العنوان بحمولته الدستورية والقانونية والحقوقية إلى مرجعية عليا لكل مواطن.

ومن منطلق رفضنا للفتن الطائفية والتصنيفات الاجتماعية التي يترتب عليها المنع من بعض الحقوق أو المنح للحقوق بدون كسب حقيقي يقوم به وكل أشكال التحريض المذهبي نحاول أن نقرب معرفياً وسياسياً من مسألة أساسية مطروحة في دوائر الفكر والسياسة وهي طبيعة رؤية وموقف الشيعة العرب من تطورات الربيع العربي. ونحاول أن نوضح هذه الرؤية والموقف من خلال النقاط المحورية الآتية:

الربيع العربي ولعبة المصالح

أولاً: أعتقد أن ما جرى من تحولات سريعة في العديد من الدول العربية، هي تحولات نابعة من الإرادة الداخلية وبفعل هيمنة الأنظمة الشمولية على كل المقدرات والإمكانات، ما فجر الأوضاع باتجاه الانعتاق والتحرر من كل القيود.

ولكن ولاعتبارات عدّة ذاتية وموضوعية، دخل على خط هذه التحولات القوى الدولية وبالذات الغربية وبعض القوى الإقليمية لتوجيه هذه التحولات والسيطرة على حركتها. وثمة مؤشرات عدّة على أن بعض القوى الدولية والإقليمية تمكنت من الوصول إلى هدفها والتحكم في مسيرة ومصائر هذه التحولات والتطورات الدراماتيكية.

لهذا فإن هذه التحولات هي ثورات لم تكتمل. ويبدو أن الإرادة الغربية وبالخصوص الأمريكية، اتجهت صوب التفاهم مع القوى الإسلامية المعتدلة والقبول بها كخبرة سياسية جديدة تحكم في دول الربيع العربي. ضمن قناعة استراتيجية أمريكية مفادها: إننا لا يمكن أن نواجه الشيعة السياسية واستمرار النفوذ والتمدد الإيراني بدون خلق وبعث السنية السياسية من جديد. لهذا فإن الربيع العربي، يشكل لحظة الانبعاث الجديد للحركة الإسلامية - السنية، وإن هذه الجماعات تعيش في هذه الحقبة أزمى عصورها؛ إذ تمكنت شعوبها من إسقاط رموز بعض الأنظمة السياسية العربية التي مارست كل أنواع الظلم والحيث بحق الحركة الإسلامية.

وإزاء هذا المتغير الاستراتيجي نحن بحاجة إلى التأكيد على العناصر الآتية:

العنصر الأول: صياغة رؤية فكرية واستراتيجية وخطاب سياسي يواكب هذه المتغيرات ويساهم في تبريد التوترات ذات الطابع المذهبي

من جراء التباين في القناعات والمواقف تجاه بعض تطورات وتحولات المنطقة.

العنصر الثاني: القيام بمبادرات وخطوات عملية مدروسة، تستهدف نسج علاقات إيجابية وحيوية مع القوى الصاعدة والجديدة في مناطق التحول والمجتمعات التي شهدت الربيع العربي.

العنصر الثالث: تشجيع الوجودات الشيعية في تونس ومصر وبقية دول الربيع العربي، على الانفتاح على الساحة العامة وعدم الانغلاق، والانخراط في مشروعات سياسية وطنية وعدم التفكير في بناء أحزاب سياسية شيعية في هذه المناطق. فنحن نرى أن المصلحة تقتضي أن تعمل الوجودات الشيعية على ضوء هذه المتغيرات على محورين أساسيين وهما:

1 - بناء الجمعيات والهيئات والمؤسسات الثقافية والاجتماعية، التي تمارس النشاط الثقافي والاجتماعي على قاعدة المشترك الإسلامي والوطني، وتخفف من الأنشطة ذات الطابع المذهبي. فهذه الوجودات على هذا الصعيد، من الضروري أن تقدم نفسها بوصفها جماعات ثقافية وفكرية، تحمل مشروعاً ثقافياً لوطنها ومجتمعها.

2 - المساهمة مع بقية القوى الوطنية في بناء أحزاب وتكتلات سياسية وطنية بعيداً عن النزعات الفئوية والحزبية. فلا مصلحة في تقديرنا للوجودات الشيعية في هذه الدول في بناء مشروعها السياسي على قاعدة مذهبية. فنحن نرى أن المصلحة تقتضي أن تنشط هذه الوجودات على المستويات الثقافية والفكرية والإعلامية ضمن مؤسسات وأطر رسمية، وعلى المستوى السياسي الانخراط في مشروعات سياسية تلتقي معها في الرؤية وطبيعة الخطاب والأولويات السياسية والوطنية.

3 - لقد أبانت تحولات الربيع العربي عن مستوى من التضامن والتعاون

والاستفادة من الإمكانيات على نحو متبادل بين الجماعات الإسلامية- السنية، ما شكل كتلة عربية وإسلامية كبيرة تدافع عن مصالحها وأولوياتها وأهدافها.

واعتقد أن النخب الإسلامية- الشيعية، معنية في ظل هذه الظروف الحساسة إلى تطوير نظام العلاقة والتعاون بين مختلف أطرافها ومكوناتها.

فئة العديد من المجالات والمشروعات، التي تتطلب التضامن والتعاون لإنجازها بشروط مهنية متقدمة، حتى تترك بصماتها الإيجابية على مسيرة مجتمعاتنا. فالربيع العربي بكل تحولاته وتطوراته، بمقدار ما أعطانا فرصاً سياسية واستراتيجية جديدة، بذات القدر، فإنه خلق لنا تحديات جديدة على أكثر من صعيد. وهذه التحديات تتطلب مضاعفة الجهود من أجل النجاح في مواجهة هذه التحديات المعقدة والمركبة في آن. فالذي يقرأ التقرير الصادر عن معهد بروكتر التابع للمحافظين الجدد المعنون بـ(ما هي الطرق إلى بلاد فارس؟) سيدرك حجم التحديات التي تواجه المنطقة على أكثر من مستوى وصعيد. ولعل الملفت للنظر والذي يتطلب المزيد من إنعام النظر والتأمل هو طبيعة التحالف الذي بدأت تبرز بعض معالمه بين المحافظين الجدد الأمريكيين والبريطانيين مع بعض الإسلاميين والذين رأينا بعض ثماره في الحكومات الجديدة التي تشكلت في بعض دول الربيع العربي وطبيعة مواقفها الجديدة من بعض قضايا الأمة والمنطقة.

وإن اللحظة التي نعيشها بكل زخمها وعقدها، تتطلب منا قراءة دقيقة وعميقة لها، وذلك حتى نقف في الجانب الصحيح من حركة التاريخ، وحتى نحافظ على كل مكاسبنا النوعية. ولا خيار أمامنا إلا القبض على مصيرنا، وذلك لأنه (لم تعد توجد إلا وسيلة واحدة للتنبؤ بالمستقبل، هي أن نبتكره) على حد تعبير ستيف جوبز.

الربيع العربي والانبعث الطائفي

ثانياً: دائماً التحولات السياسيّة والاجتماعية الكبرى يرافقها بعض المظاهر أو النتائج السليّة والسيئة. وهي ليست وليدة ذاتية إلى تلك التحولات وإنّما هذه التحولات أزالّت القشرة الخارجية التي تحوّل دون بروز هذه الظواهر المجتمعية السليّة والسيئة. ووجود هذه الظواهر لا يعني إطلاق أحكام قيمة سلبية من تلك التحولات. لأن كل التحولات الإنسانية سواء كانت سياسيّة متعلّقة بتغيير معادلات سياسيّة كبرى قائمة أم متعلّقة بالفضاء الاجتماعي ومراكز القوة فيه، سواء كانت القديمة أم الجديدة تفضي إلى وجود مناخ جديد يوفر الإمكانية لبروز (وليس تأسيس) بعض التواءات الاجتماعية والسياسيّة. وبرز هذه التواءات لا يعني اتخاذ موقف سلبي من التحولات أو رفضها ابتداءً ومساراً ومآلاً. وإنّما هذا أشبه بقانون اجتماعي حينما تتحرك مياه الأنهار بغزارة تفيض عن حدود النهر وقد تؤسس لأقنية مائية مؤقتة جراء التدفق الهائل للمياه. وما شهدته دول الربيع العربي من بروز تناقضات اجتماعية سواء كانت جهوية أم دينيّة أم مذهبيّة هو أشبه شيء بتلك المياه التي تجاوزت الحدود. ولكن وجود هذه المياه لا يساوي رفض النهر ومياهه المتدفقة وإنّما يساوي التحرك لبناء أقنية وأطر للاستفادة من كل المياه، تمنع خسارته وتدفعه خارج الحدود.

فالمجتمعات الإنسانية قاطبة بصرف النظر عن أيديولوجياتها وأنظمتها الاقتصادية والسياسيّة تعيش تناقضات داخلية عدّة ومتنوعة وذات جذور متباينة ومتفاوتة. فثمة تناقضات اقتصادية طبقية وتمايزات دينيّة ومذهبيّة وتنافسات سياسيّة وأيديولوجية ومناطقية، إضافة إلى عناوين أخرى. إلّا أن كل هذه التناقضات والتباينات في ظل الأنظمة الديمقراطية التداولية ثمة إمكانية لتصريف هذه التناقضات والتباينات في أقنية التنافس والتداول الديمقراطي. فيستطيع هذا المجتمع بفعل هذه الأقنية من إدارة تناقضاته وتبايناته بطريقة سلمية ديمقراطيّة تمنع انفجارها السياسي

والاجتماعي الحاد والعنيف. بمعنى أن الأنظمة السياسيّة الديمقراطيّة لا تتمكن من إلغاء تناقضات المجتمع وتبايناته الأفقيّة والعموديّة وإنّما تتمكن من بناء أطر وأقنية لتصريف هذه التناقضات بطريقة سلمية تداولية توفرها قيمة الديمقراطيّة. وكلّما ترسخت هذه القيمة في أي بيئة اجتماعية يعني تطورت قدرة هذه البيئة الاجتماعية على معالجة أزماتها الاجتماعية ومشاكلها السياسيّة بعيداً عن خيار العنف سواء المادي أم المعنوي.

فالديمقراطيّة لا تساوي أن يكون الناس بلا صراع أو تدافع أو تباين وإنّما هي مهمتها الأساسية توفير مناخ سلمي حضاري لتصريف كل موضوعات الصراع أو قضايا التدافع أو مسائل التباين بطريقة سلمية تحافظ على الوحدة الوطنية وتحول دون انحدار الناس على عناوينهم الفرعية الضيقة وذات الإحن التاريخيّة المتبادلة. لأن جميع حقوق كل المجموعات البشريّة مصانة على قاعدة مشتركة هي قاعدة الانتماء الوطني والمواطنة الجامعة.

أمّا في ظل الأنظمة السياسيّة غير الديمقراطيّة وغير التداولية فإنّها تفتقد إلى قنوات مؤسسية سلمية لتصريف تناقضات هذا المجتمع وتبايناته المختلفة.

وبفعل الطبيعة الشمولية والاستحواذية للنظام السياسي لديه آليات عمل قسرية تحول دون بروز هذه التباينات على السطح. والمتأمل في هذا المجتمع من الخارج يحسبه مجتمعاً متجانساً وموحداً وبعيداً عن العيوب الكثيرة التي تعاني منها بعض المجتمعات حيث الصراع السياسي مقيم في أرجاء المجتمع. ولكن حينما يتفكك هذا النظام الشمولي كما جرى في بعض دول الربيع العربي فإن كل التناقضات والتباينات المكبوتة والمقموعة تبدأ بالبروز بطريقة فوضوية صدامية. فهذه التناقضات ليست وليدة

التحولات وإنما هذه التحولات أزاحت الحواجز والعقبات التي تحول دون بروز هذه التناقضات.

والمسؤول الأول عن هذا البروز الصدامي والفوضوي لتباينات المجتمع الدينية والمذهبية والقومية والعرقية والجهوية هو الاستبداد السياسي الذي كان يحول دون صياغة أقنية سلمية حضارية لإدارة تناقضات المجتمع بطريقة تفضي إلى تطور الحياة السياسية والمدنية ودون الإضرار بالنسيج الاجتماعي لكل فئات ومكونات المجتمع.

كما إن الذي يساهم أيضًا في انخراط كل فئات المجتمع في هذه الفوضى والنزعة الصدامية باسم الحقوق الذاتية المهضومة هو غياب تقاليد العمل المدني الحر والتنافس السلمي بين جميع المكونات. لأن كل مكونات المجتمع قبل التحولات السياسية هي أشبه شيء بالسديم البشري الواحد والذي يكرر كالبيغاء قناعات واحدة في ظل الكبت والقهر. وحينما يسقط الكبت والقهر يفقد المجتمع أدنى التقاليد المؤسسية الضرورية التي تدير تناقضات المجتمع بطريقة سلمية وعلى قاعدة الوحدة الاجتماعية والاندماج الوطني.

وفق هذه الرؤية نحن ننظر إلى كل الانبعاثات الطائفية المقيمة التي رافقت التحولات السياسية التي جرت في أكثر من بلد عربي.

فهذه الانبعاثات ليست جراء بدائية مجتمعاتنا أو غياب الثقافة السياسية الديمقراطية لديها وإنما هي من آثار مسلسل الاستبداد الذي تحكم في مصائر العباد عقودًا طويلة. كما إن هذه الانبعاثات ليست وليدة حالة التنوع الموجودة في كل المجتمعات والأمم وإنما هي وليدة التعامل السياسي والاجتماعي الخاطئ مع حالة التنوع. لذلك حينما تنهار هذه المعادلة بفعل ممارسة ثورية أو شعبية واسعة فإن الجميع يعيش مرحلة سيولة على مستوى القناعات والخيارات.

وهذه المرحلة هي التي تنبعث فيها المسائل والعناوين الطائفية بطريقة صدامية. وهذا الانبعاث وفق هذه الرؤية سيكون مؤقتاً وطبيعة وعي وخيارات النخب السياسية والاجتماعية الجديدة هو الذي سيحدد عمر هذا الانبعاث المؤقت. فإذا كانت النخب تمتلك وعي وطني عميق وتتعامل مع حقائق التنوع والتعدد بعقلية حضارية استيعابية فإن معالجة هذه الانبعاثات الطائفية سيكون سريعاً وسيحافظ المجتمع على تجانسه الاجتماعي والوطني. أما إذا كان وعي النخب مختلفاً وتتعامل بنزعة نبذية وإقصائية مع كل حقائق التنوع وتعمل على بناء وحدة مجتمعه ووطنها عن طريق قهر تعبيرات المجتمع والوطن فإن عمر هذه الانبعاثات سيطول ما سيهدد النسيج الاجتماعي والوطني.

لذلك ثمة ضرورة وطنية ماسة في كل الدول التي طالتها التحولات السياسية وتحضن تعدديات دينية أو مذهبية أو قومية أو قبلية للالتفات إلى النقاط الآتية:

- 1 - العمل السريع على إعادة بناء الثقة بين مختلف تعبيرات المجتمع، سواء الدينية أم المذهبية أم القومية أم ما أشبهه. لأنه حينما تتعزز جسور الثقة بين تعبيرات المجتمع تزداد فرص التعايش والاستقرار وتتوفر الاستعدادات لدى جميع الأطراف للوقوف ضد انزلاق المجتمع صوب الاقتتال الطائفي والأهلي.
- 2 - بناء الأطر والمؤسسات السياسية الجديدة على قاعدة أن الوطن يتسع للجميع وأن جميع المواطنين في الحقوق والواجبات سواء وأن بإمكان أي مواطن بصرف النظر عن أصوله الدينية والمذهبية والقومية والقبلية والعرقية إذا امتلك الكفاءة والقدرة أن يتبوأ أي موقع ومنصب.
- 3 - تعاقد وتعاون الجميع ضد خيار العنف وممارسته في الصراعات السياسية والاجتماعية. لأن شيوع هذا الخيار سيدمر الجميع. وحينما

يستخدم العنف بصرف النظر عن دوافعه فإنه سيقضي على الجميع
ومكاسبهم. لذلك ثمة حاجة وضرورة لبناء إجماع وطني عميق في كل
الدول العربية ضد العنف وممارسته.

تيارات وأطراف متعددة

ثالثًا: من الضروري في هذا السياق، بيان حقيقة اجتماعية-ثقافية-
سياسية، وهي أن الشيعة في كل مناطقهم ودولهم، ليسوا حزبًا واحدًا أو رأيًا
واحدًا. وإنما هم كبقية المجتمعات الإنسانية في أوساطهم تيارات فكرية
وسياسية عدّة. ولذلك لا يصح التعامل معهم، بوصفهم كتلة بشرية واحدة
ومتجانسة في كل شيء.

كما إنّ غيرهم من المجتمعات، ينبغي أن لا يتم التعامل معهم
بوصفهم كتلة واحدة، متجانسة. فمجتمعاتنا جميعًا بصرف النظر عن دينها
أو مذهبها أو قوميتها، وسواء كانت تشكل أكثرية في مجتمعها أم أقلية، لا
فرق. هي مجتمعات متعددة ومتنوعة فكريًا وسياسيًا وثقافيًا، وتحضن
توجهات وأطراف وتيارات عدّة، سواء كانت دينية أم فكرية أم سياسية.

وعلى ضوء هذه الحقيقة، ينبغي أن نتعامل مع كل الملفات والقضايا
الشيعة.

الانقسام الطائفي: البحرين وسوريا نموذجا

رابعًا: يبدو من الكثير من الشواهد والمعطيات، أن الانقسام الطائفي
والمذهبي في الأمة، انقسام حقيقي، وموجود في كل المجتمعات
بمستويات متفاوتة. فكل المجتمعات وبسبب عوامل موضوعية وذاتية عدّة،
تعيش مرحلة انبثاق هوياتها الفرعية، وهي هويات متصارعة، وتستدعي
باستمرار إحن التاريخ وذكريات الحروب والانفصال بينها.

وأعتقد أن التشطي المذهبي الذي تشهده أمتنا في هذه اللحظة الحساسة من تاريخنا الجماعي والمشارك، انعكس بطريقة أو أخرى على حدثين أساسيين في المنطقة وهما:

1 - الحدث البحريني وما رافقه من تطورات سياسية واجتماعية، تطالب بالحرية والإنصاف وإنجاز تحولاً ديمقراطياً حقيقياً في المشهد السياسي.

وأعتقد أن الكثير من الأطراف الإسلامية (السنية)، تعاطت مع هذا الحدث، الذي هو في دوافعه وشعاراته وأهدافه، جزء أصيل من حركة الربيع العربي، بخلفية التوتر الطائفي الموجودة في كل الساحة الإسلامية. لذلك اعتبرت ما يجري في البحرين حركة خارجية في دوافعها وأهدافها وتعاملت بإهمال حقيقي ومؤسف مع تطورات الأحداث في البحرين. ومع افتراض صحة التحليل السائد في الإعلام العربي، وهو أن ما يجري في البحرين هو تدخلات إيرانية-صفوية-مذهبية، فقد وقفت غالبية الجماعات الإسلامية (السنية) موقف المتفرج أو المؤيد للسلطة ومنطقها وخطابها حول ما يجري في البحرين. وتغافلت عن حقيقة المطالب المحقة التي يطالب بها شعب البحرين، وهي مطالب في شعاراتها الجوهرية وأهدافها السياسية بعيدة كل البعد عن النزعات الطائفية والمذهبية.

كما إننا نعتقد أن الملف في البحرين، لا يمكن أن يعالج إلا بحوار حقيقي ومفتوح على كل القضايا، لبناء تفاهات جديدة، تطال الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. وإن الإصرار على المعالجات الأمنية، لن يفضي إلا إلى المزيد من الاحتقانات والتوترات الأفقية والعمودية. فالحوار والتسوية السياسية الحقيقية هما السبيل لإنهاء الأزمة في البحرين.

2 - الحدث الآخر هو الحدث السوري، والذي اندفعت فيه غالبية القوى

الإسلامية (السنّية) في تأييد الثورة، وساهمت بطريقة أو بأخرى في الحشد الطائفي والمذهبي، وتغافلت عن كل السياقات الإقليمية والدولية والتي وقفت وتدخلت بأشكال عدّة في الواقع السوري.

وفي المقابل وقفت غالبية القوى الشيعية موقف التأييد للنظام السياسي في سوريا، لأسباب متعلقة بطبيعة موقف النظام من المشروع الصهيوني والصراع العربي-الصهيوني. وحين التأمل في موقف غالبية القوى الشيعية من الحدث السوري، فإننا نجدّه يحتوي على مكونين أساسيين:

المكون الأول: القبول التام بمنطق ضرورة الإصلاح السياسي والدستوري والاقتصادي والديمقراطي في الواقع السوري، وإن النظام السياسي يمتلك القابلية للقبول بكل مقتضيات وآليات الإصلاح السياسي والدستوري في سوريا.

المكون الثاني: رفض السياقات والتدخلات الإقليمية والدولية، والتي دخلت على خط مطالب الشعب السوري المحقة في الإصلاح والديمقراطية.

وأعتقد أن غالبية القوى الشيعية على هذا الصعيد، لم تتمكن لاعتبارات عدّة من تظهير موقفها الاستراتيجي والسياسي ببعديه من الأحداث في سوريا.

فهي مع الإصلاح والتحول الديمقراطي، وفي الوقت ذاته ضد المخططات الإقليمية والدولية، التي اغتنمت فرصة الأحداث في سوريا، ودخلت على خط هذه الأحداث لأهداف ليست بالضرورة هي أهداف الثوار في سوريا.

وعلى كل حال ما أود أن أقوله في هذا السياق، هو أن غالبية القوى

والجماعات الإسلامية السنيّة والشيعيّة وقعت من جراء أحداث البحرين وأحداث سوريا في مآزق أخلاقي وفي بعض جوانبه مبدئي.

لهذا، فإننا نعتقد أن الأجندة المذهبيّة أو واقع الانقسام الطائفي الموجود في الأمة، ساهم بطريقة أو بأخرى في المآزق الأخلاقي والوقوف مع طرف ضد آخر. ما أفضى إلى المزيد من التوتر والتخندق الطائفي في الأمة. وأبانت تطورات الربيع العربي، وطبيعة الانقسام الطائفي والمذهبي الذي برز في الساحة وتفاقم من جراء الموقف من الأحداث في البحرين وسوريا، عن حاجة الساحة الإسلاميّة إلى تطوير العلاقات والتواصل والتفاهم بين القوى الإسلاميّة السنيّة والشيعيّة. وإن الاكتفاء بالخطابات العمومية والمواعظ الأخلاقية، لم يعد مجدياً، ولم تتمكن على المستوى الواقعي هذه الخطابات العامة، من صياغة رؤية مشتركة للطرفين. وأعتقد أن جميع القوى بمستوى من المستويات، خضعت للعصب المذهبي والقاعدة الاجتماعية الخاصة، وصاغت بعض مواقفها على ضوء شبكة المصالح الخاصة. فبدل أن تكون هذه القوى طاقة توحيدية وجامعة في الأمة، تحولت لأسباب ذاتية وموضوعية إلى جزء من حالة الانقسام المذهبي في الساحة الإسلاميّة. وأعتقد أن الخروج من حالة الانقسام، يقتضي العمل على بناء حالة جديدة من التفاهم والتلاقي على قاعدة تشبيك المصالح والاستقلال في القرار السياسي بعيداً عن عمليات الاستقطاب السياسي والدولي. وأعتقد أن الحل الأمثل وفق المعطيات القائمة وحقائق الأرض، هو العمل على بناء تسوية سياسيّة بين المعارضة والنظام في سوريا. وبدون هذه التسوية، سيستمر الدم السوري بالتزف، لوجود توازن دولي وإقليمي، يحول دون التدخل العسكري الخارجي، كما إنه على الصعيد الداخلي، يبدو أن قدرة كل طرف على كسر الآخر وإنهاء وجوده محدودة.

وهذا يعني استمرار القتال والتدمير، وهذا بطبيعة الحال يكلف سوريا كلها الشيء الكثير. فمن موقع حرصنا على الشعب السوري، نرى أن الحل

المناسب، هو التسوية السياسيّة التي تضمن تحقيق الإصلاحات السياسيّة، وتوقف عمليات القتل والمواجهات المسلحة. والوطنية، وهذا الكلام موجه للنظام والمعارضة بكل أطرافها معاً، لا تساوي أن تدمر وطنك وتقتل شركاءك في الوطن والمصير.

فالوطنية السورية اليوم تقتضي من جميع القوى والأطراف، وقف عمليات القتل والتدمير والجلوس معاً على طاولة واحدة، لتدارس أمر الوطن والخروج بتسويات مشتركة تنقذ الجميع من أتون التدمير المتبادل.

ومن المؤكد أن الانكشاف الأمني والسياسي لسوريا أمام التدخلات الإقليمية والدولية، يفضي إلى تعقد الأزمة، لأن لهذه التدخلات أجندة، ليست بالضرورة منسجمة ومصالح الشعب السوري.

ويبدو أن الرهان على الأجنبي على إحداث التحول الديمقراطي في سوريا، سيفجر المنطقة سياسياً وأمنياً وعسكرياً في ظل اجتماع جميع الخيوط والمصالح الإقليمية والدولية في الواقع السوري. فهذه المصالح متناقضة والإرادات متباينة، والطرف الأول الذي سيدفع ثمن هذا التناقض والتباين هو الشعب السوري.

لهذا كله فإننا نعتقد أن المصلحة الوطنية العليا لسوريا، تقتضي إنجاز مصالح وطنية حقيقية، تفضي إلى تحولات سياسيّة وديمقراطيّة حقيقية في المشهد السوري.

الشيعة، جزء أصيل من المنظومة العربية

خامساً: يبدو أن بعض الأطراف في الساحة العربية والإسلاميّة، تتعامل مع النظام العربي الرسمي القائم على إقصاء الشيعة وعدم إشراكهم الحقيقي في الحياة السياسيّة لأوطانهم، بوصفها ثابتة من الثوابت التي ينبغي

أن لا يمسخها أحد. فالشيعة هم طيبون ومندمجون في أوطانهم، ما داموا بلا نخبة سياسية ودينية تطالب بإنصافهم وإعطائهم حقوقهم الدينية والمدنية!

أما إذا عمل الشيعة على تنظيم أحوالهم، وصياغة خطاب سياسي لشؤونهم، وعملوا على معالجة حالات التمييز الطائفي الذي يتعرضون إليه في أكثر مناطق وبلدان تواجدهم، فإنهم بقدره قادر، يتحولون إلى طابور خامس، ويتحركون وفق أجندة خارجية وخاضعون للنموذج الإيراني.

وأنا هنا لا أريد أن أبرء الواقع الشيعي من بعض العيوب سواء في خياراته الثقافية أم السياسية. ولكنني أعتقد أن الإشكالية الحقيقية تتجسد في إصرار بعض الأطراف على إدامة المعادلة القائمة التي صاغها وكرّسها أساطين النظام العربي الرسمي، والذي في أحد جوانبه يعني بقاء الشيعة في أوطانهم بعيداً عن المشاركة السياسية والمدنية وعدم نيلهم حقوقهم كبقية المواطنين.

وفي سياق دهاء النظام العربي الرسمي وبالذات بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، فإن النظام الرسمي عمل بطريقة أو بأخرى على التعامل مع الملفات الشيعية في كل المنطقة العربية عبر البوابة الإيرانية. فحينما يتحركون ويطالبون بحقوقهم المشروعة، فإن إيران هي التي تحركهم. فالشيعة في المنطقة العربية ليسوا إيرانيين، وهم يعتزون بأوطانهم، ويعملون بكل إمكاناتهم لرفعته. ولن تتجلى هذه الحقيقة بشكل ناصع لا لبس فيه إلا مع تغيير المعادلة الطائفية التي أرسى دعائمها ومبرراتها النظام العربي الرسمي منذ زمن بعيد.

فالشيعة في كل أوطانهم العربية حقيقة اجتماعية وثقافية، ولا يصح تجاهلهم أو نكران حقوقهم العامة، أو التعامل معهم بوصفهم طائرين على الحياة والواقع العربي.

مسؤولية الأكثرية

سادسًا: إن المسؤول الأول عن دمج الأقليات في أوطانها ومجتمعاتها، هو الأكثرية. فإذا تعاملت هذه الأكثرية بكل أطيافها وتياراتها، بانفتاح ومرونة مع الأقليات وحقوقها وهمومها، فإن هذا التفاعل الإيجابي، سيفضي إلى المزيد من دمج الأقليات في محيطها الاجتماعي والوطني.

أما إذا تعاملت الأكثريات بعصبية مذهبية وبانغلاق طائفي وبيث لثقافة المفاصلة والكراهية لاعتبارات عقدية وأيديولوجية تجاه الأقليات، فإن النتيجة هي المزيد من تشبث الأقليات بهويتها وخصوصيتها كخط دفاع أخير عن الذات.

من الضروري أن تفتح الأقليات على محيطها، وتتفاعل على نحو إيجابي مع فضائها الوطني. ولكن فعالية هذا الانفتاح، مرهون على قدرة الأكثريات على تجاوز عصبياتها، والتعامل مع الأقليات على قاعدة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات. فالتمييز الطائفي الذي يتعرض إليه الشيعة العرب في أغلب مناطق وجودهم، يحمل الواعين والمخلصين من أبناء الأكثرية، مسؤولية العمل والنضال من أجل إنهاء كل أشكال التمييز الذي يتعرض له شركاؤهم في الوطن لاعتبارات مذهبية.

ومن الضروري في هذا السياق القول: إن المشكلة الطائفية، ليست مشكلة خاصة بالأطراف التي تتعرض للتمييز والتميز، وإنما هي مشكلة وطنية، ومن الضروري والواجب الأخلاقي والوطني، أن يتحمل الجميع مسؤولية العمل على تفكيك كل الحوامل التي تغذي نزعات التمييز والتمييز في كل المناطق والبلدان.

حماية الأقليات

سابعًا: معالجة مشكلات أهل السنة في البلدان والمناطق ذات الأكثرية الشيعية.

لا ريب في أن أحد روافد التوترات الطائفية والمذهبية في المنطقة، يعود إلى واقع الأقليات سواء كانت سنية أم شيعية في مناطقها. لهذا فإننا نعتقد أن معالجة مشكلات أهل السنة في البلدان والمناطق ذات الأثرية الشيعية، يساهم في إزالة الكثير من عناصر الالتباس والتوتر، كما إنها تنسجم ومطالباتنا بالإنصاف والعدالة. فالمجتمع الذي يطالب بالعدالة، ويناضل ضد التمييز والتهميش، ينبغي أن لا يقبل أي شكل من أشكال الظلم والتمييز يقع على أي إنسان بصرف النظر عن دينه أو مذهبه.

ونحن نعتقد أن لكل بلد خصوصيته وظروفه، ولكن نجاح أي دولة في إدارة أقليتها على نحو صحيح وإيجابي، يساهم في تعميم النموذج الصالح، وإزالة بعض عناصر الالتباس والتوتر.

ومن هذا المنطلق نحن نرفض أي شكل من أشكال التمييز يقع على أهل السنة وبالذات في المناطق التي يشكلون هم فيها أقلية. فنحن مع إنصاف الجميع، ونيلهم لكل حقوقهم، والتعامل معهم بوصفهم مواطنين كاملي المواطنة في الحقوق والواجبات.

ولا ريب في أن سعي الحكومات والدول التي تحكم من قبل أكثرية شيعية، إلى تحقيق العدالة والإنصاف مع الأقلية السنية، سيساهم في تطوير العلاقات السنية-الشيعية على مختلف الصعد والمستويات.

رهاب الطائفية

ثامناً: لأسباب سياسية وطائفية ومجتمعية عدّة، انتشرت في المنطقة العربية ما يمكن تسميته (شيعية فوبيا)، بحيث ازدادت عمليات التحريض التي يصل بعضها إلى حد التحقير لكل ما يمت بالشيعية من تاريخ وشخصيات وعقائد، وبرزت على السطح مقولات تبث الكراهية المذهبية، وتدعو إلى الاستئصال والمفاصلة الشعورية والعملية والاجتماعية.

فتحول الشيعة من جراء ذلك إلى عدو يجب محاربته، أو ما يشبه العدو، أو العدو المحتمل إذا استمر بعض أطرافه في خياراتهم السياسيّة واليقافيّة والوطنية. ونحن إذ نسجل هذه الظاهرة الخطيرة التي بدأت بالبروز في المنطقة العربية، نود أن نؤكد على مسألتين أساسيتين وهما:

1 - لا سبيل أمام المسلمين من سنة وشيعة، إلا التعايش والقبول بمقتضيات الاحترام المتبادل. وإن نزعات التحريض والتحقير وصناعة العداوة الدائمة، تضر بالجميع، وتدخل المنطقة بأسرها في أجواء ومناخات كارثية على الجميع.

2 - ضرورة أن يسعى أهل الاعتدال والتعايش من مختلف المواقع المذهبيّة والاجتماعية إلى الانفتاح والتواصل وعدم الخضوع لمقتضيات الاصطفافات الطائفية المقيّنة.

وسنعمل في السطور القادمة، على توضيح تفصيلي لهاتين المسألتين:

1 - الطريق إلى التعايش.

2 - التواصل الوطني وقضايا المستقبل.

الطريق إلى التعايش

حين الحديث عن التعايش بين مكونات وتعبيرات المجتمع والوطن الواحد، فإننا حقيقة نتحدث عن قيمتين أساسيتين وهما قيمة الاختلاف وقيمة المساواة.

فينبغي أن نعترف بحقنا جميعًا بالاختلاف، وهذا الاعتراف ينبغي أن لا يقود إلى التحايز وبناء الكاتنونات الاجتماعية المنعزلة عن بعضها، كما إنّه ينبغي أن لا يقود إلى التعدي على الحقوق.

فالتعايش هو حصيلة بناء علاقة إيجابية بين حق الاختلاف وضرورة

المساواة. وأي خلل في هذه المعادلة، يضر بحقيقة التعايش في أي مجتمع ووطن.

ومفهوم التعايش بطبيعته ومضمونه، لا يلغي التنافس أو الخلافات بين المكونات والتعبيرات والأطراف، وإنما يحدد وسائلها، ويضبط متوالياتها. فالتعايش لا يساوي السكون والرتابة، وإنما يثبت الوسائل الإيجابية والسلمية لعملية التنافس والاختلاف، ويرفض الوسائل العنيفة بكل مستوياتها لفض النزاعات أو إدارة الاختلافات والتباينات.

كما إن مفهوم التعايش، لا يردل الاختلافات والتباينات بكل مستوياتها، وإنما يعتبرها حالة طبيعية وجزء أساسي من الوجود الإنساني، ولكنه يرفض أن تتحول عناوين الاختلاف والتباين، لوسيلة لامتهان كرامة المختلف أو التعدي على حقوقه الخاصة والعامة. فالتعايش كمفهوم وممارسة، لا يشرع بأي نحو من الأنحاء، لأي طرف مهما كان الاختلاف والتباين، إلى التعدي على الحقوق أو تجاوز الأصول والثوابت في التعامل مع المختلف وفق ضوابط العدالة والمناقبية الأخلاقية. لذلك يقول (تبارك وتعالى) في محكم كتابه: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَٰٓى أَلَّا تَعْدِلُوْا أَعْدِلُوْا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾⁽¹⁾.

لذلك فإن خلق معادلة متوازنة وحيوية بين مفهومي الاختلاف والمساواة، هو جذر التعايش وجوهره النوعي. فالاختلاف لا يقود إلى الظلم والافتتات؛ بل يؤكد قيم العدالة والمساواة.

إذا تحققت هذه المعادلة، تحقق مفهوم التعايش في الفضاء الاجتماعي والوطني. وبدون هذه القيم والحقائق لا ينجز مفهوم التعايش في أي مجتمع وفضاء إنساني.

(1) سورة المائدة: الآية 2.

ووفق هذه الرؤية فإن التعايش، لا يساوي أن يتنازل أحد عن ثوابته ومقدساته، وإنما يساوي الالتزام بكل مقتضيات الاحترام والعدالة لقناعات الطرف الآخر، بصرف النظر عن موقفك الحقيقي أو العقدي منها.

وهذه ليست حفلة تكاذب أو نفاق، كما يحلو لبعض أن يطلق عليها؛ بل هي جهد إنساني متواصل لتدوير الزوايا ومنع تأثير العوامل السلبية، التي توتر العلاقات بين المختلفين أو تعيدها إلى المربع الأول.

فالتعايش لا يقتضي الانشقاق أو التفلت من الثوابت أو الأصول لدى الأطراف، وإنما يقتضي الإصرار على خيار التفاهم وتوسيع المشترك وإدارة نقاط التباين وموضوعات الاختلاف بعقلية حضارية، توفر للجميع حق التعبير عن قناعاتها ووجهة نظرها، بعيداً عن الإساءة إلى الطرف أو الأطراف الأخرى.

وعليه، فإننا نعتقد وبعمق أن خيار التعايش بين مختلف الأطياف والمكونات، التي يتشكل منها المجتمع والوطن الواحد، هو من الضرورات الدينية والأخلاقية والوطنية، لأنه السبيل لضمان حقوق الجميع بدون تعدٍ وافتئات، كما إنه الإمكانية الوحيدة وفق كل الظروف والمعطيات لصيانة الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والوطني. ومن يبحث عن الحقائق الأخيرة بعيداً عن مفهوم التعايش ومقتضياته، فإنه يساهم في تأسيس بذور الكثير من الأزمات والكوارث الاجتماعية والسياسية. فالمجتمعات المتعددة والتي تحتضن تنوعات عمودية وأفقية إذا صح التعبير، بحاجة إلى جهد لإدارة هذه التنوعات بعيداً عن إحن الماضي أو هواجس الخصوم.

فالاستقرار العميق في كل الأوطان والمجتمعات، هو وليد شرعي حقائق التعايش ومتطلباته حينما تسود المجتمع بكل فئاته وشرائحه وأطيافه.

وعليه، فإن صناع الوعي والمعرفة والكلمة في مجتمعنا، يتحملون مسؤولية عظيمة في هذا الصدد. فهم معنيون راهناً ومستقبلاً، بصناعة المعرفة التي تؤكد خيار التعايش، وتعمق أواصر التفاهم بين مختلف الأطياف. وهذا لا يتأتى إلا باشتراكهم الفعال في محاربة كل الأفكار التي تزرع الشقاق والأحقاد بين أبناء المجتمع والوطن الواحد.

لهذا، فإن خطابات التحريض والتشدد والغلو ضد المختلف في الدائرة الوطنية والاجتماعية، لا تبني تعايشاً ولا تحافظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي، لأنها وببساطة شديدة، تؤدي إلى خلق الحواجز النفسية والاجتماعية ضد المختلف، كما تساهم في إذكاء أوار التوتر والصدام. لهذا فإن الحديث عن التعايش، أو بالأحرى تبني هذا المفهوم وهذه المقولة، يقتضي الوقوف بحزم ضد كل مقولات التعصب والغلو والتشدد ضد المختلف. لأن الآثار الخاصة والعامة المترتبة على نزعة التعصب والغلو، كلها آثار مناقضة ومهددة إلى أسس وحقائق التعايش في الفضاء الاجتماعي.

لهذا فإن الصمت إزاء نهج التعصب والمقولات التحريضية، يعد مساهمة مباشرة وغير مباشرة في إفشال نهج التعايش في المجتمع والوطن.

وعليه، فإننا نعتقد وبعمق أن التعايش هو وليد منظومة مفاهيمية واجتماعية وبقاوية متكاملة. وإن من يتبنى نهج التعايش عليه أن يصيغ منظومة فكرية واجتماعية متكاملة، حتى يكون سلوكه وكل مواقفه منسجمة ومقتضيات التعايش، وحتى يتمكن من موقع الأنموذج والقدوة للتبشير بهذا الخيار، ودعوة أبناء المجتمع إلى تبني هذا النهج كنهج يحفظ حقوق الجميع، ويصون استقرارهم، ويحافظ على مكتسباتهم. ومن الضروري أن ندرك جميعاً أن نقص أو ضمور حقائق التعايش في أي مجتمع وتجربة وطنية، يساهم في تقويض مشروعات التنمية البشرية، ويزيد من الفجوات

العمودية والأفقية بين مختلف التكوينات الاجتماعية ما يجعل الأرضية الوطنية مهينة للكثير من الانقسامات والتشظيات.

وبمقدار ما نتمسك بقيمة المواطنة كوعاء حاضن لنا جميعاً، بذات القدر نعيد صياغة علاقتنا بانتماءاتنا الخاصة. فالمواطنة بكل حمولتها القانونية والحقوقية، هي القادرة على استيعاب كل التنوعات والتعدديات. وهي التي تحول دون انحباس أحد في انتمائه الخاص. وهذا يتطلب منا جميعاً مواطنين ومؤسسات رسمية وأهلية، العمل على صياغة مشروع وطني يستهدف تعزيز قيمة المواطنة. وإن تعزيز هذه القيمة في فضاءنا الاجتماعي والوطني، يقتضي العمل على تفكيك كل الحوامل والحواضن الثقافية لظواهر التعصب والغلو والتشدد بكل مستوياتها. لهذا فإننا مع كل مبادرة، تعزز قيمة التفاهم بين الأشخاص والأطياف، ومع كل خطوة تساهم في تدوير الزوايا الحادة بين مختلف الفرقاء.

التواصل الوطني وقضايا المستقبل

ثمة معطيات عدة، تدفعنا إلى القول إن التواصل الإنساني بكل صوره ومستوياته، من الضرورات القصوى في حياة الإنسان الفرد والجماعة، وهو مساحة حرية وتفاعل متبادل، ورسالة حوار وتعارف وأرضية تسامح وتعايش بين الثقافات والأفكار المختلفة.

لذلك فإن تطلعنا جميعاً، ينبغي أن يتجه إلى ضرورة إرساء قواعد وأطر للتواصل المستمر بين مختلف التعبيرات والثقافات، واستكمال الشروط الضرورية لإطلاق فعل تواصلية شامل.

وفي منظورنا وتقديرنا، أن فعل التواصل المستديم، هو الذي يحرر الوعي الوطني والثقافي من كل التشوهات والأوهام التي تغذي حالات القطيعة والإقصاء.

ولا تواصل فعال ودينامي، بدون تسويد قيم الحرية والنقد والتسامح. ففي كنف الحرية وثقافة الحوار والتسامح، تذوب الفروقات والاختلافات، وتبلور وظيفتها الحضارية في إثراء المعرفة والواقع، وإنضاج خيارات عدّة للرقي والانطلاق.

وفي رحاب النقد البناء تنمو المعرفة، وتزدهر مواطن الإبداع، وتثري مصادر التجديد والتطوير في الأمة والوطن. من هنا فإن الإنصات الواعي والعميق لكل الآراء والأفكار والإبداعات، يجعل وعي الاختلاف وعيًا جماليًا كتنوع أغصان الشجرة.

ومهمة المنابر الإعلامية في هذا الصدد، احتضان الجهد الإبداعي والنقدي، وتعميق آفاقه ومتطلباته في المحيط الاجتماعي. كما إنّ الوظيفة الجوهرية للقارئ والنخبة، هي أن تفتح عقولها وتوفر الاستعداد النفسي اللازم، للقبول بخطاب النقد والإبداع.

وهذا القبول لا يعني بأي حال من الأحوال، أن ننخرط في المضاربات الأيديولوجية والفكرية؛ بل يعني توفير الظروف الذاتية والموضوعية لترجمة المفردات الجديدة إلى حقائق شاخصة ووقائع راسخة.

ولا نعدو الصواب حين القول: إن هذه العملية بحاجة إلى تكريس قيم الحرية والعدالة في الفضاء الاجتماعي. وذلك لأنه إذا توفرت الحريات العامة، توفر المناخ الملائم لتعبئة طاقات المجتمع، وبلورة كفاءات نخبته، وازدادت إبداعاته ومبادراته، وكل هذه الأمور من القضايا الحيوية لصناعة القوة في الوطن.

ويخطئ من يتصور أن الإقصاء والنفي والنبد، هي القادرة على خلق المواطنة الصالحة وحالة الولاء إلى الوطن.

إننا نرى ومن خلال التجارب التاريخية الكثيرة، أن الحرية والشفافية

وسيادة القانون والمؤسسات الدستورية، هي الكفيلة بتعميق حس المواطنة الصالحة. فشعب الولايات المتحدة الأمريكية، أتى من بيئات جغرافية متعددة، وأطر عقديّة ومرجعيات فكرية وفلسفية متنوعة، ولكن الحرية بكل ألياتها ومجالاتها ومؤسساتها، وسيادة القانون والمؤسسات الدستورية، هي التي صهرت كل هذه التنوعات في إطار أمة جديدة وشعب متميز.

وحدها الحرية التي تعيد الاعتبار إلى الذات والوطن، وتعيد صياغة العلاقة بينهما، فتنجح وعيًا وطنيًا صادقًا، يحفز هذا الوعي على الدفاع عن عزة الوطن وكرامة المواطنين. فالاستقرار السياسي والمجتمعي يتطلب باستمرار تطوير نظام الشراكة والحرية على مختلف الصعد والمستويات، حتى يتسنى للجميع كل من موقعه خدمة وطنه وعزته.

وأن القواسم المشتركة المجردة بوحدها لا تصنع وحدة، وإنما هي بحاجة دائمًا إلى تنمية وحقائق وحدوية ومصالح متداخلة، حتى تمارس هذه القواسم المشتركة دورها ووظيفتها في إرساء دعائم الوحدة وتوطيد أركان التوافق.

لذلك فإن المطلوب، أن نفتح على مساحات التنوع ونتواصل مع المختلفين من أجل استنبات مفاهيم وقيم جديدة، تزيد من فرص تقدمنا، وتحررنا من شبكة العجز والاستكانة، وتجعلنا نقتحم آفاقًا جديدة، تحملنا على نسج علاقة جديدة مع مفاهيم الحرية والنقد والتواصل والوطن.

وعلى هدى هذه العلاقة الجديدة، وذات المضامين الحضارية والإنسانية، نخلق فضاءنا النقدي، ونمارس تنوعنا وتعددتنا، ونجسد حضورنا وشهودنا.

والنقد لا يعني بأي حال من الأحوال التفلت من القيم ومحاسن

العادات والأعراف، وإنما يعني استخدام إرادتنا والتعامل مع راهتنا بتحولاته وتطوراته بما ينسجم والمثل العليا والضمير والوجدان.

فالنقد المنضبط بضوابط الحكمة والمصلحة العليا، من وسائل التطور والتقدم. لذلك ينبغي أن لا نخاف من النقد أو نردله، وإنما من الضروري التعامل الفعال والإيجابي مع عمليات النقد عن طريق الآتي:

ثقافة جديدة

1 - من المؤكد أن تثير النقد في عمليات التقدم الاجتماعي، بحاجة إلى ثقافة جديدة تدخل في النسيج الاجتماعي، قوامها إلى هنا قيم التسامح والحرية وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير. فالنقد يتطور ويؤتي ثماره الإيجابية، حينما تسود ثقافة تسمح للجميع بممارسة حقايقهم وقناعاتهم، وتعطيهم حق التعبير عن آرائهم وأفكارهم. فلا فعالية للنقد، بدون ثقافة تعني بعملية الحوار وتنبذ كل خيارات الإقصاء والنبذ والعنف. فبمقدار تواصلنا المعرفي وحوارنا الثقافي مع الآخرين، تتجلى فعالية النقد في الفضاء الاجتماعي.

حيوية اجتماعية

2 - لا يتطور النقد، ولا يعطي ثماره الإيجابية، إلا في فضاء اجتماعي يستوعب ضرورات النقد، ويوفر متطلبات استيعابه.

فالحياة الاجتماعية، ووجود أطر ومؤسسات وقنوات لتداول الرأي وممارسة النقد والمراجعة والتقويم، كلها عوامل تساهم في توظيف عملية النقد والمراجعة في تقدم المجتمع ورفقه الحضاري.

لذلك فإن المطلوب من جميع الشرائح والتعبيرات الاجتماعية، أن تتحلى بسعة الصدر وحسن الظن والحكمة من أجل تثير عملية النقد في البناء والعمران.

3- من البديهي القول: إن المشاكل في حد ذاتها لا تنشأ من وجود الاختلاف، ولا من وجود أنظمة للمصالح مختلفة؛ بل تنشأ من العجز عن إقامة نظام مشترك أو من تخريب هذا النظام من بعد إيجاده.

وحوار النخب ينطلق من الاعتراف بالآخر كما هو، شريكاً مختلفاً مع احترام هذا الاختلاف وفهم أسبابه واعتباره حافزاً على التكامل لا داعياً إلى الافتراق، وقدرة نفسية وعملية تتطلب رؤية الذات من موقع الآخر، وقدرة على فهم الآخر بلحاظ اعتباراته ومعايره الخاصة.

فحوار النخب من الأطر الهامة، لاستيعاب عملية النقد والمراجعة، والانطلاق نحو تصحيح الأوضاع وتقويم الاعوجاج. كما إن هذا الحوار من الخطوات الجوهرية التي تساهم في تأسيس نظام مشترك وصيغة فعالة وعملية للتنسيق والتعاون.

وجماع القول: إننا لا يمكن أن نمنع النقد والتفكير الحر، وإن أي جهد يبذل في سبيل منعهما، يدخل الجميع في متاهات ودهاليز، لا تفضي إلا إلى المزيد من التدهور والدخول في معارك هامشية، تشتت الطاقات، وتبعثر الجهود، وتكثف من حالات التردد وجلد الذات.

بينما المطلوب هو الإنصات الواعي لعملية النقد والتفكير الحر، واستيعاب القضايا الرئيسية المطروحة والمتداولة، وذلك لإحداث نقلة نوعية في مسيرة مجتمعنا ووطننا باتجاه أكثر حيوية وفعالية نحو التطلعات والطموحات المشروعة.

وخلاصة القول: إن التمادي في تسعير الفتن الطائفية والمذهبية، سيدمر الأمن القومي للمنطقة، وسيدخلها في أتون الحروب الداخلية، التي لن تبقى وتذر. لهذا فإنه من أجل الأمن والاستقرار والحفاظ على الجغرافيا

السياسية للمنطقة تعالوا جميعاً نقف ضد الفتن الطائفية ونحمي تنوعنا المذهبي بالقانون والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات.

من الطائفة إلى الدولة

تاسعاً: حين التعمق في مجرى الأحداث والتطورات والتحويلات السياسية والاجتماعية في المنطقة يجدها تتجه نحو مسارين وخيارين.

المسار الأول: هو تفكيك الدول القائمة وبناء كاتنونات ودويلات دينية ومذهبية في المنطقة. وهذا بطبيعة الحال سيفتح الأفق العربي صوب صراعات ونزاعات مذهبية ودينية أهلية تدمر ما تبقى من النسيج الاجتماعي وتؤسس لمشروعات بناء مجتمعات مغلقة وذات هوية خالصة ما يفضي إلى التهجير والتهجير المضاد ويدمر أسس التعايش بين الناس. ويحول الانتماء الديني والمذهبي والعرقي والقومي من مصدر للطمأنينة الاجتماعية إلى رافد لتغذية النزاعات المفتوحة على تدمير الدول والأوطان.

وفي هذا المسار تنهار الدولة كما ينهار المجتمع وتتحول الفضاءات الاجتماعية إلى مسرح للاحتراب وتصفية الحسابات وممارسة العنف بكل صنوفه وأشكاله.

ولا شك في أنّ هذا الخيار أو المسار هو من المسارات الكارثية على المنطقة العربية لأنه يدمر كل شيء ولا يصل إلى شيء. لأن الانقسام والتشظي والمتلازم دائماً مع الحروب واستخدام العنف سيتولد وسيسري على جوانب الحياة المختلفة.

لذلك يعد ووفق المقاييس المختلفة أن هذا المسار من المسارات الكارثية على الانسان العربي والاستقرار العربي والنسيج الاجتماعي

العربي. لأنه يحول الجميع ضد الجميع دون أفق سياسي واجتماعي واضح ونبيل.

لذلك نجد أن الدول التي بدأ هذا المسار بالبروز فيها أو وُجدت قوى تعمل من أجل انخراط الجميع في هذا المسار تعيش كل صنوف العذاب والعنف والقتل.

فالجميع يمارس القتل والاختطاف والتطهير الديني أو المذهبي أو العرقي والكل يشعر أنه بهذا العمل المشين يدافع عن مقدساته وتاريخه وثوابته وهو في حقيقة الأمر يدمر مقدساته وتاريخه وثوابته.

وفي مقابل هذا المسار الكارثي الذي يحول العرب بكل دولهم وشعوبهم إلى ساحة للحرب والقتال العبيثي. ثمة مسار آخر لا زال يراهن على الدولة ويسعى بكل إمكاناته للدفاع عن مبدأ الدولة الجامعة والحاضنة للجميع. وهذا الخيار والمسار يشجع ويدعو الجميع للخروج من أناهم القبليّة والقومية والمذهبيّة إلى رحاب الاجتماع الوطني الذي يثرى بالجميع وإلى الدولة التي تتسع للجميع.

وأمام هذه المسارات ومتوالياتها لا شك في أننا مع المسار الثاني وندعو إلى تجنب كل الدول العربية كوارث المسار الأول الذي يدمر الدولة والمجتمع معا.

وفي هذا السياق يجدر بنا أن نذكر الجميع بالحقائق الآتية:

1 - إن القبائل والمذاهب والأديان ليست بديلاً أو نقيضاً لمفهوم الدولة وضرورتها السياسيّة والاجتماعية والإنسانية. وحينما ندعو إلى التثبث بخيار الدولة والعمل على حماية فكرة الدولة في الاجتماع العربي المعاصر لا ندعو إلى تدمير القبائل أو المذاهب أو الأديان.

وإنما ندعو إلى احترام هذا التنوع الذي تعيشه كل المجتمعات العربية. ولكنه الاحترام الذي يعزز خيار الاندماج والوحدة.

لأنه حينما يتشبث كل طرف بعنوانه الخاص ويتم التضحية بحاضن وجامع الجميع فإنه يفتح الطريق لفتن وحروب لا تنتهي بين جميع هذه المكونات.

وحينما تقصر الدولة أمام هذه الحقائق من الضروري أن تطالب برفع هذا التقصير. ولكن من المهم أن لا يقودنا تقصير الدولة أو عدم إيفائها بمتطلبات الحياة إلى التضحية بها. لأنه ضرورة لا يمكن لأي مجتمع الاستغناء عنها. والمطلوب دائماً إصلاح أوضاع الدولة وليس التضحية بها كمؤسسة جامعة وحاضنة للجميع.

وهي ليست بديلاً عن حقائق المجتمع القبليّة والمذهبيّة والدينيّة كما إنّ هذه الحقائق أيضاً ليست بديلاً عن الدولة ودورها ووظيفتها. والمطلوب عربياً احترام التنوع الديني والمذهبي والقومي في المنطقة العربية وحماية الدولة بوصفها المؤسسة التي لا غنى عنها.

2 - إن حماية الدولة ودورها الحاضن لجميع التعبيرات يتطلب من جميع هذه التعبيرات الانعتاق من ربة الأنانية والانكفاء والانطواء وتنمية المساحات المشتركة التي تحول جميع هذه التعبيرات إلى رافد لإثراء الحياة العامة والمشاركة.

وهذا بطبيعة الحال يتطلب الإعلاء من قيمة المواطنة بوصفها هي العنوان والحقيقة القانونية والدستورية التي تنظم منظومة الحقوق والواجبات. فالأوطان لا تبنى بانغلاق كل مجموعة على ذاتها وإنما بانفتاح وتواصل الجميع مع الجميع ضمن رافعة ومحدد المواطنة الجامعة.

كما إنّ الأوطان لا تحمي بتنمية النزاعات الطائفية أو أنظمة

المحاصصة المذهبية. فالأوطان تحمي بالمساواة والعدالة ووحدة مؤسسة الدولة التي تتعامل مع المواطنين بوصفهم مواطنين وليسوا أفراداً ينتمون إلى مذاهب وقوميات وقبائل.

وإن انحدار العرب صوب التعامل مع بعضهم بوصفهم طوائف وقبائل سيدخلهم في أتون أزمات متواصلة وسيخدم هذا الانحدار الكيان الصهيوني الذي يتطلع إلى لحظة تآكل وتشظي العرب الداخلي بحيث يصبح هو الكيان الأقوى والقادر على فرض شروطه على الحياة العربية بأسرها.

لذلك فإن وقف هذا الانحدار ضرورة عربية رسمية وأهلية للحفاظ على فكرة ومؤسسة الدولة ووحدة العرب وللوقوف بوجه المشروع الصهيوني.

3- إن اللحظة السياسية والاجتماعية الحالية التي يعيشها العرب بكل بلدانهم وأقطارهم تتطلب صياغة مشروعات وطنية للمصالحة بين مؤسسة الدولة والمجتمع بكل شرائحه وفعالياته.

لأن هذه المصالحة هي التي ستنقذ العديد من الشعوب العربية من التآكل الداخلي والتشظي الطائفي.

وإن استمرار الفجوة بين الدولة والمجتمع أو بعض فئاته أو شرائحه سيقود إلى وجود مناخ من اللائقة التي لا تخدم أمن واستقرار الدولة العربية والشعوب العربية.

لذلك فإن تجديد وتفعيل العلاقة وبناء أواصر الثقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع بكل فعالياته في الواقع العربي المعاصر يعد من الضرورات القصوى التي تجنب الواقع العربي الكثير من السلبيات والسيئات. وأنه آن الأوان بالنسبة إلى المجتمعات العربية المتنوعة

للخروج من عناوينهم الخاصة إلى رحاب الوحدة الوطنية والمواطنة الجامعة.

فوحدة الأوطان العربية اليوم مرهونة بوجود مبادرات فعالة وشجاعة تستهدف معالجة بعض مشاكل الحياة العربية وتعزيز أواصر العلاقة بين الدولة والشعب حتى يتمكن الجميع من إفسال مخططات الأعداء التي تعمل بوسائل عدّة لتقسيم العالم العربي وإدخاله في أتون معارك عبثية تدمر كل مكاسب العرب وتنتهي أسباب الاستقرار السياسي والاجتماعي في كل الدول العربية.

وخلاصة القول: إننا ندعو جميع العرب بكل انتماءاتهم وأيدلوجياتهم للتمسك بفكرة الدولة لديهم لأنه بدونها سنبقى كاتونات متحاربة ومتنازعة ومكشوفة لإرادات الأعداء ومخططاتهم الشيطانية.

الخاتمة

في الحياة الإنسانية تمتلئ الهويات ودوائر الانتماء لدى الفرد أو الجماعات البشرية؛ إذ لدى كل دائرة إنسانية، ثمة انتماءات متعددة ومتكاملة في آن. ومأزق هذه الجماعات البشرية، يبدأ بالبروز، حينما تتشكل بينهم ثقافة تقطع بين هذه الانتماءات، وتعمل على طرد بعض دوائر الانتماء لصالح دائرة واحدة.

حينذاك تتحول الهوية المركبة التي يعيشها الإنسان، من مصدر للتعدد المعرفي، والثراء الإنساني والاجتماعي، إلى فضاء للتحارب والتباغض وغرس الإحن والأحقاد بين أفراد هذه المجموعة البشرية. فالإنسان مهما كان بسيطاً أو يعيش في بيئات طرفية وفقيرة معرفياً وإنسانياً، هو يتغذى معرفياً وسلوكياً واجتماعياً، من مجموعة روافد وقنوات. ولكل رافد دوره في إشباع حاجة من حاجات الانتماء. سواء كانت هذه الحاجة مادية- اجتماعية، أم معنوية- معرفية. فثمة روافد عدّة تثري هوية هذا الإنسان وتمده بكل أسباب التكيف الاجتماعي والإنساني. وكل محاولة لبتز هذه الروافد أو تجفيفها، تزيد من مأزق الإنسان وتدخله في أتون التجاذبات والإستقطابات، التي تزيد من محنه وهمومه.

فالإنسان لا يمكن أن يستغني عن دائرة انتمائه الاجتماعي، أي إلى أسرة وعائلة بصرف النظر عن حجم هذه الأسرة والعائلة وامتداداتها

الاجتماعية، كما إنّ هذا الانتماء الأسري-العائلي، ليس بديلاً عن الانتماء الاجتماعي إلى مجتمع ومنطقة وأمة. وهذا الانتماء بدوره ليس نقيضاً لانتمائه الديني والثقافي والوطني. وهكذا بقية دوائر الانتماء. فهي دوائر متكاملة، ولا تناقض بينهما، ولا يمكن للإنسان السوي أن يعيش بدون دوائر الانتماء المتكاملة.

وبالتالي فإن هويته الإنسانية، ليست هوية بسيطة أو مستندة إلى رافد واحد من روافد الانتماء، وإنما هي هوية مركبة وغنية وتستند إلى كل روافد الانتماء.

وإن العديد من الصراعات الثقافية بين الناس، تعود في أحد جذورها إلى محاولة إلغاء بعض دوائر الانتماء أو منع تأثيرها، فيمتنع الإنسان من الخضوع لهذه الرغبة والإرادة القسرية، فتتج مفاصلة وممانعة، قد تفضي في النتيجة النهائية إلى استخدام العنف العاري لإنجاز وتحقيق هذه الرغبة. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك، حينما تتصادم الهويات المذهبية في الدائرة الدينية الواحدة. فيتم التفاوضي عن كل المشتركات والجوامع الواحدة، لصالح نزعات الاستتصال والاستحواذ على سلطة الرمزية الدينية.

ولا ريب في أن هذه النزعة، هي التي تؤسس لمناخات الحروب والصراعات الدامية في المجتمعات المختلطة دينياً ومذهبياً وقومياً. لأنها نزعة عنيفة-قسرية، تريد أن توحد الناس بأساليب وبطريقة تزيدهم تفرقة وابتعاداً في ما بينهم. ولقد أجاد المفكر (أمارتيا سين) في كتابه الموسوم بـ: (الهوية والعنف: وهم القدر) في تظهير هذه الحقيقة، إبراز العلاقة العميقة التي تربط بين محاولات بتر الهويات المركبة للمجموعات البشرية، ودور هذه المحاولات في تأسيس وتفجير نزعات العنف والحروب الساخنة والباردة. ويعبر بوضوح عن هذه الحقيقة (جيمس دي. وولفينسون) الرئيس الأسبق للبنك الدولي، حينما قال: «يقدم لنا أمارتيا سين، بما يتحلى به من خصائص التألق والحساسية، تبصراً لفهم السلوك الإنساني. فهو يشير إلى ضيق مفاهيم الهوية التي تضع حدوداً على الأفراد، وهي التي تؤدي في

الأغلب الأعم إلى الصراعات الطائفية والأشكال الأخرى من الصراع. إن دعوته للاعتراف بتعدد الهوية الإنسانية تمثل خطوة قوية أولى نحو عالم أكثر سلامًا وإنصافًا».

فحينما تتعدد الهويات، هذا لا يعني أن يتحارب ويتخاصم أهل هذه الهويات، لأن بعض ما لدى الآخر من معارف وأعراف وتقاليد هي من الذات، وبعض ما لدى الذات أيضًا هو من الآخر. فبالتالي فإننا نعيش على المستوى الواقعي في ظل هويات مركبة ومتداخلة. وإن هذا التداخل في الهويات الإنسانية، ينبغي أن يقود إلى السلام الإنساني والتكافؤ بين البشر، وليس إلى ممارسة العنف والانخراط في حروب تحت يافطة صفاء الهوية الذاتية. والعالم الإنساني اليوم، لا يسمح لأي طرف من الأطراف، أن يعيش بمعزل عن بقية البشر، وإنما هو جزء منهم، يؤثرون عليه، ويؤثر هو بدوره عليهم، ولا خيار أمامنا اليوم إلا العيش الواحد؛ لأنه لم تعد المكونات الدينية أو المذهبية أو القومية، التي تعيش في ظل دولة وطينة واحدة، بمعزل عن تأثيراتهم المتبادلة، وأضحى الجميع في سياق مصير واحد وعيش اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي واحد.

بمعنى أن الواقع الإنساني على المستوى المعرفي، تجاوز مفهوم العيش المشترك، لصالح مفهوم العيش الواحد. لأن ما يجري في كل حقل من حقول الحياة، يؤثر على الجميع، ولا يمكن لأي مكون أن يبحث عن خلاصه الخاص. فالخلاص لا يمكن أن يتم إلا على نحو جماعي. وتعدد دوائر الانتماء لديهم، لا يعني بأي حال من الأحوال، أنهم يعيشون بمعزل عن بعضهم.

فتعالوا جميعًا من مختلف مواقعنا الدينية والمذهبية والقومية، نبني ونحمي في آن عيشنا الواحد، بالمزيد من كسر حاجز الجهل المتبادل، وتشبيك المصالح وصيانة مقتضيات الهوية المركبة.

المصادر والمراجع

- 1- أحمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، 1987م.
- 2- برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1990م.
- 3- جورج طرابيشي، «الاعتراف بحقوق الأقليات اعتراف بوحدة العالم وتنوعه»، جريدة الحياة اللندنية، العدد 13923، الأحد 29 أبريل / 2001م.
- 4- سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة 1992م.
- 5- سمير مرقص، الآخر. الحوار. المواطنة: مفاهيم وإشكاليات وخبرات مصرية وعالمية، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2005م.
- 6- طه عبد الرحمن، روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2006م.
- 7- عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسة: دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 2001م.

- 8- عبد الواحد الأمدي التميمي، غرر الحكم ودرر الكلم، مجموعة من كلمات وحكم الإمام علي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط1، بيروت، 1987م.
- 9- علي الكواري، «مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية»، مجلة المستقبل العربي، العدد 264، 2/ 2001م، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 10- علي حرب، الإنسان الأدنى: أمراض الدين وأعطال الحداثة، المؤسسة العربية للدراسات، 2005م.
- 11- -----، العالم ومأزقه: منطق الصدام ولغة التداول، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 2002م.
- 12- عمرو عبد السميع، أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1998م.
- 13- غالب الشابندر، الآخر في القرآن، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، 2005م.
- 14- مجلة المنطلق، العدد الثامن والتسعون، 1413/ 1993، دراسة المقدس وغير المقدس في الإسلام.
- 15- مجلة نصوص معاصرة، السنة الثالثة، العدد الحادي عشر، صيف 2007/ 1428، مجلة فصلية تعنى بالفكر الديني المعاصر.
- 16- مجموعة من المؤلفين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000م.
- 17- محسن عطوي، زاد المبلغين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.
- 18- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.

- 19 - محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 1983م.
- 20 - محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، دار التعارف، لبنان، 1990م.
- 21 - محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، دار العلم للملايين، ط3، بيروت، 1979م.
- 22 - محمد حسن الأمين، الاجتماع العربي الإسلامي: مراجعات في التعددية والنهضة والتنوير، سلسلة قضايا إسلامية معاصرة، دار الهادي، ط1، بيروت، 2003م.
- 23 - محمد حسين فضل الله، تفسير من وحي القرآن، دار الزهراء، ط1، بيروت، 1989م.
- 24 - محمد مهدي شمس الدين، الوصايا، دار النهار، بيروت، 2001م.

حين نتحدث عن مكون أصيل من مكونات مجتمعاتنا العربية والإسلامية، فإننا لا ندعو إلى تكريس الفروقات المذهبية بين العرب والمسلمين، وإنما ندعو إلى إطلاق حالة من التعارف العميق بين مكونات الأمة وتعبيرات أوطانها. والذي يؤكد هذه القناعة، هو أننا لا نتحدث عن الشيعة أو السنة أو أي مذهب إسلامي، بوصفه مجموعة من العقائد والخصوصيات، وإنما بوصفهم جماعة بشرية يشكلون حقيقة اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية، يؤثرون في الواقع العام، كما يتأثرون به... ويتطلب بناء الثقة إبراز المشتركات وتنميتها، وصياغة السياسات والأولويات على هدى هذه الجوامع والمشاركات. وأما الاستغراق في مسائل التباين المذهبي بين أهل الوطن الواحد، فسيفضي إلى المزيد من التآكل الداخلي الذي لا يربح إلا خصوم الأمة والعرب والمسلمين... إن المسلمين الشيعة بكل مذاهبهم ومدارسهم الفقهية، هم جزء أصيل من الأمة الإسلامية، وإن مستقبلهم، ليس منفصلاً عن مستقبل الأمة الإسلامية... من الضروري أن ندرك أن إنهاء أزمات وجودنا، مرهون بقدرة مجتمعاتنا العربية والإسلامية على التحرر من ربة الاستبداد، وتعزيز الحياة الدستورية والديمقراطية وقيام دولة المواطنين التي لا تفرق لاعتبارات دينية أو مذهبية أو عرقية بين مواطن وآخر. وأرجو أن أكون قد وفقت في إبراز خيار التواصل وبناء الثقة بين المسلمين، وتجاوز كل إحن التاريخ.

المؤلف

من المقدمة

Shiites Today Problems of Identity and Integration

Center of Civilization for the
Development of Islamic Thought

THE CIVILIZATIONAL STUDIES' SERIES

ISBN 978-614-427-046-2



9 786144 270462

جامعة
المصطفى
العالمية



بالتعاون
مع:

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

بناية ماميا ، ط 0 - خلف الفائتزي وُرد - بولفار الأسد - بئر حسن - بيروت
هاتف: +961 1 826233 - فاكس: +961 1 820378 - ص.ب: 25/55
E-mail: info@hadaraweb.com - www.hadaraweb.com